



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا  
عليكم يا صابغ  
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

الذرية

# كتاب وسائلك

١- لا تجدنا كقول الكرم  
٢- لا تخزوا الدنيا ولا تسفروا  
٣- جده الورد التي تخرج كشمسها

تجارية كرمي آية من آية الله التي تليها  
أرسى عمداً الفاضل المتكلم في الجاه

تجريب كشمس من كرمه شعرا لا يشعروا الأهل وزعمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثلاث رسائل: ١- قاعده نفى الحرج ٢- الفجر فى الليالى المقمره ٣ - عده المراه التى اخرج رحمها

كاتب:

محمد فاضل لنكرانى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقهى ائمه اطهار ( عليهم السلام )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	ثلاث رسائل: ١- قاعده نفى الحرج ٢- الفجر فى اللبالي القمره ٣ - عده المراه التى اخرج رحمها
١١	اشاره
١١	اشاره
١٥	تمهيد
١٧	قاعده نفى الحرج
١٧	اشاره
١٩	الفرق بين قاعده «لا ضرر» و «لا حرج»
٢١	المسأله الأولى: مدرك القاعده و مستندها:
٢١	اشاره
٢١	عده آيات من القرآن الكريم
٢١	اشاره
٢١	الآيه الأولى: الواردة فى سورة الحج ما جعلَ عَلَيْكُمْ فى الدّينِ مِنْ حَرْجٍ
٢١	اشاره
٢٢	التّحقيق فى المراد من الآيه الكريمه
٢٣	من هم المخاطبون؟
٢٥	هل كلمه (أَبْيَكُم) مجاز ، أم حقيقه؟
٢٥	اشاره
٣٠	المراد بالظلم فى المفهوم القرآنى
٣٢	شرط العصمه فى الإمام
٣٥	المراد من الأب و الدّريه
٣٧	حلّ التعارض الظاهرى بين الآيات
٤٠	موقعيه العتره من الرّساله
٤١	هل المراد بالدّريه هم العرب بالخصوص؟

- ٤٤ ..... الزوايات الشَّرِيفَه فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ
- ٤٤ ..... مِنَ الَّذِي سَمَّاهُم بِالْمُسْلِمِينَ؟
- ٤٤ ..... إِشَارَةٌ
- ٤٧ ..... مُؤَيَّدَاتٌ وَ قُرَائِنٌ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُخْتَارِ
- ٤٨ ..... الْجِهَادُ فِي اللَّهِ وَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- ٥٠ ..... رَوَايَةُ أَصُولِ الْكَافِي
- ٥١ ..... نَتِيجَةُ الْبَحْثِ
- ٥٢ ..... عَوْدٌ إِلَى قَاعِدَةِ الْحَرْجِ
- ٥٤ ..... الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرْجٍ
- ٥٤ ..... إِشَارَةٌ
- ٥٧ ..... التَّعْلِيلُ وَ رَجُوعُهُ إِلَى الطَّهَارَاتِ الثَّلَاثِ
- ٦٠ ..... مُسَاعَدَةُ الظُّهُورِ لِلْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ
- ٦١ ..... الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ
- ٦١ ..... إِشَارَةٌ
- ٦٣ ..... هَلْ أَنْ الْعَسْرَ مُخْتَصٌّ بِالصَّوْمِ؟
- ٦٤ ..... الْآيَةُ الرَّابِعَةُ رَتَّبْنَا وَ لَا تُحْمِلُ عَلَيْنَا إِضْرًا
- ٦٤ ..... إِشَارَةٌ
- ٦٦ ..... الْإِسْتِدْلَالُ بِصَدْرِ الْآيَةِ وَ بَيَانُ الْمُرَادِ مِنْ «الْوَسْعِ»
- ٧١ ..... الرِّوَايَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ
- ٧١ ..... إِشَارَةٌ
- ٧١ ..... الرِّوَايَةُ الْأُولَى صَحِيحَةٌ فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ
- ٧٨ ..... الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: الرِّوَايَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْوَارِدَةُ فِي أَبْوَابِ الْوُضُوءِ، نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ
- ٧٨ ..... إِشَارَةٌ
- ٧٩ ..... سَنَدُ الرِّوَايَةِ
- ٨١ ..... الْبَحْثُ فِي دَلَالَةِ الرِّوَايَةِ
- ٩٠ ..... رَوَايَةُ قُرْبِ الْإِسْنَادِ

- ٩١ ..... الروايه الثالثه: موثقه أبى بصير
- ٩٤ ..... الزوايه الرابعه روايه محمد بن أبى نصر
- ٩٤ ..... اشاره
- ٩٦ ..... الروايه و سوق المسلمين
- ٩٧ ..... الروايه و ذكاه الحيوان
- ٩٩ ..... دليل الإجماع على القاعده
- ١٠٠ ..... دليل العقل
- ١٠١ ..... الاستدلال بموارد التكليف بما لا يطاق
- ١٠٤ ..... العناوين المختلفه للخرج
- ١٠٤ ..... اشاره
- ١٠٥ ..... العنوان الأول: هو عنوان الخرج
- ١٠٥ ..... اشاره
- ١٠٩ ..... الاستدلال بالزوايات
- ١٠٩ ..... الخرج و الإصر
- ١١١ ..... و أما العنوان الأخير ، و هو عنوان العسر ،
- ١١١ ..... اشاره
- ١١٤ ..... معنى العسر فى العرف العام
- ١١٧ ..... مفاد القاعده
- ١١٧ ..... نسبه قاعده لا خرج إلى (قاعده لا ضرر):
- ١١٧ ..... اشاره
- ١١٨ ..... الآراء الأربعه فى مدلول «لا ضرر»
- ١١٩ ..... النفى الحقيقى و الادعاءى
- ١٢١ ..... رأى الشيخ الشريعه المحقق الأصفهانى قدس سره :
- ١٢١ ..... الإمام الخمينى و النهى الولائى
- ١٢٣ ..... الأقوال الأربعه و قاعده نفى الخرج
- ١٢٤ ..... هل يمكن الاستفاده من القرآن فى الأحكام الولائيه؟

- ١٢٦ ..... النفى الادعائى و قاعده نفى الحرج
- ١٢٧ ..... الثمره على اختلاف المباني:
- ١٣٠ ..... آيه الحرج و مفهوم الوصف
- ١٣٢ ..... قاعده لا حرج و الأدله المثبتة للأحكام
- ١٣٢ ..... اشاره
- ١٣٦ ..... ردّ كلام صاحب الرياض و التراقي قدس سره
- ١٣٧ ..... قاعده لا حرج و التخصيص
- ١٣٧ ..... اشاره
- ١٣٩ ..... الموارد الحرجيه فى الشريعة المقدسه
- ١٤٣ ..... التوفيق بين هذه الموارد و القاعده
- ١٤٥ ..... الاستفاده من ظهور الآيه:
- ١٤٦ ..... جواب صاحب الفصول قدس سره :
- ١٤٨ ..... الحرج من خلال الملاكات و المصلحه:
- ١٥٠ ..... الحرج بالقياس إلى الحاله النفسيه للمكلف:
- ١٥٠ ..... القاعده و إيقاع الإنسان نفسه فى الحرج:
- ١٥١ ..... حكومه حديث الرفع و قاعده نفى الحرج:
- ١٥٤ ..... الحرج الشخصى أو النوعى؟
- ١٥٤ ..... اشاره
- ١٥٨ ..... موارد الحرج فى كلام الشهيد الأول:
- ١٥٩ ..... خلاصه البحث:
- ١٥٩ ..... قاعده لا حرج و الأحكام غير الإلزاميه:
- ١٦١ ..... جريان القاعده بالنسبه إلى أقسام الواجب
- ١٦١ ..... اشاره
- ١٦٣ ..... قاعده لا حرج و الوجوب التخيبرى:
- ١٦٣ ..... هل تدخل المحرمات فى التكاليف الحرجيه؟
- ١٦٥ ..... جريان القاعده فى الأحكام الوضعيه:



- ١٦٦ ..... قاعده نفى الحرج نافية لا مثبتة
- ١٦٧ ..... هل تقع العبادة بعد رفع الوجوب صحيحه؟
- ١٦٧ ..... اشاره
- ١٧٢ ..... أدلّه القائلين بالبطلان:
- ١٧٢ ..... الدليل الأول: خلاصه ما أفاده المرحوم المحقق النائيني مع توضيح مختصر
- ١٧٢ ..... اشاره
- ١٧٤ ..... الجواب على دليل المحقق النائيني:
- ١٧٥ ..... جواب آخر على دليل المحقق النائيني:
- ١٧٦ ..... الدليل الثاني على البطلان:
- ١٧٦ ..... اشاره
- ١٧٧ ..... الجواب على الدليل الثاني:
- ١٧٩ ..... تحقيق المسأله:
- ١٧٩ ..... اشاره
- ١٨٠ ..... إشكال و جواب:
- ١٨٢ ..... نتیجه البحث
- ١٨٤ ..... بقى بحث أو بحثان فى قاعده (لا حرج) -
- ١٨٤ ..... اشاره
- ١٨٤ ..... التعارض بين «لا ضرر» و «لا حرج»
- ١٨٧ ..... جريان القاعده فيما إذا تحقّق الموضوع من ناحيه المكلّف
- ١٨٩ ..... الفجر فى الليالى المقمره
- ١٨٩ ..... اشاره
- ١٩١ ..... مقدمه خادمى
- ١٩٢ ..... ما هو حكم الصلاه و الصوم فى الليالى المقمره
- ١٩٢ ..... اشاره
- ١٩٣ ..... و العمده هو البحث عن الكتاب
- ١٩٣ ..... شأن نزول و مفاد قوله تعالى أُجِّلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ

١٩٤	الكلام فى الغايه أى غايه قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض
١٩٤	اشاره
١٩٩	مُلخّص نظر الإمام الخمينى
٢٠٢	كلام المحقق الهمدانى فى المسأله
٢٠٣	نقد نظريه الهمدانى رحمه الله
٢٠٥	روايات الباب
٢٠٥	اشاره
٢٠٥	صحيحه على بن مهزيار:
٢٠٥	اشاره
٢٠٥	سند الروايه
٢٠٦	دلاليه الروايه
٢١٨	الأصل العملى فى المسأله
٢١٨	اشاره
٢١٨	الشبيهه الموضوعيه
٢١٨	الشبيهه الحكميه
٢٢٠	محصل الكلام
٢٢٣	عدّه المرأه التى أخرجت رحمها
٢٢٣	اشاره
٢٢٣	فصل فى عدّه الفراق طلاقاً كان أو غيره
٢٢٣	مسأله ١ : لا عدّه على من لم يدخل بها و لا على الصغيره ، و هى من لم تكمل
٢٢٣	اشاره
٢٣٠	عدّه من لا تحيض و هى فى سن من تحيض
٢٣٠	اشاره
٢٥١	تكميل
٢٥٢	مسأله ٢ : يتحقق الدخول بإيلاج تمام الحشفه قبلاً أو دبراً و إن لم ينزل
٢٥٢	تعريف مركز

## ثلاث رسائل: ١- قاعده نفى الحرج ٢- الفجر فى الليالى القمره ٣- عدده المراه التى اخرج رحمها

### اشاره

سرشناسه: فاضل لنكرانى، محمد، ١٣١٠ - ١٣٨٦.

عنوان و نام پديدآور: ثلاث رسائل: ١- قاعده نفى الحرج ٢- الفجر فى الليالى القمره ٣- عدده المراه التى اخرج رحمها / محمد فاضل اللنكرانى.

مشخصات نشر: قم: مركز فقهى ائمه اطهار (ع)، ١٤٢٥ق. = ١٣٨٣.

مشخصات ظاهرى: ٢٤٨ص.

شابك: ٢٠٠٠٠ ريال ٩٦٤-٧٧٠٩-١٩-٦:

وضيقت فهرست نويسى: برنسپارى

يادداشت: عربى.

يادداشت: كتابنامه به صورت زير نويس.

موضوع: فقه جعفرى -- قرن ١٤

موضوع: فقه -- قواعد

رده بندى كنگره: BP١٨٣/٥ / ف٢ ث ٨ ١٣٨٣

رده بندى ديويى: ٢٩٧/٣٤٢

شماره كتابشناسى ملي: ٣٠٨٥٨١٢

ص: ١

### اشاره



بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

ثلاث رسائل: ١- قاعده نفى الحرج ٢- الفجر فى الليالى القمره ٣- عده المراه التى اخرج رحمها

محمدفاضل النكرانى

ص: ٤

الكتاب الحاضر بين يدي القارئ الكريم يشتمل على ثلاث رسائل: الرسالة الأولى: رساله في قاعده «لا حرج» ألقاها سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللنكراني دام ظلّه الوارف في شهر رمضان المبارك من سنه ١٤٠٧ هـ ق و حضر هذه المحاضرات عدّه من الفضلاء و ترجمت من الفارسيه إلى اللغه العربيّه ، و قد نظّمها و ربّتها مع استخراج المدارك ، سماحه حجّه الإسلام و المسلمين الشيخ مرتضى الواعظي دامت افاضاته و نحن نشكر جهوده في هذا المجال . و تمتاز البحث عن القاعده في هذه الرساله عن مشابهاتها بما فيها من البحث استطراداً لمسأله الإمامه حيث ألقى سماحه الشيخ المرجع دام ظلّه أبحاثاً دقيقه في هذه المسأله و استفاد في البحث عن القرآن مع قطع النظر عن الروايات في إثبات إمامه أمير المؤمنين و الأئمّه المعصومين من ولده صلوات الله عليهم أجمعين ، و الامتياز الآخر كثره التشبع في الأقوال المعنى بها في القاعده و الإشاره إليها ، و كذلك تنقيح القاعده و دفع الإشكالات الوارده عليها . الرساله الثانيه: البحث حول مسأله الليالي المقمره و عدم تأخير الفجر في

هذه الليالي عن سائرها ، و المقرّر للمحاضرات المرتبطه بهذه المسأله حجّه الاسلام و المسلمین الشیخ اکبر الخادمی الاصفهانی ، فانه قد جدّ و اتعب نفسه فی تقریرها و اعدادها للطبع و نحن نشکر جهوده و نسأل الله تبارک و تعالی أن یوفقه أكثر مما مضی . الرساله الثالثه: کتبه سماحه آیه الله العظمی الفاضل اللنکرانی دام ظلّه بقلمه الشریف فی کتاب الطلاق ، و لّمّا وصل فی بحث العدّه إلى عدّه من لا- تحیض ، بحث استطراداً حکم المرأه التي أخرجت رحمها بالعملیه الجراحیّه لبعض الأمراض ، و بالتالی تصیر هذه العملیه سبباً لأن لا تحیض ، و هذا البحث و إن طبعت ضمن کتاب الطلاق من کتاب تفصیل الشریعه فی شرح تحریر الوسیله ، لكن لّمّا کان نفع هذه المسأله عامّاً و مورداً للابتلاء قمنا بطبعه ضمن هذا الکتاب . نسأل من الله تعالی أن یحفظ الشیخ المرجع دام ظلّه و یدیم فی عمره الشریف ، و أن یتفید المشتغلین بالعلوم الدینیّه من وجوده الشریف و من آرائه العلمیه و أفكاره الفقهیه و الأصولیه و التفسیریّه . و السلام . مرکز فقه الأئمه الأطهار علیهم السلام محمد جواد الفاضل اللنکرانی



قاعده نفى الحرج

اشاره

ص: ٧



قاعده نفى الحرج قاعده لا حرج تدرج عاده إلى جانب قاعده لا ضرر و في مستوى واحد تقريباً. وقد بحثت قاعده لا ضرر في الأصول بالتفصيل في خاتمه مباحث الاشتغال ، و قد بحثناها هناك أيضاً بالتفصيل ، و مع أن قاعده لا حرج لها مزاياها و خصوصياتها حيث تشتمل على جوانب غير موجوده في قاعده لا ضرر ، إلا أنها لم تبحث بشكل مفصل لحدّ الآن ، و نشير إلى إحدى هذه المزايا .

### الفرق بين قاعده «لا ضرر» و «لا حرج»

في قاعده لا ضرر هناك عدّه احتمالات متصوّره ، أحدها هو الاحتمال الذي بحثه سيّدنا الأستاذ الأعظم الإمام - دام ظلّه العالی - و بحثناه أيضاً ، و هو أنّ «لا» في قاعده لا ضرر هي «لا» الناهيه ، و إنّ هذا النهى هو نهى ولائى ، و إذا صحّ ذلك فإنّ قاعده لا ضرر لا تعتبر حكماً إلهياً و لو بالعنوان الثانوى . لكن مثل هذا الاحتمال غير موجود بالنسبه لقاعده لا حرج ، لأنّ قاعده لا حرج - كما سنبحث أدلتها إن شاء الله - تستمدّ جذورها من القرآن ، و لها أساسها القرآنى ، و لا يمكن أن

نعتبرها حكماً ولائياً ضمن دائره ولايه رسول الله بعنوان المتصدى للأمر كما هو الحال فى قاعده لا ضرر ، فقاعده لا حرج غير منظور فيها هذا اللحاظ ، وهذه من أكبر الامتيازات التى تمتاز بها قاعده لا حرج على قاعده لا ضرر . حيث إن قاعده لا ضرر يحتمل أن لا- تكون لها أيه علاقته بالفقه ، و أما قاعده لا حرج فإن مثل هذا الاحتمال غير متصور فيها ، و من هنا فإن قاعده لا حرج تكون ذات أولويه بالنسبه لقاعده لا ضرر . و مع الأخذ بنظر الاعتبار لهذه الخصوصيات نقول : إن أول من بحث قاعده لا حرج هو المحقق ملا أحمد النراقى رضوان الله تعالى عليه فى كتابه «عوائد الأيام» و هو من الكتب القيمه و المفيده ، و قد بحث هذه القاعده هناك و لكن ليس بالتفصيل ، و فى زماننا الحاضر فإن المرحوم آيه الله البجنوردى قدس سره قد بحثها فى كتابه «القواعد الفقيهيه» الذى يقع فى سبعة مجلّعات تقريباً ، و هو من الكتب القيمه و النفيسه جداً ، خاصه إذا أخذنا بنظر الاعتبار شخصيه المؤلف العلميه حيث يعدّ من أكابر الفضلاء و المحققين ، و قد كتب هذا الكتاب بقلم شيق و أسلوب بليغ . و كلّ من كتب بعد المرحوم النراقى قدس سره فى هذا المجال ، تحتم عليه أن يتطرق إلى هذه القاعده . و فى بحثنا لهذه القاعده ، هناك عدّه جوانب يجب أن نتعرض لها ، منها سند هذه القاعده ، حيث رأينا أنّ من المناسب أن نلاحظ السند أولاً قبل كلّ شىء ، و من ثمّ و بعد ذلك بيان معنى كلمه الحرج ، و حدود هذه الكلمه ، و هذا بحث لاحق يأتى تباعاً ، و يتعيّن علينا فى إطار بحثنا هذا أن نتدارس معانى و دلالات المفردات و العبارات ضمن سياق الآيات و الروايات . و على ضوء ما تحمله هذه العبارات من دلالات و معانى نكون على أنّ الاستعداد فى الدخول فى البحث ، إذن أول محطه لا بدّ أن نتوقف عندها فى قاعده لا حرج هى مسأله مدرّك هذه القاعده .

اشاره

لقد تمسک العلماء بالأدله الأربعة لإثبات هذه القاعده ، و لكي نرى مدى صحه هذا الادعاء و مدى سقمه ينبغي لنا مناقشه الأدله واحداً بعد واحد ، فلنبداً من كتاب الله تبارك و تعالى .لقد طرحت هناك

عده آيات من القرآن الكريم

اشاره

كسند لقاعده لا حرج:

الآيه الأولى: الوارده فى سورة الحج ما جعل عليكم فى الدين من حرج

اشاره

حيث يقول الله عز و جل: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَ فِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ اعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَ نِعْمَ النَّصِيرُ ١ .قد يتصور الإنسان لأول وهله من قراءه الآيه الكريمة «وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» إَنَّ الخطاب لجميع المكلفين و لجميع المسلمين ، و هذا ما قد يستدل عليه من خلال مفردات الآيه الشريفة .لذلك ذهب المفسرون من أهل السنه مثل صاحب « المنار » إلى هذا المعنى ، و أَنَّ المراد من قوله: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً ٢ هم العرب ، بالخصوص ، و استدلل بذيل الآيه حيث يقول: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٣ حيث إَنَّ العرب كانوا على بُعدٍ من التذكيه و التعليم و تلاوه الكتاب ، فبملاحظه هذه النكته ذكر إبراهيم و إسماعيل فى ذيل دعائهما: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» أى قادر على أن يجعل العرب البعيد من التعليم و التربيه تحت تعليم الرسول و تركيته إياهم بالقدره التوأم

مع الحكمة. فالمستفاد من هذا الكلام - بملاحظه إرجاع الضمائر إلى العرب - أن المراد من «ذُرِّيَّتِنَا» عموم العرب ، وفيه أنه لا ينتهى نسب جميع طوائف العرب إلى ذريّه إبراهيم و إسماعيل ، و يزيد الإشكال بملاحظه ورود لفظه «مِنْ» الدالّه على التبعض . أمّا قوله تعالى: مَلَّةٌ أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ فَأَلْبَسَ هُنَا إِيمًا إِنَّ يَكُونُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، حيث أن العرب من ذريّه إبراهيم ، أو بحملها على المجاز إذا قصد جميع المسلمين ، فيكون بمعنى المرَبّي و المعلم كما يقول المعلم لتلميذه : يا بني .

### التحقيق في المراد من الآية الكريمة

هنا نواجه عدّه عقبات لا تساعد على الأخذ بالتفسير المتقدّم ، فإنّ ذيل الآية الكريمة يرشدنا إلى أنّ المخاطب في الآية الشريفه ليس عامّه الناس ، و لا- عامّه المكلفين ، لأنّ الآية تقول: لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَيَتَّضِحُ أَنَّ النَّاسَ لَيْسُوا هُمُ الْمَخَاطَبِينَ . هنا توجد ثلاثة عناوين : أحدها : هم المخاطبون في عَلَيْكُمْ ، و العنوان الآخر : هو رسول الله ، و هناك عنوان ثالث : وهم الناس في قوله تعالى : . . . .

شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ . تقول الآية: لِيَكُونَ الرَّسُولُ هَذَا هُوَ الْعِنَانِ الْأَوَّلُ - شَهِيداً عَلَيْكُمْ هُوَ الْعِنَانِ الثَّانِي وَ هُمُ الْمَخَاطَبُونَ ، و من ثَمَّ تقول الآية وَ تَكُونُوا أَيْ أَنْتُمْ الْمَخَاطَبِينَ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ . إذن الناس عنوان آخر غير المخاطبين و هو العنوان الثالث . و هنا يأتي هذا السّؤال: من هو المخاطب في الآية الكريمة: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ؟ هل هم عامّه الناس ، أو أنّهم المخاطبون خاصّه ،

لا- رسول الله صلى الله عليه وآله ولا- الناس - و على كل حال من هم هؤلاء؟ و ما هي دلالة الآية؟ ثم إن الآية الكريمة: ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ هل تعنى: ما جعل على المسلمين من حرج؟ ما جعل على المكلفين من حرج؟ أو ما جعل عليكم من حرج؟ و هناك نقطه اخرى يمكن بحثها فيما بعد، و هي أن الآية هل جاءت في سياق التخصيص، أم لا؟ فمع الأخذ بنظر الاعتبار مفاد الآية و مدلولها الأولى بلحاظ ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ فالسؤال عن الأفراد الذين يشملهم ضمير الآية كم، و هذا بحث جيد يطرح في هذا المجال و لا بأس من التطرق إليه. و البحث الآخر الذى نودّ التّطرق إليه هنا هو أنه بالإمكان تشخيص المخاطبين في هذه الآية بضم آيه اخرى إليها و بحثهما معاً، و يرتبط هذا البحث بقاعده لا حرج من جهه، و من جهه اخرى فهو بحث تفسيري دقيق و ممتع. و من جهه ثالثه يسأل الأضواء على موضوع أساسى و أصيل في باب الإمامه، و برأى فإنّ هذا المدلول من كرامات و معجزات القرآن، و يتضح هذا المعنى من خلال التدبر في القرآن الكريم، حيث يبين لنا ما هي مميزات الإمامه؟ و من هي الفرقه التي تترسخ فيها هذه الفكره؟ و أى من الطوائف تنادى بها؟ و مضافاً إلى ذلك تحدّد لنا ميزه خاصه من ميزات الإمامه، و هي مسأله علم الإمام بالغيب في خصوص قوله تعالى: وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَ سنوضح ذلك فيما بعد إن شاء الله .

### من هم المخاطبون؟

و قد رأيت من المناسب هنا أن لا نتجاوز بحثنا التفسيري هذا، فهو يرتبط بقاعده لا حرج أيضاً، حيث إن الآية تقول: ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ

فهل أن الضمير كم يعود على كافه المكلفين ، كافه المسلمين ؟ إذن لما ذا تقول الآيه وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ؟ فالناس هنا خارج دائره الخطاب ، فهنا عنوان آخر و مجموعه اخرى لا- ينطبق عليها عنوان الرسول و لا- عنوان الناس ، و مشخصات الآيه تعكس لنا مشخصات هذه المجموعه . و الآن نلقى نظره على هذه المشخصات ، و من ثم نستعرض آيه اخرى ذات علاقته بهذا الموضوع ، و من خلال هاتين الآيتين سنتوصل إلى نتائج باهره على مختلف الأصعدة . أحد خصائص الآيه الكريمة هي قوله تعالى: هُوَ اجْتَبَاكُمْ ، فالاجتباء و الاصطفاء بمعنى الاختيار و الانتخاب ، و ما نلاحظه هو أن الله تبارك و تعالى استعمل كلمتي «الاصطفاء و الاجتباء» لخواصه و المقربين إليه ، قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَ نُوحًا وَ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَ آلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ١ هنا وردت مفردة الاصطفاء ، و فى آيه اخرى وردت مفردة الاجتباء و هو قوله تعالى: يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ ٢ . أى أن الرسول بما أنه رسول ليس له صلاحية الاجتباء ، فالاجتباء يعنى الاختيار على أساس خصائص و مميزات محدوده تتوفر لدى بعض الأفراد ، و قوله تعالى هُوَ اجْتَبَاكُمْ إِنَّكُمْ تَتَوَفَّرُونَ على الخصوصيه أو الميزه التى تجعلكم مجتوبون من قبل الله تعالى . و السؤال هو : هل يمكن لنا أن نعّم مفهوم هُوَ اجْتَبَاكُمْ على عامه الناس أو المسلمين الحقيقيين ، فنقول : إن المسلمين مجتوبون من قبل الله و أنهم مصطفون ؟ و نلاحظ أن هناك ثمه خصوصيه و ميزه معينه ترافق هذا التعبير و هذه العبارة ، فالآيه فى بدايتها تقول «هُوَ اجْتَبَاكُمْ» أى أن



هؤلاء المخاطبين قد أحرزوا مقام الاجتباء أولاً ، و من ثم تقول: مَلَهُ أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ .

## هل كلمه (أَيْبِكُمْ) مجاز ، أم حقيقه؟

### إشاره

و المقصود من الأَب هنا هو الأَب الحقيقى ، و ليس هناك ما يبزّر لنا صرف كلمه «الأَب» عن معناها الحقيقى ، فما لم توجد هناك قرينه على المجاز ، لا بدّ من حمل كلمه الأَب على معناها الواقعى . و هذه قرينه اخرى على استبعاد أن يكون المراد فى ضمير «كم» كافه المسلمين و الالتزام بأن لفظه: أَيْبِكُمْ مجاز . إذن الآيه الكريمه تقول: إنّ هؤلاء هم أبناء إبراهيم الحقيقتيون - مله إبراهيم - و إبراهيم الأَب الحقيقى لهؤلاء ، و هذه خصوصيه تطرحها الآيه الكريمه ، و تعيننا على التعرّف على هؤلاء الأفراد . هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَ فِي هَذَا الضَّمِير «هُوَ» يعود على الله ، و «مِنْ قَبْلُ» يعنى فى الماضى ، و «فى هذا» يعنى فى القرآن ، أى فى الكتب السابقه و فى القرآن أيضاً الله سبحانه و تعالى هو الذى أطلق عليكم اسم المسلمين . و من ثم تخلص الآيه إلى أخذ النتيجة من هذا القول ، لتبين الهدف من جميع هذه الخصائص ، و هو لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ . اللام هنا لام الغايه وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ أى على غير المسلمين من اليهود و النصارى ، فهو المقصود هو أنكم أيها المسلمون تكونون شهداء على اليهود و النصارى ، أم أنّ المراد هم أنتم الصنف الخاص ، الجماعه الخاصه ، و الأئمه الخاصه كونوا شهداء على الآخرين؟ و سنتطرق فيما بعد إلى معنى هذا القول . و ظاهر الكلام هو ما قلناه ، فليس المقصود من الناس هم اليهود و النصارى ، و أما ما يبدو بالنظره البدويه من أنّ الله سبحانه و تعالى هو الذى سماكم بالمسلمين ،

لتكونوا أنتم - أيها المسلمون - شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، بهذا المعنى لا بدّ أن يكون الناس من غير المسلمين ، و يجب أن ندخل اليهود ضمن الناس ، في حين أنّ ظاهر الآية يرشدنا إلى معنى آخر ، فالناس هنا هم المسلمون أنفسهم ، إذن الجملة سَيَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ هو عنوان خاص و مرتبط بجماعه خاصه . و هذه الجماعه الخاصه لها عدّه خصائص يمكن أنّ نستفيدها من الآية الكريمه . أحد هذه الخصائص التي غفلنا عنها في البدايه ، هو نفس هذا الخطاب - وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ أَي أَنْكُمْ مَكْلَفُونَ بطي جميع مراحل المجاهده ، لما ذا ؟ لأنّ الله هو الذى اختاركم ، أنتم لستم أفراداً عاديين تريدون أن تقوموا بتكليفكم بين الناس العاديين . و نفس الخطاب هذا لا يمكن أن يكون موجّهاً إلى كافه الناس «وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ» بتعليل «هُوَ اجْتِبَاكُمْ» ، أى لا- يصحّ القول أن الله سبحانه و تعالى لما اجتباكم و اختاركم ، القى على عاتقكم مسئوليته أكبر و أثقل ، و هل أنّ هذا التعبير يتناسب مع عامه الناس ؟ و هل هذا التكليف يمكن أن يتوجه إلى الناس كافه ؟ الآية بنفسها تدلنا على أنّ المسأله ليست بهذا الشكل ، و المخاطب و المكلف المسمّى بالمسلمين و أبناء إبراهيم هم أفراد خاصّ من المسلمين ، فهم من جهه لا- ينطبق عليهم عنوان الرسول ، و من جهه اخرى ليسوا من الناس العاديين ، و هذا ما يدلنا أنّهم يحملون عنواناً خاصاً بين الرسول و بين الناس ، و مسئوليتهم أكبر و أصعب بكثير من مسئوليته عامه الناس . هذه الآية لوحدها و من دون أن ندعمها بآيه اخرى أو بروايه صحيحه وردت في تفسير هذه الآية - و سنتعرّض إليها لتأييد ما قلناه فيما بعد - تشير إلى أن هناك عنواناً آخر يتوفّر على جميع هذه الخصائص . و الآن نتطرّق إلى آيه اخرى تساعد في فهم الآية سَيَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَ فِي هَذَا . . . و كما قلت فإن بحثنا معنى تفسيري و يرتبط أيضاً بمسأله الإمامه و بعلم الإمام ، و من جانب آخر له علاقه بقاعده لا حرج التي هي محل بحثنا بالأساس ، و بما أنّ هذه الآية الكريمه بالذات هي من أهم الآيات التي يستدلّ بها على قاعده لا حرج - فلذلك يجب أن تدرس و تناقش بدقه . . .

والمقصود من الأب هنا هو الأب الحقيقي ، وليس هناك ما يبرّر لنا صرف كلمة «الأب» عن معناها الحقيقي ، فما لم توجد هناك قرينه على المجاز ، لا بدّ من حمل كلمة الأب على معناها الواقعي . وهذه قرينه اخرى على استبعاد أن يكون المراد في ضمير «كم» كافه المسلمين و الالتزام بأن لفظه: أَيْبُكُمْ مجاز . إذن الآيه الكريمه تقول: إِنَّ هَؤُلَاءِ هُم أَبْنَاءُ إِبْرَاهِيمَ الْحَقِيقِيّونَ - مله إبراهيم - و إبراهيم الأب الحقيقي لهؤلاء ، و هذه خصوصيّه تطرحها الآيه الكريمه ، و تعيننا على التعرّف على هؤلاء الأفراد . هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَ فِي هَذَا الضَّمِير «هُوَ» يعود على الله ، و «مِنْ قَبْلُ» يعنى فى الماضى ، و «فِي هَذَا» يعنى فى القرآن ، أى فى الكتب السابقه و فى القرآن أيضاً الله سبحانه و تعالى هو الذى أطلق عليكم اسم المسلمين . و من ثمّ تخلص الآيه إلى أخذ النتيجة من هذا القول ، لتبين الهدف من جميع هذه الخصائص ، و هو لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ . اللام هنا لام الغايه وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ أى على غير المسلمين من اليهود و النصارى ، فهو المقصود هو أنكم أيها المسلمون تكونون شهداء على اليهود و النصارى ، أم أنّ المراد هم أنتم الصنف الخاص ، الجماعه الخاصه ، و الأئمه الخاصه كونوا شهداء على الآخرين؟ و سنتطرق فيما بعد إلى معنى هذا القول . و ظاهر الكلام هو ما قلناه ، فليس المقصود من الناس هم اليهود و النصارى ، و أما ما يبدو بالنظره البدويه من أنّ الله سبحانه و تعالى هو الذى سماكم بالمسلمين ،

ص:

حيث يتلقى أب و نبيّ أمراً من الله تبارك و تعالى أن يذبح ابنه بيده ، ذلك الابن الذى رزقه الله إياه فى أواخر عمره . و الآن لننظر إلى إسماعيل فى غضون تلك الحادثة حيث يعمل مساعداً لإبراهيم فى بناء الكعبه ، فيحتمل أن يكون عمر إسماعيل فى ذلك الوقت خمس و عشرين سنه إلى ثلاثين سنه ، و بالطبع فإن إبراهيم عليه السلام فى ذلك الوقت كان حائزاً لمقام النبوه ، و باعتقادى أنه كان حائزاً على مقام الإمامه أيضاً ، و مع ذلك نراه يقول داعياً: رَبَّنَا وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ، و هذا تحصيل حاصل بالنسبه لإبراهيم ، و مع ذلك نجده عليه السلام يطلب شيئاً محصياً ، أو أنه يطلب ديمومه ما كان حاصلًا ، و هذا يشبه ما نقول نحن فى الصلاه : اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . و يشبه الطريقه التى نوجه بها هذا الدعاء لأنفسنا و نفسِره . فهنا نبحت فى الآيه الكريمة: وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ فظاهر الآيه أن المقام الذى كان الأب و الابن يدعوان الله سبحانه تعالى للوصول إليه ، مقام رفيع جداً ، تتوفر فيه جهتان و خصيستان : أحدهما: فى قوله - مسلمين - أى التسليم المطلق بدون أى قيد مهما صغر ، و بدون أى تعليق و لو مختصر . الثانيه: إن الجبهه التى نسلم إليها هى مُسْلِمِينَ لَكَ ، و هذا مقام رفيع جداً ، و هو المقام الذى يكون فيه الإنسان أمام الله تعالى فى حاله من التسليم المحض ، لا فى مقام العمل فقط ، و إنما فى مقام الاعتقاد ، و فى مقام الفكر . لأننا قد نرى مسلماً يعيش حاله التسليم فى مقام العمل ، لكنّه فى مقام الاعتقاد قد يحمل بعض الأفكار غير السليمه ، فقد يذهب هذا الشخص إلى مكّه و هو يعيش حاله التسليم و الامتثال ، و لكن قد تخطر فى باله بعض الأفكار من قبيل أن يقول لنفسه: أليس من الأفضل أن تبني هذه الكعبه على سفوح الجبال الخضراء ذات الحدائق ،

ليرتوى الإنسان من الماء البارد هناك؟ وهذا اللون من الخواطر و التفكير معناه أن هذا الشخص ليس لديه تسليم قلبى خالص ، فالتسليم القلبى الخالص يعنى أن لا- يخطر فى باله شىء من هذا القبيل قيد أنمله .و بعبارة اخرى: إننا فى البحوث العلميه قد تواجهنا ثمه إشكالات نحاول أن نردّ عليها ، أمّا التسليم الخالص فمعناه أن لا يوجد هناك أى إشكال ، و هذا يكشف عن اعتقاد راسخ ، و إيمان و يقين فى مستوى عالٍ جداً ، بحيث لا يرقى إليه أى إشكال ، فلا إشكال فى البين كى يستتبع تبرير .مثل هذا الإنسان ذو الأيمان الصلب لا يرد عليه مثل هذا الإشكال ليبرره بعد ذلك بأنّ الله أعلم بما يصلح ، و أنّه أحاط بكل شىء علماً ، و الأجوبه من هذا القبيل تجاه الواردات القلبيه لا تمثّل حاله التسليم المطلق ، فالتسليم المطلق أعلى و أرفع مقاماً و رتبته بكثير ، و يتمثّل بالانقياد التامّ لله تبارك و تعالى فى جميع المجالات .فعلى سبيل المثال فإن كلام سيدنا آدم عليه السلام بحسب الظاهر دون مستوى التسليم المطلق ، حيث طرأ على ذهنه هذا الإشكال و هو: لما ذا نهانى الله عن الأكل من هذه الشجره؟ و لو لم يخطر هذا التساؤل على باله لما استطاع الشيطان بوسوسته أن يغيّر شيئاً من الأمر ، و مع التسليم المطلق لا يبقى أى مجال لخطور مثل هذه الأفكار فى مخيله الإنسان .و هنا نقول: إنّ الدعوى المطروحه للبحث هى قوله تعالى: وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ، لقد دعا إبراهيم بهذا الدعاء فى أواخر عمره و فى حال بنائه للكعبه رمزاً لتوحيده و مركزه حتى تقوم القيامه ، و من ثمّ يكمل دعاءه بقوله: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ و لنا وقفه طويله مع هذه الآيه ، حيث نرى إبراهيم و إسماعيل عليه السلام و فى ظلّ تلك الظروف الحساسه دعوا الله سبحانه و تعالى أن يجعل من ذريتهما - أى من

ذريّه الابن و التي تنتهى بالتالى إلى الأب - أمّه مسلمه ، فجمع بين ذريّه الأب و ذريّه الابن بضمير الجمع للمتكلم «نا» ، و هذا الدعاء على وزان قوله تعالى:

وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ لَقَدْ أَرَادَ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ لِذَرِيَّتِهِمَا مِنْ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ تَكُونَ لَدِيهَا حَالَهُ التَّسْلِيمِ أُمَّهُ مُسْلِمَةٌ لَكَ ، كَمَا أَرَادَ ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمَا مِنْ قَبْلِ وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ . إِذَنْ ، تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ أَحَدَ أَدْعِيهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ أُمَّهُ مِنْ ذَرِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ مُسْلِمَهُ لِلَّهِ ، وَ يَبْدُو أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ مَا نَقَلَ هَذَا الدَّعَاءَ عَنْ لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ ، وَ سَكَتَ قَدْ اسْتَجَابَ لِهَذِهِ الْأَدْعِيَةِ بِقَرِينَةِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: وَ إِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ، وَ هُنَا قَالَ: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي فَأَجَابَ اللَّهُ عَلَى الْفُورِ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ . أَى:

لا- تتصوّر يا إبراهيم أنّ الأمر سيكون إلى جميع ذريّتك ، و أعلم أنّ الظالم لا ينال مقام العهد و الإمامه ، فمقام الإمامه و مقام الظالم لا- يلتقيان أبداً ، هنا بيّن الله سبحانه و تعالى المسأله إلى إبراهيم و أجابه بسرعه ، لكنّه بعد أن ينقل دعاء إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام و يسكت عن بيان النتيجة و الجواب ، فإنّ هذا السكوت يعنى أنّ هذا الدعاء مقبول: رَبَّنَا وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ مقبول: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّهُ مُسْلِمَةٌ لَكَ أيضاً مقبول . فما نلاحظه هو أنّ إبراهيم عليه السلام بعد أن استجيبت دعوته بأن يكون هو و إسماعيل مسلمين ، دعا بأن تكون هناك أمّه ميزتها و خصوصيتها أنّها مُسْلِمَةٌ لَكَ .

### المراد بالظلم فى المفهوم القرآنى

و كيف كان ، فإنّ الآيتين تشتركان نوعاً فى هذه المسأله ، و هى أنّ إبراهيم فى دعائه كان يطمع أن تصير الإمامه و القياده - قياده المجتمع مثلاً - إلى ذريّته ، و تتمثل

فيهم كما اختصها الله سبحانه و تعالى به و تَلَطَّفَ بها عليه حيث نصبه بقوله تعالى:

جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ، و لكن في تلك الآية فَإِنَّ الْقَضِيَّةَ طرحت بصيغه السؤال ، حيث سأل إبراهيم عليه السلام رَبِّهِ: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي  
أى هل للبعض من ذرّيتي نصيباً في الإمامه و القيادة قياده الإمامه ، فجاء الردُّ من قبل الله سبحانه و تعالى ، و هو قوله:

لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ . و يبدو لنا إذا قارنًا بين هذه الآية و تلك - خاصّه بعد الأخذ بنظر الاعتبار - ما أشرنا إليه من أنّ الآيات:  
وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ . . . تحكى عن الظروف التي انطلق الدعاء في أجوائها . حيث تصوّر لنا الآية أنّ إسماعيل  
كان شاباً ذا نظاره و ممتلئاً بالطاقه و الحركة ، و بإمكانه مساعده إبراهيم في بنائه للبيت الحرام ، و بناءً على أنّ هذه الآية جاءت  
بعد الآية التي يقول فيها تعالى: قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي ، فعمر إبراهيم عليه السلام يدلنا على أنّ هذه  
الآيات في تسلسلها الزمنى تأتي متأخره عن تلك الآية - و الآن إذا قرنا بين الآيتين ، نرى أنّه في الآية الأولى يسأل إبراهيم ربّه  
قائلاً: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي فيردّ عليه تعالى: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ . في الحقيقة هنا حصل إبراهيم على معيار أو ملاك معيّن حيث فهم  
أنّ المرشّح لأمر الإمامه بالجعل الإلهي و العطاء الإلهي يجب أن لا يمت إلى الظلم بأيّ صله .

و استناداً إلى الروايات ، و كذلك بحكم التناسب أو السنخيه الموجوده بين الحكم و الموضوع فإنّ عدم التلبّس بالظلم هو شرط  
ليس فقط عند التصدّي لأمر الإمامه ، بل يجب أن يكون الإمام غير متلبّس بالظلم في الماضي أيضاً ، أى أن يكون بعيداً عن  
الظلم طوال عمره . و المقصود من الظلم هنا ليس المعنى المتداول بيننا و في استعمالنا العرفيّه . و الظلم له معنى خاص ، و فهم  
العامة للظلم هو أن يسرق شخص مال شخص آخر ، أو أن يضرب إنساناً إنساناً آخر بلا أى مبرّر ،

فنحن نعبر عن هذه المصاديق بالظلم. أمّا القرآن فإنه يعدّ أيّ عمليه تمرد ، أو أيّ عصيان أو مخالفه تجاه الله تبارك و تعالى ظلماً . بدءاً بالشرك و حتّى المعاصى و المخالفات المتعارف عليها . يقول القرآن الكريم فى الشرك: إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١ فى حين نحن لا نعتبر الشرك ظلماً ، و لكنّ القرآن لا يعدّ الشرك ظلماً فحسب ، بل إنه ظلم عظيم . و إلى جانب ذلك نلاحظ أنّ القرآن الكريم فى حديثه عن المعاصى و الذنوب يعبر بقوله: الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ٢ ، و من هنا فإنّ ظلم النفس يدخل فى إطار معصية الله تبارك و تعالى و مخالفه أو امره و نواهيه و لا يمكن تصور أيّ معنى آخر للمفهوم الذى طرحه القرآن الكريم ، ألا- و هو مفهوم الظالم لنفسه . فالظلم من وجهه نظر القرآن الكريم و الأنبياء عليهم السلام له معنى أوسع و أشمل من المعنى الذى تصوّره نحن ، و فهم الأنبياء للظلم يختلف عما نعبر عنه بالظلم .

### شروط العصمة فى الإمام

هنا تكوّن لدى إبراهيم الملا-ك و المعيار فى مسأله الإمامه ، و عرف أنّ الذى يتولّى منه الإمامه و الذى تجعل له الإمامه و تختص به لا بدّ و أن يكون طوال عمره نزيهاً عن الظلم ، و لا يمت للظلم بأيّ صله ، و بالطبع فإن من تتوفر فيه هذه الشخصيه و يتجسّد هذه المعنى فى شخصيته لا بدّ و أن يكون أحد مصاديق قوله تعالى: مُسْلِمَةً لَّكَ . إذن الشخصيه التى هى دائماً و أبداً فى مقام التسليم إلى الله تعالى ، و لا تخرج عن دائره التسليم فى أيّ وقت من الأوقات هذه الشخصيه هى التى بمقدورها الارتباط



بالإمامه و أن تكون من سنخ الإمامه ، و من هنا يتضح لنا السبب الذى دفع إبراهيم أن يدعو بهذا الدعاء وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ ، لأنّ الله قد قال بأنّه لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ، و اقصى الظالم - و لو ارتكب الظلم لحظه واحده ، أو فى جانب ، أو بُعد واحد - عن مسار الإمامه ، بناءً على الملاك و الضابطه راح إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام يدعوان الله سبحانه و تعالى أن يجعل من ذرّيتهما أمّه مسلمه له ، أى أن تكون ذرّيتهما بمستوى الإمامه و لها صلاحية الإمامه . و هنا نقطه لا بدّ من الإشارة إليها ، و هى أنّ قوله تعالى: لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ تقابل تماماً ما جاء على لسان إبراهيم عليه السلام فى دعائه أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ ، إذن فى الحقيقه دعاء إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام و ما طلباه من الله عزّ و جلّ كان بناءً على تلك الضابطه ، و ذلك الملاك الذى حدّده الله سبحانه و تعالى لإبراهيم فى الإمامه .

فلم يسأل إبراهيم عليه السلام الله تعالى: هل سيحصل أحد من ذرّيتي على منصب الإمامه؟ و إنّما عرض المسأله هذه بصيغه الدعاء . فدعا الله أن يجعل من ذرّيته من يتوفّر فيه شرط الإمامه و الملاك المعبر فيها . سؤال: و هنا قد يتبادر هذا السؤال إلى الأذهان ، و هو أنّ إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام فى دعائهما وَ اجْعَلْنَا مُّسْلِمِينَ لَكَ و فى قولهما وَ تَقَبَّلْ مِنَّا وَ أَرِنَا مَنَاسِكَنَا فى جميع هذه الموارد الدعاء يختصّ بهما ، و يعود عليهما بالذات ، و لكن فى دعائهما وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ هنا الطلب لا يختصّ بهما ، فما علاقته فحوى الدعاء بإبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ؟ الجواب: الإجابة عن هذا السؤال لها علاقته بموضوع الإمامه ، فعند ما وجد إبراهيم عليه السلام نفسه تتوفّر فيه شروط الإمامه ، أحبّ بوازع من رغبته فى هدايه المجتمع و إرشاد بشرية عبر مراحلها التاريخيه حتّى قيام الساعه ، أن يحتفظ بمنصب الإمامه السامى فى ذرّيته ، أى أن يتصدّى جماعه من ذرّيه إبراهيم

فى المستقبل منصب الإمامه و قىاده المجتمع من بعده . و إلاً لو أردنا تجاوز هذه النقطة إلى مسأله إمامه هذه الأّمه المسلمه ، تبقى هناك علامه استفهام كبره ، فما معنى أن يدعو إبراهيم و إسماعيل بهذا الدعاء ، و يطلبان من الله عزّ و جلّ هذا الطلب؟ و ما ذا يعنى أنّنا ندعو الله تعالى أن يجعل فى أبنائنا و أحفادنا أفراداً صالحين و متديّنين؟ و لما ذا لا ندعو بالخير لجميع أبنائنا؟ و لما ذا لم يدعْ إبراهيم لجميع ذريّته؟ إذن ، من هنا نتوصّل إلى هذه الحقيقه و فى قوله وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا ، يعنى أنّ الأمر ليس أمراً عاماً ، و لا يمكن أن يشمل جميع أفراد الذريّه ، و لا يمكن لجميع الذريّه أن تشترك فى هذا الأمر ، إذ أنّ الذريّه بأجمعها لا يمكن أن تتوفر فيها مواصفات و شروط الإمامه ، فالإمامه أمر خاصّ و محدود بعدّه قليله ممّن يمكنهم أن يتصدّوا لهذا الأمر ، و لذلك جاءت مِنْ الذى مفاده التبويض . و كذلك فى الآيه الأخرى التى أجاب فيها الله سبحانه و تعالى على سؤال إبراهيم بقوله: لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ، فهناك أيضاً طرحت المسأله مشتمله على «من» وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي . و هذا يدلّ على أنّ المسأله مسأله خاصّه ، و ليست عامّه ، و إلاً لكان الدعاء عاماً ، و هذا ما يوافق مقتضى طبع الإنسان الذى إذا أراد أن يدعو ، فإنّه يدعو للجميع . و بناءً على ذلك ، كان المفروض أن يكون الدعاء بهذه الصوره «الهى اصلح جميع ابنائنا القريبين و البعيدين و اجعلهم من المتّقين و المتديّنين» ، و أمّا قوله: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا ، فالظاهر أنّه يستتبع هدفاً خاصاً ، و هذا الهدف الخاصّ هو مسأله الإمامه ليس إلاً، و التى تتناسب مع قوله مُسَلِّمَةً لِمَكَ ، و لها علاقه أيضاً بقوله تعالى: لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ . مضافاً إلى وجود شواهد اخرى فى الآيه التالىّه تؤيّد هذا المعنى ، و هو أنّ إبراهيم عليه السلام كان ينظر فى هذه الآيه إلى جماعه خاصّه من ذريّته ، و ليس المقصود من

دعاء إبراهيم وإسماعيل عليه السلام بحق هؤلاء أن يكونوا اناساً مؤمنين و متدينين ، إذن الهدف أكبر و أهم ، و هو مسأله الإمامه ، فمسأله الإمامه ليست مسأله عامه يمكن لأى شخص أن يتصف بها ، و برأى أن الآيه الكريمة رائعه فى تعبيرها فما الذى أراد إبراهيم و إسماعيل أن يقولوا فى هذا الدعاء؟ و يبدو جلياً من خلال الشواهد و القرائن أن إبراهيم عليه السلام كان يقصد فى دعائه جماعه من بنى هاشم ، نسميهم بعتره الرسول صلى الله عليه و آله ، فإبراهيم فى حال بنائه الكعبه و إحداث عماره الايمان و تأسيس مركز التوحيد ، يدعو لإمامه هؤلاء ، و لعلّ السنخيه بين الاثنين [بين الكعبه و الإمامه] أن إمامه هؤلاء لها علاقه ببقاء و ديمومه مركز و رمز التوحيد ، و لها الدور الأساسى فى حفظ الكعبه و بيت الله . . . إن إمامه هؤلاء تعطى للناس المعنى الصحيح للحجّ و المناسك ، كما أن إمامه هؤلاء لها علاقه و ثقته بالكعبه . إذن يجب أن نلاحظ ظرف الدعاء ، لما ذا صدر هذا الدعاء عن إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام عند بنائها للكعبه؟ فقد كان بإمكانهما أن يدعوا بهذا الدعاء فى وقت آخر ، أمّا فى ذلك الوقت بالخصوص و فى تلك الظروف الخاصه ، فإنّ مثل هذا الدعاء يشعرا أن هناك ارتباطاً تاماً و صلّه و ثقته بين إمامه هذه الامه المسلمه له أمّه مُسَلِّمَةٌ لَكَ ، و بين الكعبه مركز التوحيد و رمزه ، و أنّ الإمامه هى التى بمقدورها أن تحقّق هدف التوحيد بكلّ ما تعنيه هذه الكلمه من معنى و تنجز الهدف من بناء الكعبه ، و قد شاهدنا عن كتب فداحه الخطب ، الخطب فى المسارات البعيده عن مسار الإمامه و الأئمه عليهم السلام .

### المراد من الأب و الذريه

و بعد أن تقول الآيه: وَ أَرْنَا مَنَاسِكَنَا وَ تَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ١ نلاحظ أن الدعاء يستمر: رَبَّنَا وَ ابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ يُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٢ هنا و بعد أن دعوا الله وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسَلِّمَةٌ لِمَكَ طَلَبَا مِنْ رَبِّ الْعَزَّةِ أَنْ يبعث فى هذه الامه المسلمه ، رسولا - يكون منهم ، و هناك تأكيد من قبل إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام على كلمتى: مِنْ ذُرِّيَّتِي ، و الآيه التى قرأناها سابقاً و التى سنعود إليها فيما بعد بلحاظ حديثنا عن قاعده لا حرج يقول فيها تعالى: مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ . إذن ، فهل من الصحيح أن نغصّ الطرف عن كلّ هذه الشواهد ، و نقول بأنّ الأب هنا يعنى الأب الروحى ، و أنّ الذريه هم الأتباع؟ كما فى قول المعلم لتلميذه :

و بعد أن تقول الآيه: وَ أَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَ تَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ١ نلاحظ أن الدعاء يستمر: رَبَّنَا وَ ابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ يُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٢ هنا و بعد أن دعوا الله وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ طَلَبَا مِنْ رَبِّ الْعَزَّةِ أَنْ يبعث في هذه الأمة المسلمه ، رسولا- يكون منهم ، و هناك تأكيد من قبل إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام على كلمتي: مِنْ ذُرِّيَّتِي ، و الآيه التي قرأناها سابقاً و التي سنعود إليها فيما بعد بلحاظ حديثنا عن قاعده لا حرج يقول فيها تعالى: مَلَّةٌ أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ . إذن ، فهل من الصحيح أن نغض الطرف عن كل هذه الشواهد ، و نقول بأن الأب هنا يعنى الأب الروحي ، و أن الذريه هم الأتباع؟ كما في قول المعلم لتلميذه :

يا بنى ، هذا الكلام لا يتناسب مع القرآن الكريم ، و هذا الكلام قد نجد له ما يبرره إذا كنا غير محتفظين على المعنى الحقيقى للقرآن ، أما عند ما يرد فى الآيه السابقه قوله:

مَلَّةٌ أَيْبِكُمْ و فى هذه الآيه قوله: مِنْ ذُرِّيَّتِنَا و الآيه التى تتحدت عن الإمامه و التى وردت فيها عبارته: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي ، فهل يصح الإعراض عن كل هذه الدلائل؟إننا إذا استطعنا أن نحتفظ بالمعنى الحقيقى لهذه المفردات و أن نهتدى إلى مغزاها خلال المعنى الحقيقى لها سنتوصل بالتالى إلى الهدف الأساسى الذى يردده القرآن الكريم ، بقطع النظر عن الروايات الواردة فى تفسير هذه الآيات ، و إلما فمع الاستعانه بالروايات فى هذا الباب - و التى سأذكر بعضها فيما بعد إن شاء الله - مضافاً إلى الروايات فى المسأله الأخرى لا يبقى هناك أدنى شك أو ترديد فى المراد من الآيات .و لكن ما اريد قوله أنه حتى لو لم تكن هناك هذه الروايات ، و لو كنا نحن و ظاهر القرآن ، نحن و النص ، نحن و القرآن الذى يقول عنه العلامة الطباطبائى قدس سره :

ص:

إن القرآن الذى فيه بيان كل شىء لا بدّ و أن يبيّن بعضه بعضاً (١). أى من خلال التمعّن فى الآيات مجتمعه ، و من خلال التوفيق و الملائمه فيما بينها ، يتّضح لنا المعنى بصورة كامله . فإبراهيم عليه السلام يقول: إنّ الرسول منهم ، و أنّهم من ذريه إبراهيم و إسماعيل ، يعنى إنّ الرسول صلى الله عليه و آله من ذريه إبراهيم و إسماعيل ، و الأّمّه كذلك من ذريه إبراهيم و إسماعيل . أى: ابعث فيهم رسولا- بينهم مّن يتّصف بمقام الإمامه ، و اعطه ميزه اخرى و هى ميزه الرساله و النبوه ، فميزه النبوه تختص بأحدهم ، و أمّا ميزه الإمامه فتتعلّق بهم جميعاً ، فالرسول الأكرم محمّد صلى الله عليه و آله بالإضافة إلى اختصاصه بمنصب الرساله فإنّه يختصّ أيضاً بالإمامه ، فالرسول صلى الله عليه و آله تتوفّر لديه كلتا الجهتين:

الإمامه و الرساله و ابعث فيهم رسولا- منهم ، و ضمير الجمع للغائب [ هم ] يدل على قوله و مّن ذرّيتنا بقريته الآيه السابقه . هنا يعترضنا السّؤال التالى : ما هو الدّور الذى يؤدّيه الرسول فى هذه الأّمّه المسلمه؟الجواب: أنّ دور الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله هو دور المعلّم و المرّبّى و المزكّى ، و هؤلاء تلامذه الرسول صلى الله عليه و آله يتلّوا عليهم على الأّمّه المسلمه آياتك و يعلمهم الكتاب و الحكّمه و يزكّوهم إنّك أنت العزير الحكيم .

### حلّ التعارض الظاهرى بين الآيات

هنا قد يثبّ إلى الأذهان هذا السّؤال و هو: أنّ التعبير بقوله: يتلّوا عليهم آياتك و يعلمهم الكتاب و الحكّمه قد ورد بنفسه و من دون تغيير فى آيه اخرى مطلعها قوله تعالى: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ

ص: ٢٧

يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ . . . ١ ، أليس المراد بالمؤمنين هنا جميع المؤمنين؟ وقوله تعالى: إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ فَقَدْ كَرَّرَ الشَّرْطَ الثَّانِي مِنْهُ فِي الْآيَةِ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ . . . فِي حِينِ أَنْ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ تَفِيدُ الْعُمُومَ ، وَ لَا تَخْتَصُّ بِالْأَثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ قَطْعًا . وَ يُمْكِنُنَا أَنْ نَجِيبَ عَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ بِتَقْدِيمِ إِشَارِهِ وَ مَقْدَمِهِ وَ هِيَ أَنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ [ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ] تَنْتَهَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَ إِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، أَمَّا فِي الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدْدِهَا [ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا . . . ] أَنْتَهَتْ بِقَوْلِهِ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَ لَمْ تَخْتَمِ بِمَا اخْتَمَّتِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ . وَ هَذَا مَا يَوْصِلُنَا إِلَى الْجَوَابِ وَ هُوَ: إِنَّا نَلَاظُ أَنَّ الدَّرُوسَ الَّتِي نَتَلَقَّهَا وَ الْمَسَائِلَ الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي نَبْحِثُهَا تَنْطَوِي عَلَى مَرَاكِلَ ، فَالَّذِي يَدْرُسُ كِتَابَ الْمَعَالِمِ يَدْرُسُ الْأُصُولَ ، وَ الَّذِي يَدْرُسُ الرِّسَالَةَ هُوَ أَيْضًا يَدْرُسُ الْأُصُولَ ، وَ الْكِفَايَةَ أَيْضًا هِيَ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ ، وَ كَذَا الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِلَّذِي يَدْرُسُ الْأُصُولَ الْخَارِجَ مَدَّةَ عَشْرِينَ سَنَةً ، فَهُوَ أَيْضًا يَدْرُسُ الْأُصُولَ ، وَ لَكِنْ دَرُوسُ الْأُصُولِ هَذِهِ تَخْتَلِفُ فِيمَا بَيْنَهَا اخْتِلَافًا شَاسِعًا ، فَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقَارِنَ بَيْنَ هَذِهِ الدَّرُوسِ مِنْ حَيْثُ الْمَرَحَلَةُ وَ الرِّتَبَةُ . وَ مِنْ هُنَا نَقُولُ: إِنَّ كَوْنَ الرَّسُولِ مَعْلَمًا وَ كَوْنَهُ مَزَكِيًّا وَ مَرَبِّيًا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ التَّلَامِيذِ ، فَفِي الْآيَةِ: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ . . . عِنْدَ مَا نَلَاظُ تَمَّتْهَا وَ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَ إِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ تَنْضَحُ لَدَيْنَا نَقْطَةً مَهْمَةً جَدًّا ، وَ هِيَ أَنَّ تَرْكِيهَ وَ تَعْلِيمَ الرَّسُولِ لَهُؤُلَاءِ ، إِنَّمَا كَانَتْ لِإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الظَّلَالَةِ الَّتِي تَحِيطُ بِهِمْ مِنْ جَوَانِبٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَالْهَدَفُ مِنْ تَرْبِيهِ وَ تَرْكِيهِ وَ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ هُوَ إِنْقَازُ هَؤُلَاءِ

من الجهل الذى يعيشوه ، و إنقاذهم من العشوائيه التى يتخبّطون فيها ، سواء على الصعيد الفكرى ، أو على الصعيد السلوكى و العملى ، و هذا ما يتمثّل بالشرك و السلوك اللاإنسانى و المنحرف الذى كان يمارسه هؤلاء ، إذن تعليم الرسول و تربيته و تزكيته فى هذه الآيه تشمل الجميع بقريته قوله تعالى: **وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**. و لكن نفس هذا المرّبى و المعلم عند ما يكون تلاميذه على حدّ تعبير الآيه الكريمة **أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ** فإنّ دروس التّربيه و التعليم تكون فى قمه مدارج التعليم و التّربيه ، و فى آخر مراحل التّربيه و التّزكيه ، و لذا لا نجد فى هذه الآيه عبارته: **وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** و إنّما اكتفت الآيه بالتطرّق إلى التّربيه و التعليم بالذات ، و هذا هو عين الحقّ و الصواب . إذ لا يمكننا القول أنّ الرسول صلى الله عليه و آله ربّى علياً عليه السلام كما ربّى غيره من النّاس العاديين ، فهل بمقدورنا أن نقول: إنّ العلم الذى علّمه الرسول صلى الله عليه و آله عليّاً عليه السلام ، علّمه سلمان رحمه الله أيضاً؟ و هنا لا بأس من الإشاره إلى الروايه التى ذكرناها فى بحث التعادل و الترجيح عن كتاب سليم بن قيس الهلالي ، فقد ورد فى الفقره الأخيره من هذه الروايه عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «علّمنى رسول الله صلى الله عليه و آله الف باب من العلم ، يفتح من كلّ باب ألف باب» (1). إذن نعود فنقول : هل التعليم الذى يتلقّاه أمير المؤمنين عليه السلام هو نفس التعليم الذى يتلقّاه عامّه النّاس عن الرسول صلى الله عليه و آله ؟ و هل التّربيه نفس التّربيه و التّزكيه ، أو أنّ الرسول صلى الله عليه و آله فى تعليمه لعلى عليه السلام و أهل البيت عليهم السلام يعلمهم آخر مراحل التعليم و التّربيه و التّزكيه ؟

ص: ٢٩

أما بالنسبة إلى التربيّه و التزكيّه العامّه فيلاحظ فيها مقتضى حال الناس و استعدادهم ، إذن فتكرار قوله تعالى: يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ يُزَكِّيهِمْ فِي الْآيَةِ الَّتِي تَتَحَدَّثُ عَنْ الْبَعْثِ الْعَامَّةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا- يَعْنِي أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ هُنَا هُمْ «الْمُؤْمِنِينَ» الَّذِينَ تَحَدَّثَتْ عَنْهُمْ الْآيَةُ بِقَوْلِهَا: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ . . . بحيث يكون أفراد أُمَّةٍ مُسْلِمَةٍ لَكَ هُمْ المسلمون العاديين ، كلاً . . . إنما المقصود من الأُمَّة المسلمه هم جماعه خاصه لها صلاحية الإمامه ، و إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام دعوا الله سبحانه و تعالى لهذه الأُمَّة بالإمامه ، كما أنّهما طلبا من الله تعالى أن يرسل فيهم واحداً منهم يكون معلماً و مربيّاً حتّى على مستوى هذه الأُمَّة المسلمه و التلاميذ المرموقين .

### موقعه العتره من الرساله

و من هنا نستنتج أن أساس الإمامه بالنسبه لأئمتنا عليهم السلام الذين هم من ذريه إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام يقع في عرض رساله رسول الله صلى الله عليه و آله و رساله خاتم الأنبياء صلى الله عليه و آله صلوات الله و سلامه عليه ، فكلاهما في دعاء واحد و في زمن واحد دعا به كل من إبراهيم و إسماعيل ، و أمّا غيرهم من ذريه إبراهيم و إسماعيل فلم يستحقوا مقام الإمامه . ثمّ إنّ الآيه الكريمة: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَيْثُ كَلِمَةُ «الْمُؤْمِنِينَ» الْمُحَلَّاهُ بِالْأَلْفِ وَ اللَّامِ تَفِيدُ الْعُمُومَ . فلا فرق في آيه: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ بَيْنَ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ غَيْرِ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ ، تجعلنا نميز الخطّ العامّ لكلّ آيه و نفهم الهدف الذي تتوخاه كلّ آيه و نفرق بينهما . فبالنسبه للآيه: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ يلاحظ فيها جميع المؤمنين ، و أمّا بالنسبه للآيه التي تناولت دعاء إبراهيم و إسماعيل بحقّ ذريتهما فنلاحظ فيها كلمه: مِنْ ذُرِّيَّتِنَا . و كما قلنا سابقاً فإنّ ظاهر الآيه بقطع



النظر عن الروايات أو الروايه التي نحن بصدد عرضها هنا يحمل في نفسه هذا المعنى بالشكل الذى بيناه .

### هل المراد بالذريه هم العرب بالخصوص؟

بعض المحققين و العلماء و المفسرين من أهل السنيه من أمثال صاحب المنار الذى استوقفته هذه المسأله أراد أن يحمل عنوان الأئمه المسلمه على المعنى الظاهرى الذى يتبادر للذهن فى الوهله الاولى ، أى بمعنى المسلمين ، فى هذه الحاله كيف سيتعامل مع منْ ذرئتنا؟ ذلك أن المسلمين لا يختصون بذريه إبراهيم ، بل لا يختصون بالعرب ، حيث يتواجد المسلمون فى شرق العالم و غربه ، و يتوزعون على شعوب و قوميات مختلفه ، و يتكلمون بلغات شتى ، و إذا أراد أن يأخذ بما نقوله نحن و يفهم الآيه بالشكل الذى فهمناه ، فسوف يتزلزل أساسهم الفكرى و العقيدى ، فإذا كان المقصود من ذريتنا فى هذه الآيه الأئمه الطاهرين عليهم السلام و إمامتهم .

فهذا يعنى التراجع عن متبنياتهم العقائديه . إذن ما ذا يريد أن يقول فى مثل هذه الحاله؟ يستفاد من آخر كلام له ، أنه فسّر منْ ذرئتنا بالعرب ، أى كلّ العرب ، و يستدلّ صاحب المنار على ذلك بآخر الآيه و التى جاء فيها: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ، حيث يقول: إن هذه العبارة تشير إلى مسأله ، و هى أن العرب - عرب الصحراء - بعيدون عن الحضاره ، فالعربى الذى يأبى الرضوخ لأى لون من ألوان النظم الاجتماعيه كيف يمكنه تلقى التعليم و التزكيه و التربيه؟ فجميع الضمائر من قبيل: وَ يُزَكِّيهِمْ وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ تعود على العرب و لكن أين العرب من تلاوه آيات الكتاب؟ و أين العرب من التربيه و التزكيه؟ فالعربى الذى أنس الحرب و القتال و الغاره كيف يتسنى له الآن أن يتعلم و يتربى

و يتلى عليه آيات الكتاب؟ فبحسب الظاهر هناك منافاه بين الاثنين ، بين العرب و بين كلّ من الترييه و التزكيه و التعليم و تلاوه آيات الكتاب . إذن كيف دعا إبراهيم عليه السلام بمثل هذا الدعاء؟ و كيف طلب من الله أن يبعث بين العرب رسولاً بكونه معلماً و مرثياً؟ فلا يوجد أى نوع وفاق أو تقارب بين سلوكهم و تفكيرهم و بين هذه القضايا ، فهم بعيدون كلّ البعد عنها . يقول صاحب المنار : إنّ إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام كانا ملتفتين إلى هذه النقطة ، و مع ذلك قالوا فى آخر دعائهما: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ، و بالطبع هناك معانى عديده للعزّه ، و أحدها هى القدره ، و العزيز هو القادر ، فقول: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ بمعنى إِنَّكَ أَنْتَ الْقَادِرُ ، أى تستطيع بقدرتك أن تعلم و تربى هؤلاء العرب الذين هم بعيدون عن الحضاره ، و بعيدون عن الترييه و التعليم . صحيح أن الأمر بذاته يعدُّ أمراً صعباً و لا يتناسب مع هؤلاء ، و لكن ليست هناك أيه صعوبه إزاء عزّتك و قدرتك ، فبقدرتك يمكن حلّ هذه المسأله ، خاصّه إذا كانت القدره مصحوبه بالحكمه و التدبّر و التعقّل ، لا بالخشونه و الغلظه و الإجبار و الإكراه ، فإذا كانت هناك قدره تصحبها الحكمه يمكن حلّ هذه المشكله . إذن فصاحب المنار أراد أن يخصّص قوله: مِنْ ذُرِّيَّتِنَا بِالْعَرَبِ ، و من ثمّ حلّه بذيل الآيه: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . و هنا يطرح هذا السؤال نفسه و هو : هل أن كلّ العرب هم ذريّه إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ؟ و هل تنتهى كافّه القبائل العربيه بإبراهيم و إسماعيل؟ الآيه تقول: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أَيْ لَيْسَ كُلُّ الذَّرِّيَةِ ، و إنّما بعض ذريّه إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ؟ ما علاقته «ذُرِّيَّتِنَا» بالعرب حتّى تكون شامله لكلّ العرب؟ و بوجود «مِنْ» التى تفيد التبويض تبدوا المسأله أصعب من السابق . فما هو المبرر

و الأساس فى قولنا: إن بعض الذريه هم العرب ، و كلّ الذريه هم أيضاً عرب؟ فالعرب كانوا عباره عن طوائف و قبائل متعدده ، و أحد هذه الطوائف هم بنى هاشم ، و ينتهى نسبهم إلى إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ، أما كلّ العرب من حيث النسب و الأصل فليسوا من إبراهيم عليه السلام و إن كانوا يعودون إلى زمن إبراهيم ، و من هنا فإنّ هذا النوع من التفسير مردود . و هناك تفسير ثالث أرى أنه أفضل ممّا ذهب إليه صاحب المنار ، و هو أن نغضّ الطرف عن عباره: مِنْ ذُرِّيَّتِنَا و نفسّر قوله أُمَّهُ مُسْلِمَةً بالمجتمع الإسلامى ، و الأئمه المسلمه ، لأن هذا التفسير على الأقلّ يعطى تصوّراً صحيحاً للمجتمع الإسلامى حيث يجمع بين العرب و غير العرب ، و فى الحقيقه هناك ثمه سنخيه بين هذا التفسير و آيه: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، أما حصرنا للآيه فى العرب فلا يمكن الأخذ به ، لأنه لا يتطابق لا مع ظاهر الآيه و لا يوافق الآيه الأخرى آيه: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ . . . . لأنّ فى آيه ، لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ليس المسأله مسأله العرب ، و إنّما المقصود هم المسلمین و أتباع الرسول صلى الله عليه و آله ، سواء كانوا عرباً ، أو لم يكونوا ، كسلمان الفارسى رحمه الله الذى يمثّل أوضح مصاديق المؤمنين فى ذلك الوقت ، و كان فارسياً و بعيداً عنه العروبه تماماً. إذن محصّل القول : إنّ الأساس الذى يجعلنا نتعامل مع هذه الآيه [ الآيه ١٢٧ من سوره البقره ] بخلاف تعاملنا فى فهم آيه لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ علينا . . . يكمن فى عباره و مِنْ ذُرِّيَّتِنَا ، و برأى أنّ المعنى الذى طرحناه كان على مستوى من الوضوح .

و قد أشار بعض الإخوه إلى أنّ أحد كتب التفسير تعرض إلى نفس هذا المعنى مستعيناً فى ذلك بالروايات ، لكن لا على نحو التفصيل الذى أوردناه ، و قد راجعت التفسير بنفسى فوجدته قد ذهب إلى ما ذهبنا إليه بمنهجيّه تختلف عن منهجيتنا بالإفاده من الروايات .

والآن نستعرض روايه تتناول تفسير الآيه: وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ وَالْآيَاتِ الَّتِي تَلِيهَا ، وَ يُمْكِنُ مِنْ خِلَالِهَا التَّأَكُّدُ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ قَلِيلٍ ، هَذِهِ الرَّوَايَةُ نَقَلَهَا الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ - وَ تَفْسِيرَ الْعِيَّاشِيِّ مِنَ التَّفَاسِيرِ الْقَدِيمَةِ جَدًّا ، لَكِنَّهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا بِكَامِلِهِ - يَنْقُلُ الْعِيَّاشِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الزَّبِيدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْهُمْ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ بْنُ هَاشِمٍ خَاصَّةً». [ وَ الظَّاهِرُ هُنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ كَلِمَةِ «بَنُو هَاشِمٍ» لَيْسَ كُلُّ بَنِي هَاشِمٍ وَ إِنَّمَا خُصَّصَ الْأَثَمَةُ الْمَعْصُومِينَ وَ الْعَتَرَةَ الظَّاهِرَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ هَذَا مَا سَيُتَّضِحُّ بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ التَّالِيِ الَّتِي يَسْأَلُهُ الرَّوَايُ مِنَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ] . قُلْتُ: «فَمَا الْحُجَّةُ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ إِنَّهُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ الَّذِينَ ذَكَرْتَ دُونَ غَيْرِهِمْ؟». فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَ إِسْمَاعِيلُ . . . فَلَمَّا أَجَابَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ . . . الخ» (١)؟ . هُنَا يَسْتَدَلُّ الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِدَلِيلٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لَدَيْكُمْ فَإِنَّ تَعَامُلَ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعَ الْقُرْآنِ عَلَى نَمَطَيْنِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ تَفْسِيرُهُمُ لِلْقُرْآنِ ، وَ لَعَلَّ تَفْسِيرَ الْإِمَامِ لِلْقُرْآنِ مِنْ وَجْهِهِ نَظَرْنَا غَيْرَ مَنْسَجَمٍ مَعَ ظَاهِرِ الْآيَاتِ ، وَ لَكِنْ عَلَى ضَوْءِ مَبَادِيئِ وَ أُصُولِ التَّفْسِيرِ يَبْقَى رَأْيُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقَرِينَةٍ عَلَى اتِّجَاهٍ مَعْتَمَدٍ فِي التَّفْسِيرِ ، وَ ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى حَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ وَ سَائِرِ الْأَدَلَّةِ الْمَطْرُوحَةِ فِي هَذَا الْبَابِ . وَ النَّمَطُ الْآخَرُ فِي تَعَامُلِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْقُرْآنِ ، هُوَ اسْتِشْهَادُهُ بِالْقُرْآنِ ، وَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَمَسِّكًا بِظَاهِرِ الْآيَةِ ، فَالْإِمَامُ الْمَعْصُومُ إِذَا اسْتَدَلَّ بِالْقُرْآنِ ،

فمعناه أن القرآن يجب أن يدلّ على ذلك المعنى بغض النظر عن كلام الإمام عليه السلام و حديثه ، و إلّا فمن غير المعقول أن يستدلّ عليه السلام بالقرآن و من ثمّ يقول: بأن المراد من قوله تعالى معنى غير المعنى الظاهر للآيه ، فهذا لا يعتبر استدلالاً ، إنّما هو تعييد ، و لا- بدّ من قبوله ، و أمّا في مقام الاحتجاج فيكون الباب مفتوحاً للاستدلال ، و معنى الاستدلال هو أنّ القرآن في نفسه يظهر من خلاله هذا المعنى ، و إلّا فلا يبقى هناك أى معنى للاستدلال بالقرآن . و هنا يطلب السائل من الإمام عليه السلام الدليل ، مع العلم أن قول الإمام عليه السلام حجّه حتى لو لم يأت بالدليل ، و لكن أحياناً بل مكرراً يقدم الإمام عليه السلام الدليل حتى في المسائل الفقهيّه . حيث نرى في باب الوضوء أن زراره يطلب الإمام عليه السلام بالدليل في أن مسح الرأس غير منظور فيه استيعاب الرأس كلّه ، فيجيبه الإمام عليه السلام معللاً: «لمكان الباء» (1) في قوله تعالى في آيه الوضوء: وَ امْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ ۖ حَيْثُ جَاءَ بِالْبَاءِ ، بخلاف ما إذا تتحدث عن الغسل فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ حَيْثُ لَا يُوْجَدُ هُنَاكَ (باء) ، و هذا يعنى أن الإمام يريد أن يبين لزراره:

إنك إن أمعنت النظر بالآيه و تحريت الدقه فيها حينذاك يكون بإمكانك أن تفرّق بين المسح و الغسل ، ففي الغسل تطرح مسأله الاستيعاب و أمّا في باب المسح فإن الباء تفيد التبويض ، و بناءً على هذا فإنّ المسح يكون على بعض الرأس دون البعض الآخر . نعود إلى بحثنا ، فالراوى يسأل الإمام عليه السلام عن دليله في أنّ المقصود بأمّه محمّد صلى الله عليه و آله هم أهل البيت النبى خاصّه؟ فقال عليه السلام : قول الله عزّ و جلّ: وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَ إِسْمَاعِيلُ ، فهذه الآيات دليل على أن الأمّه المسلمه

ص: ٣٥

هم عتره الرسول صلى الله عليه وآله . ثم يصل الإمام عليه السلام إلى هذه النتيجة فيقول: فلما أجاب الله إبراهيم وإسماعيل وجعل من ذريتهما أمه مسلمة [ أى من تلك الأمة ] من الجماعه الخاصه ، من بنى هاشم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمه . . . إلى آخر الحديث . و كما ترون فإن الإمام عليه السلام قد استدلل بهذه الآيه ، و معنى استدلاله هو أن ظاهر الآيه يتضمن هذا المعنى ، و بناء على ذلك يتضح أن قول الإمام من أن المقصود من الأمة هم الأئمه الأطهار عليهم السلام ليس من باب التعبد أو التفسير أو التأويل .

## من الذى سمّاهم بالمسلمين؟

### إشاره

تقول الآيه: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ الْكَلَامِ يَدُورُ عَنِ الْأَيْبِ ، فمن هم أولئك الذين كان إبراهيم أباهم ، و هم ذريته؟ فى الآيات التى بحثناها سابقاً عبّر عنهم القرآن الكريم و على لسان إبراهيم بقوله: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا ، و أمّا فى هذه الآيه بما أن ضمير المتكلم يعود على الله سبحانه و تعالى لذلك عبّرت عنهم الآيه الكريمه: مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ ، هنا الضمير «هُوَ» قد يبدو لأول وهله أنه يعود على إبراهيم ، و لكن فى الواقع أن «هُوَ» يعود على الله سبحانه و تعالى ، و الموضوع له ثّمّه علاقه بإبراهيم ، على اعتبار أن الآيه لها علاقه و مدخلية بدعاء إبراهيم ، و لكننا لا نستطيع أن نرجع الضمير «هُوَ» على إبراهيم باعتبار تكمله الآيه ، حيث جاء فيها: سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَ فِي هَذَا . . .

أى فى الكتب الإلهيه السابقه و فى القرآن أيضاً ، و من هنا لا يحقّ لنا أن نربط الضمير ب«إبراهيم» لأننا لا نستطيع أن نقول بأن إبراهيم هو الذى أطلق على أئمتنا عليهم السلام تسميه الأمة المسلمه . إذن لا بدّ و أن نرجع الضمير إلى الله سبحانه و تعالى الذى

صَرَّحَ بهذه الحقيقه على لسان القرآن: سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَ فِي هَذَا . . .

استجابه لدعاء إبراهيم .

### مؤيدات و قرائن على التفسير المختار

ثم إنَّ القرآن الكريم ، يذكر الهدف من ذلك بقوله: لِيُكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، و قلنا فيما سبق أنَّ الآيه تطرح ثلاث عناوين: أحدها هو عنوان الرسول ، و الآخر هو النَّاسِ ، و العنوان الثالث هم المخاطبين بقوله: أَيْبُكُمْ إِبْرَاهِيمَ أَيْ ذريه إبراهيم عليه السلام ، و قلنا : إنَّ هناك قرائن كثيره يفهم منها أنَّ المخاطبين هم الأئمه الأطهار عليهم السلام . أحد هذه القرائن هو ما تطرقتنا إليها في الآيات السابقه من سوره البقره ، و هو قوله: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا وَ قد عبر عنهم في هذه الآيه ب أَيْبُكُمْ إِبْرَاهِيمَ . القرينه الأخرى هي قوله تعالى: هُوَ اجْتَبَاكُمْ ، فالاجتباء إنما يتم بشروط و مواصفات خاصه . و القرينه الثالثه هي قوله تعالى: لِيُكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ . و هناك قرينه أخيره قد أشرت إليها سابقاً ، و لكنها بحاجة إلى شرح و توضيح ، و هي نفس قوله تعالى: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ، فالأمر بالجهاد هنا ليس موجهاً إلى عامه النَّاسِ ، لما ذا؟ لأنَّ القرآن تحدّث عن الجهاد في موارد كثيره ، الجهاد في سبيل الله ، و من أجل الأموال و الأنفس ، فالجهاد مع ما فيه من الصعوبه ، إلما أنه يخصّ الجميع ، و لا يقتصر على جماعه دون جماعه . و كل واحد منّا يمكنه أن يكون على نحو معيّن من المجاهده ، و لكن للجهاد درجات و مراتب .

فقوله تعالى: وَ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۗ يُشْعِرْنَا أَنَّ الْمَجَاهِدَةَ فِي اللَّهِ غَيْرَ الْمَجَاهِدَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حيث أن لها آثاراً ، و آثارها هي قوله تعالى:

لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ، فالذى يجاهد على حدّ تعبير القرآن (فيينا) ، أى فى كافّه الأبعاد الإلهيّة و فى جميع الأمور التى تتمت إلى الله سبحانه و تعالى بصله يقول عنه الله سبحانه و تعالى: لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا أى نرشدهم إلى السبيل التى تؤدى بهم إلى الله ، فالقرآن الكريم أشار فى هذه الآية الشريفة إلى المجاهدة فى أعلى مراتبها ، حيث يقول تعالى:

وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ ثُمَّ يَضِيفُ قَائِلًا: حَقَّ جِهَادِهِ . هل يحقُّ لنا هنا أن نذهب إلى ما ذهب إليه أغلب المفسِّرون من أن المراد فى هذه الآية هو أن تصلّوا و تصوموا؟ هل لنا أن نحمل قوله تعالى: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ على فعل الطاعات و اجتناب المعاصى؟ هل يوجد هناك ثمّة آية اخرى فى القرآن الكريم عبّر فيه سبحانه و تعالى عن الطاعة و المعصية بمثل هذا التعبير؟ لا شك أن قوله تعالى: وَ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا يَعْبُرُ عن مقام شامخ و رفيع .

و لذلك نرى أن القرآن الكريم لم يكتفِ بالمجاهدة فى الله ، بل أضاف إليه قوله: حَقَّ جِهَادِهِ ، و الآن كيف يمكن لنا أن نفسر ذلك كلّه بأن القرآن يريد أن يقول: ألزموا جانب الطاعة و لا تتركبوا المعاصى؟ أضف إلى ذلك قوله تعالى فى تتمه الآية: هُوَ اجْتَبَاكُمْ فَإِنَّهُ لَا يَدُّ و أن يتطابق مع ما تقدّم من الكلام ، و أن يكون من سنخه ، و بناءً على ذلك فهل يصح أن نفسر



الآية بهذا المعنى و نقول: إنَّ الله سبحانه و تعالى لَمَّا اجتباكم كاملاً أفرادها ، إذن عليكم أن تطيعوه و لا تعصوه؟ و هنا نتساءل: أ لم يتوجب على الأمم السابقة اجتناب المعصية؟ فما هي الميزة في قوله تعالى: هُوَ اجْتَبَاكُمْ التي يتوجب من خلالها لزوم الطاعة و اجتناب المعصية؟ فالأمم الأخرى السابقة هي الأخرى أمرت بأن تلتزم جانب الطاعة و تجتنب المعصية. الآية هنا تخاطب الأئمة عليهم السلام و تقول: بأنكم قد اجتباكم الله و اختاركم من دون خلقه ، و لذلك فإنَّ المسئوليه الملقاه على عاتقكم و الواجبات المنوطه بكم تختلف عن عامه النَّاس و عامه المسلمين . أنتم عليكم أن تكونوا مصداقاً لقوله تعالى:

وَ الَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا بل يؤكد في الآية الأخرى: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ أَنْكُمْ لَا بَدَّ وَ أَنْ تَجْسِدُوا أَعْلَى مَرَاتِبِ الْجِهَادِ فِي اللَّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: حَقَّ جِهَادِهِ ، لما ذاقنا؟ لأنَّ الله عزَّ و جلَّ هو الذي اجتباكم ، أنتم قادة الأمة أنتم المتصدون لمقام الإمامه ، و بديهي أن المسئوليه الملقاه على عاتق من اجتباهم الله و اختارهم هي مسئوليه عظمى ، و تختلف كثيراً عن المسئوليه الملقاه على عاتق عامه النَّاس ، فإذا قارنا هنا بين الآيتين ، آيه وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ وَ آيه: وَ الَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا لرأينا أن الخطاب هنا لا يمكن أن يكون موجهاً لعامه النَّاس ، بل هو خطاب خاصَّ موجَّه إلى الذين اجتباهم الله تبارك و تعالى (1).

ص: ٣٩

١- ١) . اشكال و جواب قد يقال: إنَّ آيه: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ كقوله تعالى: اِتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَ الثَّانِيه عامه تشمل جميع المخاطبين من المؤمنين ، فكذلك الاولى . فنقول إنَّ: اِتَّقُوا اللَّهَ غير وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ و لا- توجد هناك أيه علاقته بين الاثنتين. فقوله تعالى: اِتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ خطاب عام للجمع ، و الجميع مكلفون بالأخذ به ، أما الآية محل البحث فقد اثبتنا بالفرائض العديده أنها تخصَّ عدده معينه من المؤمنين ، و لعلَّ في الآية وَ الَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا من المعاني ما لا يمكن أن ندرك كنهها بعقولنا .

و من هنا ، يبدو جلياً و من خلال منطوق الآيه و الآيات التي تحدثت عن إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ، أن المخاطبين في هذه الآيه هم الأئمه المعصومين عليهم السلام و لو لم تكن هناك آيه روايه في تفسير هذه الآيات فإن التدبر في القرآن يكفي للتوصل إلى هذا المعنى ، و مزيداً للاطمينان نستشهد بروايه في تفسير هذه الآيه لرفع آيه شبهه يمكن أن ترد في هذا المجال .

## روايه اصول الكافي

في كتاب اصول الكافي يوجد باب في أن الأئمه الأطهار عليهم السلام شهداء الله على خلقه ، الروايه الرابعه في هذا الباب روايه عاليه السند ، و إن كانت هناك ثمه مناقشه في السند ، و لكننا حققنا فلم نجد أى إشكال أو مناقشه في واقع الأمر . الروايه عن علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، و قد ناقش البعض في إبراهيم بن هاشم ، و لكننا حققنا في مجال الفقه في شخصيه هذا الرجل و تبين لنا أن الرجل ثقه ، و إمامي ، و صحيح الروايه ، و إبراهيم بن هاشم هذا يروى عن محمد بن أبي عمير عن ابن اذينه عن بريد العجلي - و كلهم من الرواه المعروفين ، إذن الروايه جيده السند ، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما معنى قوله تعالى: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ و من هو المخاطب في هذه الآيه الشريفه؟ قال عليه السلام : «إيانا عنى و نحن المجتوبون» . ثم يسأله الزاوى عن الآيه: مَلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ . فأجابه عليه السلام بقوله: «إيانا عنى خاصه» . فإبراهيم أبوهم حقيقه ، ثم سأله عن معنى قوله تعالى: سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ ، فأجاب عليه السلام : «الله سمّانا مسلمين من قبل في الكتب الذى مضت و فى هذا القرآن» و عن معنى الآيه الكريمه: لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ . يقول عليه السلام : «الرسول شهيد علينا بما بلغنا عن الله تبارك و تعالى» . أى أنه صلى الله عليه و آله شاهد عليهم على المستوى التبليغى و على المستوى العملى لما بلغهم ، ثم يقول عليه السلام :

فى كتاب اصول الكافى يوجد باب فى أن الأئمة الأطهار عليهم السلام شهداء الله على خلقه ، الروايه الرابعه فى هذا الباب روايه عاليه السند ، و إن كانت هناك ثمه مناقشه فى السند ، و لكننا حققنا فلم نجد أى إشكال أو مناقشه فى واقع الأمر . الروايه عن على بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، و قد ناقش البعض فى إبراهيم بن هاشم ، و لكننا حققنا فى مجال الفقه فى شخصيته هذا الرجل و تبين لنا أن الرجل ثقه ، و إمامى ، و صحيح الروايه ، و إبراهيم بن هاشم هذا يروى عن محمد بن أبى عمير عن ابن اذينه عن بريد العجلي - و كلهم من الزواه المعروفين ، إذن الروايه جيده السند ، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام : ما معنى قوله تعالى: وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ و من هو المخاطب فى هذه الآيه الشريفه؟ قال عليه السلام : «إيانا عنى و نحن المجتوبون» . ثم يسأله الزاوى عن الآيه: مَلَّةً أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ . فأجابه عليه السلام بقوله: «إيانا عنى خاصه» . فإبراهيم أبوهم حقيقه ، ثم سأله عن معنى قوله تعالى: سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ ، فأجاب عليه السلام : «الله سمّانا مسلمين من قبل فى الكتب الذى مضت و فى هذا القرآن» و عن معنى الآيه الكريمه: لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ . يقول عليه السلام : «الرسول شهيد علينا بما بلغنا عن الله تبارك و تعالى» . أى أنه صلى الله عليه و آله شاهدٌ عليهم على المستوى التبليغى و على المستوى العملى لما بلغهم ، ثم يقول عليه السلام :

«و نحن الشهداء على الناس» ثم يفرع على ذلك فيقول: «فمن صدق يوم القيامة صدقناه و إن كذب كذبناه» (1) . و هذا يعنى أن أعمال الناس كافه عند الأئمة عليهم السلام ، و هم مطلعون عليها لكونهم شهداء . و ميزه الشهيد هو إمّا التصديق أو التكذيب ، كلاهما يتفرعان عن العلم و الاطلاع ، و فى فرض عدم الاطلاع لا يبقى للتصديق أو التكذيب أى معنى . و يبدو أننا قد خرجنا عن إطار البحث ، لكن لا يخلو خروجنا هذا عن فائده ، و سنبحث فيما بعد عن وجه العلاقه بين هذه المواضيع التى أشرنا إليها و بين أصل البحث . و على أى حال ، فقد اتضح من التدقيق فى هذه الآيات أن لدينا مسألتان: إحداهما: إمامه الأئمة المعصومين عليهم السلام لكونهم من بنى هاشم و ذريه إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام . و الأخرى: كونهم شهداء على الناس ، و هذا يعنى أنهم مطلعون على أعمال الأئمة كافه ، و أنهم يعلمون الغيب و هذا مقتضى الآيه بغض النظر عن الروايات و التى بدورها تؤيد هذا المعنى .

## نتيجه البحث

فى بدايه البحث ذكرنا الآيه: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ للاستدلال بها فى موضوع الحرج ، فهى من جهه تصلح لأن تكون خير دليل على

ص:

هذا الموضوع ، و من جهة اخرى فإن الخطاب في هذه الآيه غير موجه لكافة الناس . و بناءً على هاتين المقدمتين توصلنا بعد البحث و المناقشه إلى أن المخاطبين في الآيه: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ هم الأئمة المعصومين عليهم السلام خاصه .

و الآن هل يحق لنا أن نقول: إن الآيه وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ لا تفيد الحصر؟ أى إننا بعد أن أثبتنا بالشواهد و القرائن أنّ المخاطبين هم خصوص الأئمة عليهم السلام . هل نستطيع الاستدلال على أن هذا الحكم هو حكم كلى و عام ، و لا يتنافى مع قولنا: إن الله لم يجعل على الأئمة من حرج ، و لم يجعل على سائر الناس أيضاً فى الدين من حرج؟ و الصحيح أن توجيه الخطاب إلى المعصومين عليهم السلام لا يعنى أن الحكم يختص بالأئمة عليهم السلام ، بل يكون نفى الحرج حكماً عاماً ، و لكنّه ورد فى خصوص الأئمة لوجود مناسبه اقتضت ذلك . و بعبارة أوضح: إن مسأله رفع الحرج فى الدين الإسلامى مسأله عامه ، و كما سيتضح هذا المعنى فيما بعد من الروايات و الآيات ، فإن الآيه هذه فى مقام الامتنان على رسول الله صلى الله عليه و آله فهى بالإضافة إلى الجوانب الأخرى التى يمكن الكشف عنها من خلال الروايات تبين لنا العناية الربانيه التى اختصها الله تبارك و تعالى بأئمة الرسول صلى الله عليه و آله دون سائر الأمم و الأديان السالفه ، و بالطبع فإن الأئمة المعصومين عليهم السلام بما أنهم أمه النبي صلى الله عليه و آله بالمعنى الأعمّ مشمولين بهذه المنه و العناية الربانيه .

### عود إلى قاعده الحرج

نعود إلى أصل الموضوع ، فنقول: أن موضوع نفى الحرج الذى تحدثت عنه الآيه الشريفة وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ موجه بالدرجه الأولى إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام إلا أن كون الخطاب القرآنى موجهه إلى الأئمة ، لا يعنى أن

الحكم يقتصر على الأئمة فقط ، بل هم كسائر المسلمين قد شملتهم العناية الإلهية ، و لكننا إذا أردنا أن نثبت أن دليل نفى الحرج هو دليل عام يشمل الأئمة عليهم السلام و كذلك سائر الناس ، لا بد لنا أن نستمد العون من الخارج ، أى من الأحاديث و الروايات . و السؤال هو: هل يمكننا أن نستفيد من نفس الآيه الشريفه شمول الحكم لسائر الناس و عدم اختصاصه بالمعصومين عليهم السلام ، أو لا يمكننا ذلك؟ و للإجابة على هذا التساؤل نقول: إن عبارته فى الدين فى قوله: **وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** تشعر بأن نفى الحرج إنما يتعلّق فى أحكام الدين الإسلامى ، فتكون قرينه على أن هذه الميزه متّصّله فى هذا الدين ، فلا تختص بأفراد معينين . و كيف كان ، فالأمر سهل بعد الرجوع إلى الروايات الشريفه الناظره إلى هذه الآيه الكريمه ، و التى سنذكرها بالتفصيل فيما بعد ، و فى أحدها ، أن أحد الرواه عثرت قدمه فأنقطع أظفر القدم ، فغطاها بشىء ، فسأل الإمام عليه السلام ، إذا توضأ كيف يمسح؟ فأجابه عليه السلام بقوله: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله: **وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** أى إنك لو لم تكن تسألنى فاجيبك ، لكان من الممكن لك أن تستفيد هذا المعنى من نفس الآيه . إذن هناك ثمه اختلاف بين عموميه الخطاب و عموميه الحكم . نحن بإمكاننا أن نستفيد من ظهور الآيه فقط - و بغض النظر عن الروايات - عموميه هذا الحكم ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا الحكم العام فى هذه الآيه قد تمّ تطبيقه فى خصوص الأئمة المعصومين عليهم السلام يظهر من سياق الآيه ، فالله عزّ و جلّ يخاطب الأئمة المعصومين عليهم السلام بأن يجاهدوا فيه [ أى فى الله ] حق جهاده ، و هذا أعلى مراتب الجهاد ، و مع ذلك فإنّ للجهاد هذا مهما بلغت درجته حدوداً ، و حدوده هى قوله تعالى: **وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** أن عليكم أن

تجاهدوا ، و لكن لا بالشكل الذى يسبب حرج و المشقه المجهده الخارجه عن حدود المتعارف .

## الآيه الثانيه: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ

### اشاره

و هناك آيه اخرى ذكرت فيها كلمه «الحرج» و هى فى سوره المائده التى تتضمن أحكام الوضوء ، و الغسل ، و التيمم ، و تبدأ الآيه بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ ۝ ١ . و فى قوله تعالى: جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ إِشَارَه إِلَى الوضوء ، و فى قوله:

لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ يشير إلى الغسل ، و تختتم الآيه لحديثها بالكلام عن التيمم . و هنا توجد نقطه هامه و التى تشكل بحثاً تفسيرياً بالإضافة إلى كونها بحثاً فقهيّاً فى الطهاره ، و هى أنّ الآيه قرنت بين المريض الذى يضر الماء به ، و بين المسافر و المحدث ، مع العلم أن المريض لا يحتاج إلى التيمم إلّا إذا كان محدثاً . و قد بحثنا هذه النقطه بشكل موسع فى كتاب الطهاره و فى غيره ، و لا نريد أن نخوض فى هذا الموضوع . و لكن نقول بإجمال: إن الآيه تشير إلى ثلاث موارد يجب فيها التيمم ، أحد هذه الموارد هو المريض ، و الآخر هو المسافر الذى لا يجد ماءً ، و الثالث هو المحدث الذى لا يجد ماءً . و بعد أن تذكر الآيه الموارد الثلاثه نقول:

فَتَيْمُّوا صَبِيحًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ وَإِذَا تَبَعْنَا سِيَاقَ الْآيَةِ نَجِدُ أَنَّ الْآيَةَ تُشِيرُ إِلَى مَوْضِعِ التَّيْمِمْ .بعد ذلك كله تتابع الآيه سياقها القرآنى بقوله تعالى: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ ، و هنا بإمكاننا أن نعتبر هذه العبارة تعليلاً لما سبق ، حينئذ يواجهنا هذا السؤال و هو: هل أن هذا التعليل شامل لكل الأحكام التي ذكرتها الآيه ، أى لهذه الطهارات الثلاث ، أم أن التعليل هو فى خصوص التيمم فقط ، و ذلك لأن التيمم فيه جانبان: جانب عدم ، و نفي حيث ينتفى مع التيمم كل من الوضوء و الغسل ، و هناك جانب إثبات و وجوب ، و هو وجوب التيمم . فمعنى أن يتيمم المكلف بدل الوضوء ، أن المكلف إذا سقط عنه الوضوء لا يبقى بدون تكليف ، و لا يسقط عنه الواجب الذى وجب الوضوء كمقدمه له . و بناءً على ذلك ، فإن ما جاء فى مقام التعليل إذا قصرناه على التيمم ، أى قلنا :

إنَّ السَّبَبَ فِي أَنَّ الْمَرِيضَ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ وَ الْمَسَافِرَ يَسْقُطُ عَنْهُ الْوَضُوءُ ، وَ الْغَسْلُ ، وَ كَذَا الْحَالُ بِالنَّسْبِ لِمَنْ لَا يَجِدُ مَاءً وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَنْفَى سَقُوطَ التَّكْلِيفِ لِتَفَادَى الْمَشَقَّةِ وَ الْكَلْفِ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ إِذَا كَانَ مُضَرًّا بِالْمَرِيضِ ، فَإِنَّهُ سَيُوقَعُ فِي حَرَجٍ شَدِيدٍ عِنْدَ الْوَضُوءِ . سؤال: و هنا قد يسأل البعض: ما هى مدخلية قوله تعالى: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ بِالنَّسْبِ لِمَنْ لَا يَجِدُ مَاءً ؟ أى لا معنى للحرج باعتبار أن المكلف لا ماء لديه ، و لا- يمكنه أن يتوضأ بالتراب ، أو يغسل بغير الماء؟ الجواب: كما ورد فى الفقه هو أن قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً يَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَيْسَ اِفْتِقَادُ الْمَاءِ بِالْمَرَّةِ ، وَ إِنَّمَا عَدَمُ الْوُجُودِ ، وَ هَذَا يَقَعُ فِي حُدُودِ مَعِينِهِ .

و لذلك يقال: إنَّ على المكلف أن يقطع كذا مسافه بحثاً عن الماء فى المناطق الرخوه ،

و كذا مسافه فى الأراضى الصلبة . إذن عدم وجود الماء لا يراد به الإطلاق ، أو المعنى الحقيقى للكلمه ، لأنه لو لم يكن هناك ماء حقيقه ، لما كان باستطاعه المكلف أن يتوضأ ، أو أن يغتسل . أمّا لو فسّرنا عدم وجدان الماء بما هو متعارف عليه فى الفقه ، حينئذ سنصل إلى هذا الحكم ، و هو أنّ المكلف الذى لم يجد ماءً فى المنطقه التى يتواجد فيها ، لا يجب عليه أن يقطع مسافات بعيدة بسيارته مثلاً بحثاً عن الماء ، و ان كان يحتمل الوصول إلى الماء ، و لكن هذا ليس هو الملاك ، لأنه لو كان الملاك هو عدم وجدان الماء حقيقه ، لانتفى وجوب الوضوء و الغسل من الأصل ، و لا يوجد حينها أى مبرر للحديث عن الحرج . و أمّا عدم الوجدان بمعناه الفقهي ، فيمكن معه أن نتصوّر هذا المعنى ، و هو أن يكون واجباً على المكلف أن يحصل الماء بأى شكل من الأشكال ، و بأى طريقه ، و من أى مكان كان ، سواء من البحر أو من الصحراء للوضوء و الاغتسال ، و هنا يأتى قوله تعالى: ما يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ، فيسقط عن المكلف الوضوء و الغسل للحرج و المشقه . إذن ، محصله الحديث أنّ الآيه: ما يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ إذا خصصناها بالتيمم ، يكون فيها جانبان: الجانب الأول: هو نفى وجوب الوضوء و الغسل ، و قوله تعالى: ما يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ فيه إشاره إلى هذا الجانب ، فالمرضى لا وضوء عليه ، و المسافر لا وضوء و لا غسل عليه ، و كذا الحال بالنسبه لمن لا يجد ماءً ، و أمّا تتمه الآيه و هى قوله تعالى: وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ فَهِيَ نَاطِرَةٌ لِلجَانِبِ الإِثْبَاتِيِّ لِلتَّيْمَمِ . أى أنه بعد ما ارتفع وجوب الوضوء و الغسل نظراً للحرج ، وجب التيمم ، لما ذا؟



هنا يأتي التعليل ، و هو: لأنَّ الله يريد أن يطهّرنا ، و التراب أحد الطهورين و من ثم يقول تعالى: وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ، و بناءً على ذلك فإنَّ هذه الآية الشريفة يمكن أن تكون من الأدلّة على قاعده نفى الحرج . و هنا لا بدّ من الإشارة إلى نقطه هامه ، و هي أنّ الله سبحانه و تعالى عند ما يقرّر بأنّ المريض لا- يجب عليه الوضوء ، لأنّه لم يرد أن يجعل عليه من حرج ، هنا المريض أحد موارد نفى الحرج ، و لا خصوصيّة بحيث تجعل الحكم يختصّ به ، فمسأله عدم وجوب الوضوء ، و عدم وجوب حكم الغسل ليس فيها أيّه خصوصيّة معيّنه ، و إنّما هي موارد و مصاديق للموضوع الأساسي ، و ذلك لأنّ قوله تعالى: ما يُريدُ اللهُ لِيُجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ جاء بمثابه التعليل ، و كما تعلمون فإنّ المورد لا يكون مخصّصاً ، فالتعليل معنى عامّ يصدق في هذه الموارد و في غيرها . و بذلك تصبح هذه الآية أحد الأدلّة القرآنيه على قاعده الحرج ، خاصّه و أنّ كلمه الحرج قد وردت في الآية نصّاً .

### التعليل و رجوعه إلى الطهارات الثلاث

أمّا على مستوى الاحتمال الآخر ، و هو أنّ قوله تعالى: ما يُريدُ اللهُ لِيُجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ له علاقه بالآيه بكاملها ، و ليس من باب نفى الحرج في خصوص التيمم الذي أشرنا إليه في الاحتمال السابق ، أي أنّه مرتبط بالطهارات الثلاثه ، هنا قد يطرح هذا التساؤل ، و هو ما معنى قوله تعالى: ما يُريدُ اللهُ لِيُجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ؟ هذا أولاً . و ثانياً: إذا أخذنا بهذا الاحتمال ، فهل يبقى هناك مجال للحديث عن قاعده (نفى الحرج) و الاستدلال عليها بالآيه الشريفة؟ إذن علينا أولاً أن نرى ما هو معنى الآية في ضوء هذا الاحتمال؟ لا شك أنّ

الآية و بناءً على هذا الاحتمال أيضاً تبقى في مقام التعليل ، فلا فرق بين هذا الاحتمال و الاحتمال الأول ، و لكن السؤال: ما هو وجه التعليل في هذا الاحتمال؟ التعليل هنا لبيان العلة في وجوب الوضوء ، أى للجواب على هذا السؤال و هو: لما ذا إذا قمتم إلى الصلاة عليكم أن تغسلوا وُجوهكم و أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ؟ و لما ذا إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَطَهَّرُوا؟ و ما هي العلة في أنكم لو كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ و لم تجدوا ماءً عليكم أن تيمموا صَعيداً طَيِّباً؟ ففي جميع هذه الموارد يأتي التعليل في خصوص الجانب الإثباتي للحكم. و لنا أن نتساءل هنا كيف يمكن للتعليل أن يكون في الجانب الإثباتي للحكم؟ و الجواب: أن الله تبارك و تعالي يريد أن يبين أن ما أُلزِمكم به عند الصلاة من الوضوء أو الغسل أو التيمم ، فلا يريد بذلك أن أشق عليكم أو أثقل كاهلكم ، إنما أقصد بذلك هدفاً أسمى و أعلى . و هذا الهدف الذي أبتغيه يخصيكم أنتم ، و يعود عليكم بالمنفعة ، و هو تطهيركم ، أى يريد بذلك أن تحصلوا على طهاره النفس و طهاره البدن أيضاً . بناءً على ذلك و لتحقيق هذا الهدف السامى هل يعتبر الوضوء أمراً حرجياً؟ و هل يعدّ الغسل عملاً صعباً؟ و هل التيمم شاقاً؟ و مثال ذلك ، أن يقول الأب لابنه : يا بني إنما أوجب عليك الذهاب إلى المدرسه صبيحه كل يوم ، لا لكى أشق عليك ، أو أزيد في عنائك ، بل أريد بذلك أن تتعلم و تحصل على مكانه علميه ساميه فى المجتمع . إذن، إذا قلنا بأن الآية: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ تَتَّعَلَقُ بِالأحكام الثلاثة ، و بالجانب الإثباتي لهذه الأحكام ، أى أن الله سبحانه و تعالي أراد أن يقول:

إنى ما أوجبت الوضوء و لا- التيمم و لا- الغسل لكى أشق عليكم ، أو أجعلكم فى حرج ، و إنما أردت أن أطهركم ، و هذا المعنى يتطابق مع تعبيراتنا العرفيه الشائعه ، و لكنّه خارج عن إطار بحثنا ، و لا علاقه له بقاعده نفى الحرج ، و السبب فى ذلك هو

أن قاعده نفي الحرج إنما تستخدم عند ما تكون لدينا إطلاقات و عمومات في الجانب الإثباتي للحكم ، و نريد أن ننفي بعض هذه الأحكام بواسطة هذه القاعده .فمثلاً ، إذا كان الصوم يشكل حرجاً بالنسبه لأحد المكلفين ، هنا يسقط وجوب الصيام الذى يفهم من قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ و تأتي قاعده نفي الحرج هنا لتنفى بعض الأحكام التى تفهم بمقتضى الإطلاقات الموجوده فى الآيه ، و لو لم تكن هذه القاعده ، لاقتضت الإطلاقات وجوب الصوم على الإنسان و لو كان فى مرض الموت ، كالصلاه التى تجب حتى على الغريق الذى يلفظ أنفاسه الأخيره ، و عليه أن يؤدبها فى لحظه أو لحظات ، إذن قاعده نفي الحرج فى الحقيقه هى قاعده نفي الحكم ، حيث تواجه الدليل الذى يريد أن يثبت الحكم من خلال الإطلاق فى كل الموارد حتى فى موارد الحرج ، فتنفى ذلك الحكم . لذا يعبر عنها بالنفى [ ما جعل عليكم من حرج ] فهناك إشاره إلى أن الأحكام المستلزمه للحرج غير مراده للشارع . و جعل الجاعل و إرادته الجديّه لم تبتن على أساسها ، حتى و لو كان مقتضى الإطلاق يفيد الثبوت فى موارد الحرج .و من هنا نتوصل إلى هذه النتيجة ، و هى أن مجرد وجود كلمه (الحرج) فى هذه الآيه: ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ لَّا- يعنى أنها من أدله نفي الحرج ، بل يجب علينا أن نبحت هل أن التعليل ناظر إلى التيمم ، أو لا؟ و كما أشرنا سابقاً هناك جانبان فى التيمم: جانب نفي ، و هو عدم وجوب الوضوء و الغسل ، و جانب إثباتي و هو التيمم ، فإذا كان هذا التعليل فيما يخص التيمم فى جانب النفي ، حينئذ يمكن أن نعدّه من الأدله على بحثنا هذا . و إذا كان يتعلّق بكلّ الأحكام الموجوده فى الآيه و فى جانبها الإثباتي ، أى ذكر السبب و العله فى وجوب الوضوء و وجوب الغسل و التيمم ، حينذاك تكون الآيه خارجه عن إطار بحث قاعده نفي الحرج .

و هنا قد يقال: هل إن ظاهر الآيه يفيد الاحتمال الأول ، و بذلك تكون الآيه من أدلّه نفي الحرج ، أو أنّ ظاهرها يدلّ على الاحتمال الثاني فتخرج الآيه عن إطار بحثنا هذا؟ لقائل أن يقول: إنّ الآيه فيها إجمال من جهة متعلّق التعليل ، فلا يمكن استظهار عود التعليل إلى التيمّم فقط ليصحّ الاستدلال بالآيه الشّريفه . و التحقيق أنّه بالإمكان العثور على ما يبرّجح الاحتمال الأول . لأنّ الله سبحانه و تعالى ذكر في باب الغسل: **إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا** ، فعبر عن الغسل بالتطهير .

و علاقه الوضوء و الغسل بالتطهير علاقه واضحه ، خاصّه و أنّ التطهير يتضمّن طهاره الجسم أيضاً ، إذن الماء مطهر ، و هذا معلوم و مفروغ عنه ، أمّا بالنسبه للصعيد - سواء كان المراد منه التراب الخالص ، أو مطلق وجه الأرض - [هذا ينبغي أن نبينه في التيمّم] ، فهو ما لا يستأنس به ، إذ لا علاقه للتمسّح بالتراب بالطهاره ، بل يمكن اعتبارها ضدّ الطهاره ، و أنّها عمليّه مشفوعه بالقذاره . هنا احتمال [و لا أقول أقطع] أنّ قوله: **وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ** يتعلّق بنفس التيمّم خاصّه ، أى أنّ الله سبحانه و تعالى في صدد الإجابة على الاستفهام الذى قد يتبادر إلى الذهن عن طبيعه الأمر بالتيمّم و علاقه التراب بالطهاره ، فيقول :

يطهركم به . و بناءً على ذلك يستبعد أن يكون قوله تعالى: **يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ** عائداً على قوله فيما سبق **فَاطَّهَّرُوا** فى باب الغسل و فى باب الوضوء ، و هذا يؤيد أن يكون قوله: **يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ** إنّما هو فى خصوص التيمّم . فالله عزّ و جلّ يريد أن يتبه الإنسان إلى أنّ مسأله التيمّم لا تتلخّص بالصوره الظاهريّه للتيمّم ، بل يريد **لِيُطَهَّرَكُمْ** بذلك .

و فى تتمه الآيه يقول تعالى: وَ لِيَتِمَّ نِعْمَتَهُ فِهِنَا إِشَارَه إِلَى مَسْأَلَه التَّيْمَمِ ، فَالْإِتْمَامَ لَا- يَمَكْن أَنْ يَتَصَوَّرَ إِلْمَا إِذَا كَانَ أَصْل النِّعْمَه مَوْجُودًا . فَمَا هُوَ أَصْل النِّعْمَه؟ أَصْل النِّعْمَه الطَّهَارَه ، سَوَاءً بِالْوُضُوءِ أَوْ الْغَسْلِ ، فِإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الطَّهَارَه بِالْوُضُوءِ وَ لَا بِالْغَسْلِ بِالْمَعْنَى الِذَى تَصَوَّرَه الْآيَه الْكَرِيمَه ، وَ بِالتَّالِي إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَصْل النِّعْمَه فَإِنَّ التَّيْمَمَ كَفِيل بِإِتْمَامِ النِّعْمَه . مَحْصِلَه الْقَوْل: إِنَّ هَذِهِ الْمُؤَيَّدَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بِالإِضَافَه إِلَى الْقِرَائِنِ الأُخْرَى مِنْ قَبِيلِ أَنَّ مَسْأَلَه التَّيْمَمِ جَاءَتْ فِي آخِرِ الْآيَه وَ تَبَعَهَا قَوْلَه تَعَالَى: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ تَشَكُّلَ ظَهْورًا فِي الْآيَه الشَّرِيفَه عَلَى أَنَّ قَوْلَه: مَا يُرِيدُ اللَّهُ تَعَلَّقَ بِالتَّيْمَمِ ، وَ حِينَئِذٍ تَكُونُ الْآيَه صَالِحَه لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى قَاعِدَه نَفَى الْحَرَجِ . وَ لَكِنْ قَدْ يَدَّعَى الْبَعْضُ أَنَّ الْآيَه فِي ظَهْورِهَا تَشْمَلُ الطَّهَارَاتِ الثَّلَاثَ ، أَوْ أَنَّهَا مَجْمَلَه مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَه . وَ فِي هَذِهِ الْحَالَه تَخْرُجُ الْآيَه مِنْ كَوْنِهَا دَلِيلًا عَلَى قَاعِدَه الْحَرَجِ .

### الآيه الثالثه: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ

#### إشاره

من الآيات التى استدلت بها على هذه القاعده هى الآيه الشريفه فى سوره البقره الوارده فى سياق الحديث عن مسأله الصوم ، حيث يقول سبحانه و تعالى:

وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ۗ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ، وَ رَدَّتْ فِي مَقَامِ

التعليل . و الآيه الشريفة في البدايه تذكر التكليف الشرعى ، و هو صوم شهر رمضان ، مدته و طبيعته ، ثم بعد ذلك تستثنى الآيه طائفتين من الناس: أحدهما المريض ، و الآخر المسافر ، حيث يقول تعالى: وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، أى على المريض أن يصوم هذه المدّة المقرّره فى غير شهر رمضان ، و كذا المسافر . و ما نلاحظه هنا هو وجود نوع من التناسب . أو إن شئت فقل نوع من السنخيه بين الحكم و التعليل ، ففى هذه الآيه هناك حكمان ثبوتيان ، يخصّ أحدهما غير المريض و غير المسافر فى شهر رمضان ، و الحكم الآخر هو للمريض و المسافر فى غير شهر رمضان ، إذن هذان حكمان ثبوتيان ذكرتها الآيه ، و يعلّل الله سبحانه و تعالى ذلك بقوله: وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ هَذَا التعليل يخصّ جانب النفى ، و الذى يستفاد من الحكم الثبوتى الثانى . و كما قلنا فى باب التيمّم من وجود حكمين: أحدهما: عدم وجوب الوضوء و الغسل . و الآخر: وجوب التيمّم . هنا أيضاً يوجد حكمين فى خصوص المريض و المسافر ، أحدهما: أنّ المريض و المسافر لا يجب عليهما الصيام فى شهر رمضان . و الآخر: تعين الصيام عليهما فى غير شهر رمضان . إذن ، الآيه كأنّها تدلّ على أنّ المريض و المسافر لا يجب عليهما الصوم فى شهر رمضان ، لأنّ الله تعالى قال: وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ فَمَنْ الْبَدِيهَى أَنْ صَوْمَ شَهْرَ رَمَضَانَ بِالنسبه للمريض فيه عسر و مشقّه ، و كذا الحال بالنسبه للمسافر خصوصاً فى الأزمنه السابقه ، ما نريد أن نوكّد عليه هو أنّ قوله تعالى: وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ يخصّ جانب النفى لا الجانب الإثباتى ، لأنّ الجانب الإثباتى لا يتناسب

مع قوله: **وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسَيْرَ**، وبذلك تكون النتيجة: **أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَسْقَطَ حُكْمَ الصِّيَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى الْمَرِيضِ وَ الْمَسَافِرِ**، فالعسر سبب في إسقاط وجوب الصوم، مع ما في الصوم من أهميته وخطوره التي تعلم من خلال وجوب الكفارة التي تترتب على المكلف إذا أفطر في شهر رمضان. وما نحن بصدد إثباته الآن هو أصل قاعده نفى الحرج. وبيان المعنى الإجمالى لهذه القاعده من خلال الاستدلال بهذه الآيات الشريفه، في قبال من أنكروا قاعده نفى الحرج من الأساس، و أنكروا وجودها كأصل فقهي وإسلامي.

### **هل أن العسر مختص بالصوم؟**

في هذه الآيه طرحت مسأله العسر، و من هنا لقائل أن يقول: لعل هذا المعنى يختص بالصوم فقط لخصوصيات موجوده في الصوم، و لذا فإن قاعده نفى الحرج لا تكون عامه، و لا يمكن الاستفادة منها في إثبات المدعى. و للرد على هذه الشبهه هناك نقول: بأن هذا التعبير جاء في مقام التعليل، و الألف و اللام في قوله تعالى: **وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسَيْرَ** تدل على العسر المترتب إثر وجوب الصوم على المريض و المسافر، أى أن (ال) هنا العهدية، كما أنه قد يفهم من ظاهر الآيه أن الألف و اللام هي لبيان الجنس و الماهية، فقوله تعالى: **وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسَيْرَ** يعنى طبيعه العسر، جنس العسر، و بذلك لا يوجد أى مبرر للقول بأن الحكم يختص بالصوم لوحده، فإذا استلزم الصوم العسر يسقط. صحيح أن موضوع الآيه هو الصوم، لكن لو كنا نحن و الآيه لأمكن استنباط شموليه القاعده المذكوره لجميع موارد العسر و الحرج. إذن مسأله العسر هي من العناوين المذكوره في الآيات و التي يرتفع بها التكليف عن عهده المكلف.

و الآيه الأخرى هي قوله تعالى في آخر سورة البقره: رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۝ ١ و استناداً إلى المتون الروائيه فإنَّ الله سبحانه و تعالى يحكى في هذه الآيه جمله من الأدعيه التي دعا بها رسول الله صلى الله عليه و آله ربّه ليله المعراج و توجد هناك روايه في هذا الباب قد نتطرق إليها في بحثنا الروائى ، و مجمل القول إنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله دعا الله سبحانه و تعالى بهذا الدعاء: رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا و يفهم من قوله هذا أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله طلب من الله سبحانه و تعالى أن يمنّ على امّته بمزيّه ، و هي أن يرفع عن امّته الإصر الذى حمله على الأمم الماضيه . هنا لا بدّ و أن نحدّد معنى «الإصر» بدقه . المعنى الإجمالى للإصر هو العبء الثقيل جداً و الشاق . إذن ، الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله يدعو الله عزّ و جلّ بأن يرفع هذه العبّ الثقيل عنه و عن امّته ، و ورد في الروايات نماذج و صور متعدده عن طبيعه التكليف الشاقّه التي كانت على الأمم السالفه و التي دفعها الله سبحانه و تعالى عن هذه الأمّه رحمه منه و امتناناً . و منها الروايه المأثوره عن الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله حيث يقول: «جعلت لى الأرض مسجداً و طهوراً» (١). و لقائل أن يقول: ما هي المزيّه التي منّ الله بها على رسوله و على امّته في هذا الحديث الشريف؟ و الجواب: إنّ قول الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله : «جعلت لى الأرض مسجداً» يعنى أنّ كلّ الأرض جعلت محللاً للعباده ، و إن كانت هناك أفضليّه في بعض الأماكن على



غيرها ، فالمساجد أفضل من غيرها من الأماكن ، و المساجد نفسها تتفاوت من حيث الأفضليه ، و المشاهد المشرفه أيضاً لها أفضليتها ، إلا أنه لا يشترط فى صحه الصلاه أن تؤدى فى المسجد ، مع أن الوارد فى الروايات أن الأمم السالفه كانت لها أماكن مخصيه صه للعباده بحيث لو أنهم أرادوا أن يعبدوا الله عز و جل خارج هذه الأماكن لما صحّت عبادتهم . لذا كان البعض منهم يضطر أن يقطع المسافات الشاسعه للوصول إلى هذه البقاع المخصيه صه للعباده بغيه أن يحرز جانب الصحه فى عبادته . و فى المقابل نجد أن الأرض جعلت لرسول الله صلى الله عليه و آله مسجداً . لذلك جاز للمسلم أن يقيم الصلاه فى أى مكان شاء ، فكل مكان يصدق عليه اسم الأرض ، يصلح لأن يكون مسجداً و كذا الحال بالنسبه لجمهوريه الأرض ، حيث أن التيمم هو من المزايا التى امتازت بها هذه الأمة المرحومه . و كان العنوان العام الذى يفيد التيمم هو أن «التراب أحد الطهورين» . أما فى الأمم السالفه فلا يوجد شىء من هذا القبيل . فمن التكليف الشاقه التى كانت مفروضه على الأمم السابقيه هو أنهم إذا أصابت أجسامهم نجاسه ، و خاصه إذا كانت النجاسه بولاً فلا يطهرون إلا إذا اقتطعوا تلك القطعه المتنجسه من الجسم بالمقاريض (1) . و ظاهر عباره الروايه يتعين من خلالها قصّ الجلد بالمقراض بالقدر المتنجس حتى يطهر . أما بالنسبه للأمة الإسلاميه فقد جعل الله الماء مطهراً ، بحيث إذا تنجس المكلف من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه فيأمكنه أن يتطهر بالماء . و تذكر الروايه بعض الواجبات و التكليف التى قد تبدو بعضها شديده

ص: ٥٥

---

١-١) . الوسائل ١: ١٣٣ ، الباب الأوّل من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤ ، و الروايه و إن كانت صحيحه إلا أن العقل لا يساعد مضمونها ، و لا بدّ من التأويل فيها . و من البعيد أن يكون المراد ظاهرها .

الغرابه ، و الآيه الكريمة: رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصِيرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا تَوَيْد هذا المعنى . و كما أشرنا سابقاً في خصوص دعاء إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ، فإن الله عزَّ شأنه عند ما يحكى دعاء أحد الأنبياء ثم يسكت ، فهذا يعنى ، أن الدَّعاء قد استجيب ، و إلما لكان من غير المناسب نقل هذا الدعاء ، و مع نقله و عدم إجابته يتحمم على الله عزَّ و جلَّ أن يردَّ بالنفى عليه . إذن ، المنظور فى الآيه ليس مجرد دعاء الرسول ، و إنما دعاء يستتبعه استجابته .

و هنا كلمه «إصيراً» جاءت فى سياق النفى ، و هى تفيد العموم ، أى: لا تحمّلنا أى إصر فى أى من التكاليف . إذن الآيه تطرح معنىً عاماً و كلياً .

### الاستدلال بصدر الآيه و بيان المراد من «الوسع»

بعد ذلك تأتى فقره جديده من الدعاء و هى قوله تعالى: رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، و المتبع لسياق الآيه يجد أنّ هناك ارتباطاً خاصاً بين صدر الآيه:

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا و بين الفقره من الدعاء ، و هى رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ و قد عدَّ المحقق النراقى رحمه الله فى كتابه العوائد قوله: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا من الأدله التى يستدلُّ بها على قاعده نفي الحرج ، و أنّها دليل مستقل عن هذا المضممار ، و تبعه فى ذلك المحقق البجنوردى رحمه الله فى كتابه «القواعد الفقهيّه». و الآن لنرى هل هى كذلك ، أم لا؟ هنا لا بدّ أن نبحت المسأله من جهتين: الجئه الأولى: هو أنّنا نعلم مسبقاً أنّ القدره العقلية تعتبر شرطاً عقلياً فى تعيين التكليف بالنسبه للإنسان ، فلو أمر رجلٌ ابنه بالقيام بعمل لا يقدر على إنجازه بالمرّه ، لاستقبح العقلاء منه ذلك . لأنّ العقل يقرّر هذه الحقيقه ، و هى أنّه لا معنى أن تأمر

و تنهى أو تزجر شخصاً لا حول و لا قوّه له على القيام بعمل معيّن أو تركه . و هذا أمرٌ بيّن و واضح ، و فى باب الأصول هناك بحث بحثه سيّدنا الأستاذ الأعمم الإمام - مدّ ظلّه العالى - و بحثناه أيضاً تبعاً للسيّد الأستاذ ، و مفاده أنّ التكليف العامّه هل يشترط فيها القدره؟ و أمّا كون العجز عن القيام بالتكليف هل هو معذّر ، أم لا؟ فهذا بحث آخر . المسأله هي: أنّ التكليف حتّى لو كان تكليفاً غير عامّ ، فإنّه يشترط فيه القدره على أدائه ، فإذا لم تتوفّر القدره ، يفقد التكليف معناه ، و السيّد الإمام - مدّ ظلّه العالى - يرى هذا المعنى . بعد أنّ اتّضح لنا هذا المعنى ، ننتقل إلى الآيه الشريفه: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا هل المقصود من الآيه هو القدره العقليّه؟ نستبعد ذلك ، لأنّ ظاهر قوله تعالى: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا فى مقام الامتنان على كافّه المكلفين فى جميع الملل و الأديان . فالآيه لا تقول: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا فى هذه الأمّه و فى هذه الشريعه ، بل معناها أنّ المكلف يكلف بقدر وسعه دائماً . و كما أنّ الظلم ممتنع الصدور منه تعالى ، كذلك تكليف الإنسان بما لا يطاق .

فالمسأله مسأله امتنان ، بالإضافة إلى الشرط الذى يستقلّ به العقل . و فحوى اشتراط القدره هي أنّه مع عدم وجود القدره لا يبقى هناك أى معنى للتكليف . و من هنا نفهم أنّ الوسع ليس بمعنى القدره العقليّه ، و لا يعنى الوسع ما يشترط العقل فى مسأله التكليف . إذن ما ذا يريد بالوسع؟ هل من الممكن أن نضع مسأله الوسع مقابل مسأله الحرج فنقول: لا يكلف الله نفساً إلّا ما لا يكون حرجياً عليها؟ الفقهاء الذين استدلّوا بهذه الآيه استندوا إلى هذا الرأى ، و منهم المحقّق النراقى رحمه الله فى العوائد و المحقّق البجنوردى قدس سره فى القواعد الفقهيّه ، و يفهم موقفهم هذا من خلال استدلالهم بهذه الآيات ، علماً أنّ هذين العلمين لم يعلّقا على هذه الآيه ،

و لكن من الطبيعي أن يكون رأيهم هو أن الآية: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا يعني إلّا ما لا يكون حرجياً عليها . و إذا حملنا هذه الآية على هذه المعنى فستدرج ضمن أدلّه نفي الحرج . و لكن هذه الآية لا تدلّ على هذا المعنى ، و الدليل على ذلك هو الفقره التي تبعت قوله تعالى: رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرًا . . . و هي قوله: رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ هذه الفقره من الآية تعرّض مسأله اخرى غير مسأله الإصر و غير مسأله الحرج ، فمسأله الحرج و مسأله الإصر صيغتا بصوره دعاء . و السؤال الآن: ما ذا يريد رسول الله صلى الله عليه و آله بدعائه هذا: رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ؟ هل يريد أن يقول: لا تحمّلنا ما تقصر عنه قدرتنا العقلية؟ هذا الأمر يقرّ العقل بقبحه ، و هو قبيح بالنسبه للأشخاص العاديين ، فكيف لا يكون قبيحاً بالنسبه لله تعالى؟ و إذا أراد الله أن يكلف الإنسان بما لا يقدر عليه ، فما هو المبرّر لهذا الدعاء:

رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ بعد بيان مسأله الحرج و مسأله الإصر؟ و من جهة اخرى لا يمكن أن تطرح مسأله القدره العقلية و عدّها في هذا الخصوص ، لأنّها لا تشكّل دليلاً محكماً لوجود معنى جديد يقع برزخاً بين الحرج و عدم القدره الفعلية ، أو فقل درجه تتوسّط بينهما . و سأذكر العنوان الذى يدخل هذا المعنى فى إطاره ، كما سأذكر الشواهد التي تؤيّدّه فيما بعد . و الآن نتساءل هل يمكن أن نستفيد من نفس الآية على أنّ قوله تعالى: ما لا طاقه لنا به و كذا كلمه وُسْعَهَا التي طرحت فى صدر الآية ، لا يدلّان على مسأله الحرج ، بدليل أنّ هذه الفقره من الدعاء رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرًا بعيدة عن مفهوم الحرج؟ هذا من جهة . و من جهة اخرى فإنّ الدعاء: رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ غير ناظر

إلى مسأله عدم القدره ، لأنه كما قلنا سابقاً - إذا عدم المكلف القدره على القيام بالتكليف سقط التكليف ، و لا داعى حينئذٍ للدعاء ، و أمّا قوله: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرِيَّعَهَا فهذا فى مقام الامتنان . و هناك نقطه اخرى لا بدّ من الإشاره إليها ، و هى أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله بعد أن قال فى دعائه : رَبَّنَا وَ لَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ لم يقل بعده «كما حملته على الذين من قبلنا» كما قالها فى دعائه بخصوص الإصر . و الظاهر أنّ الدعاء رَبَّنَا وَ لَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ يدخل ضمن قوله تعالى: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرِيَّعَهَا و حيث يقرّر حقيقه عامّه تشمل كافه الأديان و الملل و المذاهب . إذن ، ما هو ذاك المعنى الذى قد يكون هو الصحيح و الذى عبرنا عنه بأنّه برزخ بين الحرج و بين مسأله القدره العقليه؟إنه عباره عن القدره العرفيه ، أى القدره على القيام بالعمل أو عدم القدره بالمنظور العرفى . فقد يوجد هناك عملٌ لا يستحيل على الإنسان فعله عقلاً . و لكنّ العرف يرى ذلك العمل من المستحيلات . و هذا يشبه تماماً الموارد التى يختلف فيها حكم العرف عن حكم العقل ، و الشواهد فى هذا المجال كثيره و واضحه . و لقائل أن يقول: لما ذا اخترت هذا المعنى؟الجواب: إنكم تلاحظون أنّ كل مسأله قائمه على الدليل يجب أن يرجع فيها إلى العرف ؛ فمثلاً إذا قام الدليل على أنّ الدم نجسٌ ، فهذا يعنى أنّ كلّ ما يراه العرف دماً يكون نجساً . و إذا قال الدليل : إنّ البول نجسٌ ، فمعناه أنّ ما يراه العرف بولاً يكون نجساً . و لمّا كانت كلّ من كلمتى: «الوسع ، و عدم الطاقه» قد اخذتا بنظر الاعتبار فى الدليل ، إذن فالعرف هو الذى يحدّد معنى الوسع .

و عدم الطاقه . إنّ العرف إذا أراد أن يفسّر قوله تعالى: وَ لَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ و معنى

الوسع ، فإنه يشرحه من وجهه نظره ، لا من وجهه نظر العقل و هذا هو الصحيح .

لأن معنى الوسع فى قوله: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا يجب أن يرجع فيه إلى العرف . و كذلك بالنسبه إلى تحديد دلالة قوله: ما لا طاقة لنا به لا بد من الرجوع إلى العرف ، و للعرف ملاكاته الخاصه فى تحديد معنى الوسع ، و معنى عدم الطاقه و التى قد لا تتفق مع ملاكات العقل . و بناءً على ذلك يتقوم معنى الآية ، و تأخذ الآية نسقها الصحيح . و مع الأخذ بنظر الاعتبار السياق الطبيعى للآيه على ضوء المعنى الذى قررناه يتضح أن ما أشرنا إليه - و هو أنه قوله تعالى: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا جاء فى مقام الامتنان - صحيح جداً ، كما أنّ قوله: رَبَّنَا وَ لا تُحْمِلْنَا ما لا طاقة لنا به أيضاً كدعاء صحيح هو الآخر . و من جهة اخرى لا يبقى أى مبرر لأن نربط مفهوم الوسع و عدم الطاقه بمسأله الإصر و الحرج ، أى أنه ليس من الأدله التى يستدل بها على قاعده لا حرج . بناءً على ذلك ، فإنّ ما ورد فى الحديث الشريف «رفع عن امتى ما لا يطيقون» هو من باب الامتنان ، و يدلّ على نفس المعنى هذا ، و إلما لو كان المقصود من قوله «ما لا يطيقون» هو ما لا يطيقون عقلاً ، لما بقى معنى للحديث ، أى لا معنى لأن يمنّ الله على الأمّة الإسلاميه خاصه بأن يرفع عنها ما هو خارج عن تكليفها ، و ما لم يؤمر به فى أى من الأديان أو المذاهب . محصّله القول: إنّ هذه الفقره من الآية: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا و التى استدلّ بها بعض العلماء على قاعده نفى الحرج ، لا تصلح لأن يستدلّ بها على هذه القاعده .

### إشارة

هناك روايات كثيرة في قاعده نفى الحرج يمكن أن يستشهد بها في هذا الباب .

وقيل : إنّ هذه الروايات في هذا المجال فيها تواتر معنوي . و يقصد بالتواتر المعنوي هو طرح مسأله نفى الحرج بتعابير و ألفاظ مختلفه في هذه الروايات ، و المرحوم الميرزا الآشتياني قدس سره صاحب الحاشيه الموسّعه على الرّسائل المسّماه ب(بحر الفوائد) يدّعي التواتر المعنوي في الروايات .الميرزا الآشتياني قدس سره من تلاميذ المحقق الشّيخ الأنصاري قدس سره المتفوقين ، و قد عثرنا على رساله مختصره منه رحمه الله في قاعده نفى الحرج كتبها بقلمه الشريف ، و بعد أن يستعرض سماحته الروايات ، يدّعي أنّ فيها تواتراً معنوياً . و لا تستبعد أن تكون المسأله بهذه الكيفيه و إن لم تكن هناك حاجه لاستشعار هذا التواتر ، لأنّه من بين هذا العدد الكبير من الروايات ، هناك الكثير من الروايات الصحيحه و المعتبره ، و روايه واحده منها كافيّه للاستدلال ، فضلاً عن الروايات الصحيحه المتعدّده ، فكيف إذا وصلت إلى حدّ التواتر؟ و من الجدير بنا أن نبحث هنا بعض هذه الروايات .

### الروايه الأولى صحيحه فضيل بن يسار

هناك روايه يرويها صاحب الوسائل «في أبواب الماء المضاف ، الباب التاسع ، الحديث الخامس» هذه الروايه صحيحه السند عن فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل الجنب يغتسل فينتزح من الماء في الإناء؟ فقال عليه السلام : «لا بأس ، ما جعل عليكم في الدين من حرج» (١) .

ص: ٦١

هنا لا- بدّ من الإشارة إلى أنّنا في تعاملنا مع الروايات أحياناً لا ننظر في مورد الروايات ، و لكن ننظر إلى حكم الإمام ، فإذا قال عليه السلام : لا بأس ، كما في هذا الرواية ، ثم علّلها بقوله تعالى: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ فهذا يكفي لأن يكون دليلاً على قاعده نفى الحرج ، و بناءً على ذلك نستنتج أنّ قوله : ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ يدلّ على نفى البأس في موارد الحرج ، و يدلّ على رفع الإلزام في موارد الحرج . و لكن بالنسبة لمورد الرواية قد لا نحتاج أن نبحث مورد الرواية المسوقه في مقام الاستدلال على قاعده نفى الحرج ، علماً بأنّ ملاحظه مورد الرواية قد يكون مؤثراً في بعض الفروع التي ستطرح فيما بعد - إن شاء الله - و لكن بالنسبة لأصل القاعده ، فلا ضروره في مناقشه موارد الروايات . و لكن وضوح معنى الرواية أمر مهم ، و بناءً على ذلك فمن الأفضل أن ندقق في سؤال الراوى و نرى ما هي الموارد الذي حكم الإمام بنفى البأس عنها . و ما هو الإشكال الذي حصل في ذهن الراوى ، و الذي أراد الإمام حلّه بأن قال له: «لا بأس» . و نشير إلى عنصر التدقيق في أصل نقل الروايات ، حيث كان للمرحوم السيّد البروجردى - أعلى الله مقامه - باعٌ كبير في هذا المجال ، فقد ذكرت الرواية بنفسها في الباب التاسع بعنوان الحديث الأوّل ، و الراوى هو فضيل بن يسار ، مع وجود اختلاف في السؤال ، فبدل من قوله «ينتزع منه الماء» رويت هناك (ينتزع من الأرض في الإناء) ، فالرواية واحده ، و الراوى هو نفسه فضيل بن يسار . و هذه من ضمن الإشكالات المهمّة الموجهه إلى صاحب الوسائل قدس سره ، فكثيراً ما حكم بتعدّد الروايات ، و هنا عرض روايتين: إحداهما بعنوان الحديث الأوّل ، و الآخر تحت عنوان الحديث الخامس ، في حين أنّ الراوى واحد ، و هو فضيل بن يسار ،



و السؤال واحد ، كما أنّ الجواب واحد أيضاً سوى أنّه ورد في إحداهما «ينتزع من الماء في الإناء» . و في الأخرى «من الأرض في الإناء» . و هذا يعنى أنّ الروائتين في الأصل روايه واحده ، لكن الذين نقلوا من فضيل رواه كثيرون ، و لذلك اختلفوا في النقل . و هنا لا- بدّ أن نبحت في عباره الروايه للاختلاف الموجود في النقل ، فمرّه ورد «ينتزع من الإناء» و الأخرى «ينتزع من الأرض في الإناء» . و يمكن أن نشرح الروايه بصورتين: إحداهما: أنّ الشخص في حال غسل الجنابه إذا انتزع شيء من ماء الغسل في إناء الماء الذي يريد أن يكمل به غسله ، أو يريد أن يدّخر فيه الماء ليغسل به غسل الجنابه فيما بعد . هنا يوجد احتمالان في المسأله: الاحتمال الأوّل: هناك مسأله في كتاب الطهاره مفادها: أنّ ماء الوضوء و الغسل يجب أن لا يكون مستعملاً في رفع الحدث ، يعنى إذا اغتسل الجنب و كان جسمه طاهراً . فتجمع ماء الغسل في حوض ، فهل يجوز لغيره أن يغتسل به؟ هنا الماء طاهر ، لكنّه استعمل في رفع الحدث الأكبر ، و لذلك فلا يجوز للغير أن يغتسل به . أو يتوضأ ، و من هنا قد تكون الشبهه التي طرأت على ذهن السائل هي: إذا كان الجنب يغتسل فوقعت بعض قطرات ماء الغسل في إناء الماء [ هنا كلمه الانتزاع تعنى قليلاً من الماء ] و استعملت هذه القطرات في إتمام الغسل ، فهل هناك ثمه إشكال في الغسل ، و هل الغسل باطل ، أو لا؟ فيجيب الإمام عليه السلام بقوله «لا- بأس» ، أى أنّ وقوع قطرات من ماء الغسل في الإناء و استعماله في إتمام الغسل لا يقدر بصحة الغسل . ثمّ يعلّل عليه السلام قوله هذا بالآيه الكريمة «ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» . هذا هو الاحتمال الأوّل الذي يمكن أن تحمل عليه الروايه . الاحتمال الثاني: هو أنّ الجنب قد يكون جسمه طاهراً كلّّه ، و قد يكون فيه

شئ من النجاسه . و لَمَّا كان جسم الجنب فى أغلب الأحيان فيه شئ من النجاسه ، من هنا يأتى السؤال ، و هو أن الماء لاقى جسم الجنب فتنجس ، ثم انترح هذا القسم من الماء فى الإناء ، لسقوط بعض قطرات الماء المتنجس فى الإناء الذى يستعمل للغسل ، فما هو الحكم الشرعى هنا؟ فيجيب الإمام عليه السلام «لا بأس» و يعلم جوابه بقوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ . ثانيهما: و الآن لنرى ما الذى يعنيه السائل من سؤاله على ضوء النقل الآخر للروايه أى بناءً على القول بأن الماء ينترح من الأرض فى الإناء . فالظاهر من السؤال أن السائل شك فى نجاسه الأرض بلحاظ أن إنساناً جنباً يغسل على هذه الأرض ، و لذلك يحتمل أن تلاقى قطرات الماء هذه الأرض المشكوك فى نجاستها ، ثم تسقط بعد ذلك فى الإناء . و السؤال هو: كيف نتعامل مع هذا الاحتمال؟ فيجيب الإمام عليه السلام ، لا بأس ، ما جعل عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ . إذن بناءً على النقلين ، يوجد هناك ثلاث احتمالات:الأول: احتمال أن الماء قد استعمل فى رفع الحدث الأكبر .الثانى: احتمال أن يكون جسم الجنب نجساً .الثالث: احتمال نجاسه الأرض و ملاقاه الماء لها .فهل يمكن أن يجيب الإمام عليه السلام على هذه الاحتمالات الثلاثه ب«لا بأس» ، و يعلم جوابه بالآيه الكريمه وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ؟ فى حين أن بعض هذه الاحتمالات لا تحتمل أن يجاب عليها ب«لا بأس» . و فى البعض الآخر يمكن أن يكون الجواب هو «لا بأس» لكن تعليل الجواب بالآيه «وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» غير واضح .أمّا بالنسبه للاحتمال الأول و هو سؤال الراوى عمّا إذا وقع شئ من ماء الغسل فى الإناء ، هنا الجواب ب«لا- بأس» صحيح ، و لكنّ التعليل بقوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ غير واضح و فيه إبهام ، لأنّ قطرات الماء بعد سقوطها فى الإناء تستهلك فيه ، و إذا استهلكت عندئذ لا يصدق أنه غسل بماء استعمل فى رفع الحدث الأكبر .إذن ، لو لم تكن هناك قاعده لا حرج فى الإسلام ، و لو فرضنا عدم وجود الآيه: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ فى هذا الحال إذا سقطت عدّه قطرات من ماء الغسل فى إناء الماء ، فهل يبطل الغسل بماء الإناء ، و لما ذا؟ فإذا قيل: نعم لا يجوز الغسل ، لأنه ماء استعمل فى رفع الحدث الأكبر ، فيجاب: إن قطرات الماء هذه قد استهلكت فى ماء الإناء ، و استعمال الماء الموجود فى الإناء لا يسمّى استخدام الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر .أمّا الاحتمال الثانى ، و هو أن الروايه ناظره إلى تلك النجاسه التى غالباً تكون على جسم الجنب .ففيه: أن عدم التصريح بوجود النجاسه على الجسم يبعد هذا الاحتمال .



نجسه أبداً ، أو أنها نجسه ، و لكنّها لا تضرّ بالإناء؟ أيهما نختار ؟ . فإذا قلنا : إنّ الإمام عليه السلام يقصد من وراء جوابه المتقدّم أنّ هذه القطرات من الماء غير نجسه ، فما علاقه هذا المعنى بقوله تعالى وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ أَي إِنَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ الغسالة ليست بنجسه فلا داعى للتمسك بقوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ و إذا كان مبنى الإمام عليه السلام أنّ هذه القطرات حال وقوعها فى الإناء نجسه ، إلّا أنّها لا تنجس الإناء ، يواجها إشكال و هو أنّ الإناء قد تنجس ، فلا معنى لقوله: لا بأس . لأنّ الماء إذا كان قليلاً تنجس . فهل تستطيع قاعده الحرج أن تبيح الغسل بهذا الماء . أو أنّه يتعيّن عليه التيمّم؟ هل يصحّ أن نقول بأنّ الماء إذا تنجس و لا يوجد ماء غيره ، فإنّ مقتضى الآية ما جعل عليكم فى الدين من حرج سقوط شرط طهاره الماء . و بناءً على ذلك يجوز الغسل بالماء النجس؟ لا يقول بذلك أحد و حتّى لو فرضنا أنّ الماء القليل لا يفعل ، فإنّ التعليل بالآية: ما جعل عليكم فى الدين من حرج لا- محلّ له ، و غير وارد . أمّا إذا قلنا بالاحتمال الثالث ، بناءً على النقل الآخر لروايه فضيل بن يسار فهنا تتلخّص المشكله فى الأرض ، حيث يحتمل أن تكون هى النجسه ، ففى هذه الحاله ، الجواب ب«لا بأس» صحيح و وارد فى محلّه . هنا تتحقّق إحدى مصاديق قاعده الطهاره التى تقضى بالحكم بطهاره كلّ شىء مشكوك فى طهارته ، فالأرض مشكوك النجاسه ، و لذلك فهى تدخل ضمن قاعده الطهاره ، و يحكم بطهارتها ، و يتّضح من خلال ذلك أنّ قاعده الطهاره هى الأساس لقوله «لا- بأس» ، و السؤال الآدن: كيف يمكن أن نُبرّر استناد الإمام عليه السلام للآيه ما جعل عليكم فى الدين من حرج . للإجابة على هذا السؤال قد يقال: إنّ الآيه تشكّل الأساس و الأصل فى تبلور

قاعده الطهاره ، أى أنّ الله سبحانه و تعالى جعل قاعده الطهاره لئلا يقع المكلف فى الحرج .و الإشكال الذى يرد على هذا الجواب هو أنّ لسان قاعده نفى الحرج لسان النفى ، و ليس لسان الإثبات ، و أمّا قاعده الطهاره فلسانها لسان إثبات طهاره كلّ شىء حتّى تعلم بنجاسته ، فهل من الصحيح أن نجعل قوله: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ و الذى يفيد النفى دليلاً على مسأله ثبوتيه و هى قاعده الطهاره؟ و حتّى لو سلّمنا بذلك ، فإنّ النتيجة المترتبه على هذا الأساس لا تفيدنا شيئاً ، حيث سيكون الأساس فى هذا الترابط معلّقاً على قاعده الطهاره .و حتّى لو قلنا : إنّ بإمكاننا أن نتمسك بعموميّه القاعده ، لكن فيما يخصّ المورد فلا- يمكن أن تعود علينا بأيه فائده ، لأنّ قاعده الطهاره ، تجرى هنا . و من المستبعد أن تكون الآية: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ ناظره إلى قاعده الطهاره ، فقاعده الطهاره و إن كانت فى الأصل مبتنيه على أساس التسهيل و على أساس الشريعه السّمحه السهله ، و هذا المعنى بنفسه أى كون الشريعه سمحه و سهله يُراد له فيما بعد أن يكون من الأدلّه على قاعده الحرج ، أمّا أن نربط آيه: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ فيما يخصّ هذه الروايه بقاعده الطهاره ، فهذا أمرٌ لا يجوزُه العقل .و علينا أن نعود إلى أوّل نقطه انطلقنا منها ، و هى إذا لم نستطع أن نحدّد دلالة الروايه بالشكل الصحيح على ضوء الاحتمالات التى استعرضناها ، و لاحظنا أنّ بعضها غير صحيح أصلاً ، و بعضها الآخر لا يستقيم معها التعليل بالآيه ، نقول: فهل لنا أن نعود إلى نفس المعنى الذى أشرنا إليه مُسبقاً ، فالإمام أجاب ب«لا بأس» و لا ندرى كيف يمكننا أن نستفيد من هذا الجواب ، و هل أنّ قوله عليه السلام : لا بأس ، يشكّل أصلاً فيما يخصّ فتوى الفقهاء؟ لا ندرى ، فما هو معلوم أنّ الإمام عليه السلام نفى البأس

وَعَلَّمْ ذَلِكَ بَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ، وَ هَذَا التَّعْلِيلُ الْعَامُّ فِيمَا يَخْصُّ نَفْيَ الْبَأْسِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ قَاعِدِهِ تَسْمَى قَاعِدَهُ نَفْيَ الْحَرَجِ . وَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ حَتَّى فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ الْجَزْئِيَّةِ وَ الْفُرْعِيَّةِ أَيْضاً تَأْخُذُ مَجْرَاهَا أَيْنَمَا يَوْجَدُ هُنَاكَ مَوْرَداً حَرَجِيّاً . وَ لَنَا أَنْ نَتَسَاءَلَ هُنَا: هَلْ يُمْكِنُنَا أَنْ نَقَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَى حَتَّى لَوْ لَمْ نَطَّلِعْ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِي لِلرَّوَايَةِ؟ لِأَنَّ الْاِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الرَّوَايَةِ لَا تَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ ، وَ الْإِشْكَالَاتِ الْمَوْجُودَةَ فِيهَا هِيَ إِشْكَالَاتِ مَوْرَدِيَّةٍ ، وَ لَكِنْ مَحْوَرُ بَحْثِنَا لَيْسَ فِيمَا يَخْصُّ انْفِعَالَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ ، وَ لَا فِي خُصُوصِ قَاعِدِهِ الطَّهَارَةِ . وَ لَا فِي الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدِثِ الْأَكْبَرِ ، فَإِذَا قَصَرْنَا جِهْدَنَا فِي بَحْثِنَا الرَّوَايَةِ عَلَى الْمَوَارِدِ وَ الْمَصَادِقِ ، فَوْجُودُ هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ لَا تَسْمَحُ لَنَا أَنْ نَرْجِّحَ أَوْ أَنْ نَسْتَظْهَرَ ، وَ لَكِنَّا فِي غَنَى عَنْ كُلِّ هَذِهِ الْمَوَارِدِ ، فَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ هُوَ أَنْ نَتَوَصَّلَ إِلَى قَاعِدِهِ نَفْيَ الْحَرَجِ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ خُصُوصِيَّةِ الْمَوَارِدِ ، وَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ النَّتِيْجَةَ الَّتِي نَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ الصَّحِيْحَةَ هِيَ: إِنَّ الْحُكْمَ بِعَدَمِ الْبَأْسِ فِي الْاِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ يَكْفِي بِالنَّسْبَةِ لَنَا فِي مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَ إِنْ كَانَ يُرَادُ لِتِلْكَ الرَّوَايَاتِ فِي مَوَاقِعٍ أُخْرَى أَنْ نَبْحَثَ جَزْئِيَّاتِ وَ مَوَارِدِ الرَّوَايَةِ بِمَا فِيهَا مِنْ أَشْكَالَاتِ تَتَعَلَّقُ بِبَحْثِنَا هَذَا ، فَلَعَلَّهُ لَا يَوْجَدُ هُنَاكَ أَيُّ إِشْكَالٍ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي غَيْرِهِ .

**الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: الرَّوَايَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْوَارِدَةُ فِي أَبْوَابِ الْوُضُوءِ ، نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ قَدَسَ سِرِّهِ**

**اِشَارَةٌ**

مِنَ الرَّوَايَاتِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا هِيَ الرَّوَايَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْوَارِدَةُ فِي أَبْوَابِ الْوُضُوءِ ، نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ قَدَسَ سِرِّهِ بِسَنَدِهِ ، قَالَ: قَلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَثَرْتُ فَانْقَطَعُ

ص: ٦٨

ظفري ، فجعلت على إصبعي مراره ، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عزّ و جلّ ، قال الله تعالى: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ امسح عليه (١).

## سند الروايه

سند الشيخ صحيح باستثناء الراوى الأخير و هو عبد الأعلى مولى آل سام .

فأغلب الرجاليين باستثناء الكشّي رحمه الله لا يوثقون المولى عبد الأعلى مولى آل سام هذا توثيقاً جيّداً . و المرحوم الكشّي رحمه الله ، عند ما يصل الحديث إليه يروى روايه فى مدحه ، و الروايه ينقلها عن لسانه و هى أنّ عبد الأعلى قال: قلت لأبى عبد الله: إنّ الناس يعيبون علىّ بالكلام ، و أنا اكلم الناس . فقال عليه السلام : «أما مثلك من يقع ثمّ يطير فنعم ، و أما من يقع ثمّ لا يطير فلا» (٢). و يفهم من الروايه أنّ عبد الأعلى آل سام كان ضليعاً فى علم الكلام ، و إذا كبا على الأرض فسرعان ما ينهض و يطير ، و لكن قد يستشكل على هذه الروايه أنّ الراوى لها هو عبد الأعلى المولى آل سام نفسه ، لذا روايته هذه ليست حجّه . و من ضمن الرواه فى سند هذه الروايه التى يذكرها الشيخ الطوسى رحمه الله هو ابن محبوب ، و هو من أصحاب الإجماع الذى أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنه ، و يصل عدد العصابه هذه إلى ثمانيه عشر شخصاً ، يتوزعون على طبقات مختلفه و أزمنه متفاوته ، و يتميز أصحاب الإجماع بخصوصيّه ، و هى : أنّ الزوايه إذا وصلت إليهم صحيحه ، حينئذٍ لا حاجه إلى التأمل لا فى وثاقه هؤلاء ، و لا فى الرواه الذين يروون عنهم . أى أنّ أحدهم إذا روى عن الإمام عليه السلام بصوره مباشره

ص: ٦٩

١- ١) . الوسائل ١: ٤٦٤ ، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ، الحديث ٥ .

٢- ٢) . اختيار معرفه الرجال - ص ٣١٩ - رقم ٥٧٨ .

فهو حجّه ، حتّى و لو كان بينه و بين الإمام عليه السلام وسيط واحد أو عدّه وسائط ، فلا داعى لإعمال الدّقه و النظر فى الوسيط و الوسائط ، و يكفى فى ذلك أنّ السند يصل مثلاً إلى ابن محبوب ، فإذا صحّ السند بالنسبه إلى من سبق ابن محبوب ، فلا داعى بعد ذلك إلى التأمّل فيه أو فيمن يروى هو عنهم . و من ضمن الذين يروى عنهم ابن محبوب فى هذا السند هو عبد الأعلى ، و إذا أردنا توضيح معنى ما يقال عادة فى خصوص أحد الرواه ، أو مجموعه من الرواه من أنهم معقد الإجماع ، فمعنى ذلك أنّ العصابه أجمعت على تصحيح ما يصحّ عن الجماعه ، فيلزم ذلك أن نعتبر هذه الروايه صحيحه السند بلحاظ أنّ ابن محبوب فى سند هذه الروايه ، و سند الروايه إلى أن يصل إلى ابن محبوب صحيح أيضاً ، و من ابن محبوب فصاعداً لا يحتاج إلى تفحص . أمّا إذا لم نلتزم بهذا المعنى ، باعتبار أنّ ما ورد فى كتاب رجال الكشّى فى خصوص من أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنهم لا- يفيدنا أكثر من أنّ هؤلاء متفقّ على وثاقتهم ، بخلاف بقيه الرواه ، حيث إنّ وثاقتهم غير محرزه ، و قد يؤيد البعض وثاقتهم ، و البعض الآخر يختار الصمت إزاءهم ، أو يكونوا مختلفّ فيهم ، أمّا فى خصوص أصحاب الإجماع ، فلا أحد يشكّ فى وثاقتهم . إذن معنى «أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عن جماعه» هو أنّ الروايه إذا وصلت صحيحه إلى أصحاب الإجماع فعليكم أن لا- تشكّوا فيهم ، لأنّهم قد احرزت وثاقتهم ، إذا التزمنا بهذا المعنى لأصحاب الإجماع ، يلزم أن تكون روايه عبد الأعلى مولى آل سام غير صحيحه بالضروره ، حتّى و لو كان ابن محبوب و الذى يُعدّ من أصحاب الإجماع من ضمن سند الروايه . و من هنا تتضح لدينا نظريتان ، و ظهر لى من خلال التحقيق أنّ القول الأوّل هو الأصوب ، أو فقل : هو أكثر شهره من القول الأوّل ، أى أنّ ميزه أصحاب



الإجماع لا تقتصر على أنفسهم فحسب ، بل إن من ينقل عنهم أيضاً يمتازون بمميزاتهم ، يعنى أن رواياتهم تكون صحيحة .

## البحث في دلالة الروايه

هذه الروايه تمتاز عن بقية الروايات الأخرى بميزه ، وهى أن الإمام عليه السلام يصرح على أنه مع وجود الآيه و هو قوله تعالى: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ لم تكن هناك حاجه للسؤال ، و كان عليك أيها السائل أن تستعين بكتاب الله فى التوضيل إلى حكم هذه المسأله . و هذا ما لم نشهده فى الروايات الأخرى ، فقد يرد استشهاد فى غيرها من الروايات بقول الله تبارك و تعالى ، و لكن ليس بالدرجه التى يفقد بوجودها السؤال معناه . و هذا يكشف عن أن الآيه: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ فيها معنى عرفياً واسعاً لا- يحتاج إلى تفسير ، و أن معناها بدرجة من الوضوح و الظهور بحيث إن الإنسان إذا التفت إلى هذا المعنى ، يمكنه أن يستخرج أحكاماً لمصاديق الحرج هذه بنفسه .نتيجة القول: إن هذه الروايه صالحه للاستدلال بغض النظر عن سندها ، و كما قلت ، فإن دلالة هذه الروايه هى على موردها .و هناك عدّه ملاحظات فيما يخص جوانب الروايه ، إحدى هذه الملاحظات هى أن الإمام عليه السلام بعد أن قرأ قول الله تبارك و تعالى ، قال امسح عليها ، أى امسح على الجبيره ، و السؤال هنا: هل هذا الحكم الإثباتى استفيد من قوله تعالى: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ أو أن الآيه الكريمه - كما سنوضح ذلك إن شاء الله - تريد أن تنفى الإلزام أو الوجوب أو التحريم ، و لكن نفى الآيه: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ لا يستفاد منها أمراً لزومياً معيناً ، ففى الآيه التى تطرّفنا إليها سابقاً ما يريدُ اللهُ لِيُجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ قلنا : إن هذه الآيه لا علاقه لها

بإيجاب التيمم ، إنما لها مدخلية في نفي وجوب الوضوء ، فمن لم يجد ماءً لا يجب عليه الوضوء لقوله تعالى: ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَهنا لا بد أن نتصور معنى مشابهاً لذلك المعنى ، أى أن هذا الشخص قبل أن ينقطع ظفره كان واجباً عليه أن يمسح على بشره ، ويقصد بالبشره نفس الأظفر . و هو جزء من القدم ، و بالتالى جزء من الجسم ، فمسح البشره كان واجباً عليه ، و الآن حيث انقطع الظفر و ضُمَّد محل الجرح ، فإن بقاء وجوب المسح على البشره مستلزم للحرج ، من هنا فإن الآية ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ تنفى وجوب المسح على البشره ، و يرتفع بذلك الوجوب الذى كان ثابتاً على المكلف قبل أن يعثر . و السؤال هو: بأى دليل توجب المسح على القماش؟ فهل استند في صدور هذا الحكم إلى آية نفي الحرج ، أو أن هذا الحكم مبني على قاعده «الميسور لا يسقط بالمعسور» ؟ .بين المرحوم الشيخ الأنصارى - أعلى الله مقامه - فى كتاب الرسائل كيفية الاستدلال بآيه الحرج مع كون المسح على الجبيرة أمرٌ لازم ، فيقول: لو انقطع الظفر و لم يكن الحكم قد صدر فى هذه المسأله بعد ، لكان المسح على المكلف أمراً واجباً .

و فى المسح يوجد هناك لحاظان: أحدهما: إمرار اليد على المحل . و الآخر: هو أن يكون للمحل بشره ، أى أن تمر اليد على البشره مباشرة ، ثم يقول: و الآن حين انقطع الظفر ، فأى من هذين الحكمين اللزوميين - لزوم إمرار اليد على المحل و لزوم كون المحل هى البشره - هو من باب الحرج ، و باعتقادنا فإن الحرج يكمن فى اللحاظ الثانى ، و هو مباشرة البشره ، و وقوع اليد على البشره يستلزم الحرج ، أما أصل إمرار اليد على المحل بغض النظر عن إمرار اليد على البشره لا يكون حكماً حرجياً ، و لا يكون إلزاماً موجباً للوقوع فى الحرج .

إذن ، فى الحقيقه نحن لسنا بحاجه إلى قاعده (الميسور لا- يسقط بالمعسور) و ما شابهها ، فنفس المسح الاختيارى ينحلّ إلى حكمين لزوميين ، و أحد هذين الحكمين اللزوميين يوجب الحرج ، و تدخل فى الآيه: ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ يقول مباشره: (امسح عليه ، أى على المراره) من باب أنّ المسح على المراره يتحقّق معه شرط إمرار اليد . و قد أشكل البعض على الشيخ بأنّه ليس بمقدورنا أن نحلّل الحكم بلزوم المسح إلى حكمين عرضيين ، فإمرار اليد إنّما هو مقدّمه للمسح على البشره ، و صحيح أنّهما حُكمان ، أحدهما يعتبر مقدّمه للآخر ، فإذا رفعت الآيه الكريمه ذا المقدّمه ، فإنّ وجوب المقدّمه يرتفع لوحده ، لأنّه معلق بشكل كامل على وجوب ذى المقدّمه ، و لأنّ وجوبها تبع لوجوب ما كانت مقدّمه لأجله . و لكن هذا الإشكال غير صحيح ، لأنّه كما لاحظنا فى باب الوضوء بالنسبه للأعضاء التى يجب غسلها كالوجه و اليدين ، لا يشترط فى غسلها آله خاصّه ، حيث يصح للمكلّف أن لا يستخدم يده عند الوضوء ، كأن يصبّ الماء على وجهه بواسطه إناء ، و كذلك على اليد اليمنى و اليد اليسرى ، فلا- مانع من ذلك ، لأنّه يشترط فى الغسل غسل الوجه ، و لكن بأيّ طريقه تتحقّق عمليه الغسل ، فهذا غير مهمّ ، فيمكنه أن يتوضّأ وضوءاً ارتماسياً ، و لكن فى غسل الوجه عليه أن يبدأ من الأعلى إلى الأسفل ، و أن يراعى الترتيب ، و أن يغطس يديه من الأعلى إلى الأسفل ، فالمهمّ فى الوضوء غسل الوجه و الكفّين بأيّ شكل كان . أمّا بالنسبه للمسح ، فهل المراد هو إيجاد رطوبه على الرجل ، أو أنّ حقيقه المسح و مفهومه هو نفس إمرار اليد ، فبالنسبه للوضوء توجد هناك قرينه على أنّ إمرار اليد له مدخله فى ماهيّة المسح ، إذ لا معنى لأن نقول : إنّ الإمرار باليد هو مقدّمه وقوع الرطوبه على بشره الرجل أو على بشره الرأس ، و من هنا نلخص إلى

القول بأن إمرار اليد نفسه له أصاله و موضوعيته ، و الشرط فى المسح أن تكون يدك مرطوبه . إذن نعود و نؤكد بأنه لا يصح أن نقول بأن إمرار اليد هو مقدمه فى باب المسح ، لأن هذا المعنى لا يلائم مع حقيقه المسح ، و لا يلائم مع قوله تعالى:

وَ امْسِيْ حُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ اَرْجُلِكُمْ لِأَنَّ نَفْسَ عَمَلِيْهِ اِمْرَارِ الْيَدِ لَهَا مَدْخَلِيْهِ فِى مَاهِيَةِ الْمَسْحِ ، بخلاف ماهيه الغسل و الذى يتحقق بغسل المحلّ بأى نحو كان . إذن هناك فرق بين المسح و بين الغسل ، و ليس بمقدورنا أن نفرض موضوع إمرار اليد مقدمه فى باب المسح ، أى أنّ الغرض ليس إيصال رطوبه من الوضوء إلى الرأس و إلى الرجلين ، و إنّما الهدف هو تحقّق عنوان المسح ، و من هنا يتّضح صحّه بيان المرحوم الشيخ الأنصارى قدس سره فى هذا الخصوص حيث يقول: إنّ الآيه:

وَ امْسِيْ حُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ اَرْجُلِكُمْ اِلَى الْكَعْبَيْنِ يستفاد منها حكمان لزوميان . أحدهما: إمرار اليد ، و يستفاد هذا المعنى من الروايات و القرائن الخارجيه . و الثانى: أنّ ذاك المحلّ يجب أن يكون على بشره ، كأن يكون بشره الرأس و بشره الرجلين . إذن بعد أن أصبح قيد البشره مستلزماً للخرج ، لانقطاع الظفر و وجود المراره على المحلّ حيث لا يمكن أن نرفع المراره - قطعه الضماد و الدواء الموضوع على محلّ الحرج - فإنّ هذا القيد ينتفى بواسطه الآيه الكريمه: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ ، و أمّا أصل قوله تعالى «امسّ حوا» فيما يخصّ الوضوء الذى تتحقّق فيه حقيقه المسح و هى إمرار اليد فهو أمرٌ باق . و الإشكال الآخر الذى يشكل به على هذه الروايه و يحتاج إلى بحث و مناقشه ، هو أنّ المسح على الرجلين يختلف عن المسح على الرأس ، فبالنسبه للمسح على الرأس لا يلزم الاستيعاب ، لا طولاً و لا عرضاً ، و يكفى فى ذلك أن

يصدق مسمى المسح ، أمّا بالنسبة لمسح الرجل تقول الآية: وَ أَرْجُلَكُمْ . فهنا أَرْجُلَكُمْ معطوفه على الجار و المجرور ، أى أنّ حرف الجرّ و هو «الباء» لم يدخل على كلمه «أَرْجُلَكُمْ» و كما قلنا فإنّ المسح على الرجل يختلف عن المسح على الرأس فى استيعاب تمام الرجل طولاً عند المسح ، و لا يكفي أن يمسخ المكلف على ظفره ، و الاستيعاب عند المسح طولاً يتحقّق بأن يمسخ إلى الكعبين ، أمّا بالنسبة للاستيعاب فى المسح عرضاً فهو غير لازم و إن كان مستحبّاً ، فالمكلف عليه أن يمسخ من رأس أحد أظافره - و لنفرض أظفر الأصبع الإبهام - إلى الكعبين ليتحقّق الاستيعاب الطولى و أمّا بالنسبة لبقية الأظافر فلا يلزم أن يمسخ عليها . و الإشكال هو: أنّ عبد الأعلى لما قال: انقطع ظفري ، فهل يقصد جميع أظافر رجله؟ الواقع أنّ ظهور الروايه لا يعطى هذا المعنى ، أضف إلى ذلك أنّ الإنسان عند ما يعثر و يسقط على الأرض ، قد ينقطع له ظفر واحد أو ظفرين ، لا كلّ أظافره ، و بعد أن انقطع ظفرٌ أو ظفران من رجله و وضع عليه المراره ، لما ذا أمره الإمام عليه السلام بأن يمسخ على المراره و لم يأمره بأن يمسخ على بقية أظافره؟ فإنّ المسح بالنسبة لبقية الأظافر يمكن أن يتحقّق بتمام معناه ، كما أنه لا يشكل على المكلف أى نوع من الحرج ، فإذا قلنا بأنّ الروايه تشير إلى انقطاع جميع أظافر الرجل ممّا أدى أن تضمد المنطقه كلّها ، فهذا خلاف الظاهر ، مضافاً إلى ذلك أنّ العثره و السقوط على الأرض عاده لا تستوجب ذلك ، و إذا قلنا بأنّ ظاهر الروايه يدلّ على أنّ بعض أظافر رجله قد انقطعت و ليس كلّها ، فالحكم الشرعى هو أن يمسخ على بقية أظافره ، و هو بوسعه أن يفعل ذلك ، و ليس فيه أى نوع من الحرج . قد يقال فى مقام الجواب: إن الروايه غير ناظره إلى أظفار الرجل ، بل موضوعها هو أظفار اليد ، حيث يلزم فى غسل اليد استيعاب تمام الأجزاء من المرفق و حتّى أطراف الأصابع ، أى أنّ فى قول الإمام عليه السلام «امسح عليه»

استبدل حكمان. أحدهما: الغسل حيث استبدل بالمسح. والآخر: هو البشرة، حيث استبدلت بالجبيره، فهنا تمت إلغاء حكمين شرعيين نظراً للخرج: الغسل، ولزوم كون الغسل على البشرة، لأنه بعد أن نضع الضماد فإنّ غسل هذا الضماد تبعاً لوجوب غسل اليد يستلزم الخرج، لذلك يتبدّل الغسل إلى المسح والبشرة إلى الجبيره. ولكن هذا التغيير للروايه يحوى الكثير من المبيّعات: أوّلها: أنّ التعرّث إنّما يتعلّق بالرجل لا- باليد. ثانياً: السؤال لم يتضمّن أيّ إشارة إلى هذا المعنى، و كان لازماً على المجيب على الأقلّ أن يقول بأنّ الروايه فيها إطلاق، لا أن ويحملها على خصوص ظفر اليد. وثالثاً: يظهر من قول الإمام عليه السلام «امسح عليه» أنّه عليه السلام لا يريد أن يحدث تبديلاً فى الحكم، فكلمه «عليه» فيها دلالة كبيره على أن يكون المسح على المراره بدلاً من المسح على البشرة، أمّا أن تتضمن الروايه على تغيير حكمين، أحدهما: حلول المسح بدلاً من الغسل، والثانى: أن تكون المراره محلاً للمسح بدلاً عن البشرة، فهذا مستبعد، وبالتالى فإنّ حمل الروايه على أنّها ناظره إلى ظفر اليد غير صحيح و مستبعد جداً. قد يقال: ما هو الخلل فى هذا المعنى؟ أو ليس أنّ الفقه يقرّ هذه المسأله و هى أنه إذا جُرحت اليد، فإنّ الوضوء حينئذٍ يسمّى بوضوء الجبيره، و يمسح على الجبيره؟ فنقول: هذا صحيح، لكن لا- علاقه له بهذه الروايه، لأنّ الروايه تقول: يُعرف هذا و أشباهه من كتاب الله، فبالنسبه لظفر اليد إذا انقطع و وضعت عليه مراره، فإنّ ما يعرف فى هذه الحاله من كتاب الله هو أنّ غسل هذه البشرة غير واجب، لأنّه

حرج و عسّر ، أمّا أن يحلّ المسح محلّ الغسل ، فهذا ما لا نستطيع أن نعرفه من كتاب الله ، فلولا هذه الروايه ، و كُنّا نحن و آيه الوضوء ، و آيه نفى الحرج ، و انقطع ظفر يدنا و وضعنا عليه مراره بحيث كان من الصعب أن نزيل المراره و نغسلها حيث تسبّب لنا نوعاً من الحرج ، فهنا الوقوع في الحرج الحاصل من الغسل معناه أنّ الغسل ليس بواجب ، أمّا وجوب المسح ، فهذا ما لا نجده في كتاب الله ، مهما دققنا و أمعنا النظر . و أقصى ما نجد في كتاب الله تعالى هو أنّ الغسل و المسح حقيقتان مختلفتان ، و ليس المسح المرتبه النازله من الغسل ، و لذلك عند ما يسأل الفقيه في باب الوضوء ، عن حقيقه الوضوء ، فيقول: هو غسلتان و مسحتان ، فللمسح ماهيته و للغسل ماهيه اخرى ، و ليس المسح من مراتب الغسل ، و لمّا كان الغسل يوجب الحرج ، حينذاك يرتفع الغسل ، أمّا أن يحلّ المسح محلّ الغسل فإنّه يطلب دليلاً خاصاً ، و نحن قد استفدنا هذا المعنى من الروايات الأخرى من غير روايات الحرج ، و من دون أن نجمع بين آيه الوضوء و دليل نفى الحرج . حيث توجد روايات خاصه و حكم تعبدى خاصّ فيما يخصّ ظفر اليد فهنا الغسل يتبدّل إلى المسح ، لا أنّ التبدل يعرف من كتاب الله ، فهذه المسأله لا يمكن أن نعرفها من كتاب الله . إذن ، بناءً على قوله: (امسح على المراره) لا يبقى هناك أدنى شكّ في أنّ موضوع السؤال هو أظفار الرجل بالإضافة إلى ما قرأناه في أوّل الروايه ، حيث يقول الراوى : (عثرت) فمن خلال كلمه «عثرت» يتبادر إلى الذهن أنّ المراد هو ظفر الرجل . و هنا لقائل أن يقول: هذا المعنى نحصل عليه من خلال النظره البدويه ، و لا دليل لدينا يدعم هذا المعنى .

نقول: دليلنا على ذلك هو قوله عليه السلام «امسح على المراره» فهو قرينه على أن الظفر ، ظفر الرجل .إلما أنه كيف نواجه الإشكال هذا ، و هو إذا انقطع ظفر واحد أو اثنين ، و وضعت على المحلّ مراره ، فلما ذا يكون المسح على المراره و لا نمسح على بقيه الأظفار؟ و فى معرض الرد على هذا الإشكال نقول: إن علينا أن نحمل الروايه بلحاظ هذه القرينه الخارجيه على أن أظفار الرجل الواحده قد انقطعت أثر التعثر ، بحيث لا يمكن للمكلف أن يمسخ على أى أظفر و لا على بشره أى من الأظافر ، و للعمل بالآيه: وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ لا بدّ للمكلف من المسح على المراره فى الخارج . و هذه النقطه هامه و دقيقه تُرشدنا إلى تفسير الروايه بهذا المعنى . و هنا نورد مؤيداً آخر على أن المراد هو ظفر الرجل لأظفر اليد ، و ذلك برفع اشكال آخر يرد على الروايه ، فقد أشكل البعض بأن الروايه عند ما تصرّح ب«امسح على المراره» فإنّ مورد الروايه هذا ليس فيه خصوصيه معينه ، و يلزم عن هذه أمرٌ لا يلتزم به أحدٌ من الناس ، فلو كان الإنسان مريضاً ، بحيث يضّر الماء به ، فما المانع من أن يتوضأ على القميص ، و يمسخ عليه ، فهل يوجد هناك فقيه يفتى بذلك ، يعنى إذا أضّر الماء بشخص فلما ذا ينتقل من فرض الوضوء إلى فرض التيمم ، لما ذا لا يتوضأ على القميص كما قال الإمام عليه السلام امسح على المراره . هنا أيضاً يكون الفرض أن يمسخ على اليد ، لأنّه ما الفرق بين أن يمسخ على المراره و على القميص ، أ لم يكن حكم الظفر هو وجوب الغسل؟ أ لم يتوجب فى بادئ الأمر غسل البشره ، و قد انتقل الحكم إلى المسح على المراره؟ إذن بالنسبه لهذا الفرض ، لما ذا لا يصحّ لنا أن نأمر المكلف بأن يمسخ على القميص؟ فما الفرق بين المسح على المراره



أو المسح على القميص؟ والجواب: هو أن قوله عليه السلام «امسح على المراره» فسّرت بشكل مغلوط ، حيث إن الأمر بالمسح على المراره لم يكن بالنسبة لظفر اليد ، فلو كان بخصوص ظفر اليد ، لكان للإشكال هذا مدخلية ، لأنه لا فرق بين أن يقال للمكّلف : «امسح على المراره» أو «امسح على القميص» ، لأنّ الغسل على البشرة فيه حرج . إذن يرد هذا الإشكال إذا قلنا بأن موضوع الروايه هو أظفار اليد ، و أمّا إذا أرجعنا قول المعصوم عليه السلام «امسح على المراره» إلى ظفر الرجل ، فإن عمليته المسح باقيه بقوتها ، و إنما الذي يتخصّص به الحرج هو المباشرة و إمرار اليد على البشرة لما فيها من الحرج . و أمّا إذا قرّرنا أن قوله عليه السلام «امسح على المراره» هو في خصوص ظفر الرجل ، فهل هذا يستلزم أن نقول بالمسح على القميص أيضاً ؟ فالملاك في امسح على المراره بالنسبة لظفر الرجل و المسح على القميص في غسل اليد واحد ، أو أن في المسح على المراره بدل الظفر هناك حكم واحد قد تغيّر ، و هو المسح على البشرة ، أمّا ماهيته المسح فهي باقيه . و لقائل أن يقول: بغض النظر عن الروايه ، فإن أيّ شخص إذا انقطع ظفّره و وضعت عليه المراره يكون صدور الحكم بالمسح على المراره هو حكم خاصّ ، و له روايات خاصّه ، و هناك روايات خاصّه في المسح على الجبيرة ، و هذه الروايات الخاصّه لا تفيد بأن المريض يمكنه أن يمسح على القميص ، و لكن في خصوص هذه الروايه ، أي روايه عبد الأعلى مولى آل سام يمكننا أن نُسند هذا المعنى إليها . فالروايه تفيد العموم ، لأنّها لم تذكر خصوصيّة معيّنه لظفر اليد ، و إنّما قالت: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله . و هكذا ، فإن روايه عبد الأعلى مولى آل سام و إن لم نستطع أن نحرز جانب

السند فيها ، لكنّها من حيث الدلالة و المعنى روايه واضحه و معتبره ، و تتفرّد هذه الروايه عن غيرها من الروايات بميزه و هى قول الإمام بأنّه: لا حاجه لمثل هذا السؤال: لأنكم بإمكانكم أن تستفيدوا هذه المسأله من آيه نفى الحرج ، و هذا أبلغ و أرفع درجه من مجرّد استشهاد الإمام بآيه نفى الحرج . و فى هذا المجال توجد هناك عدّه روايات نستشهد بواحد منها فى خصوص معنى الحرج و التى نحتاج إليها فيما بعد .

### روايه قرب الإسناد

عبد الله بن جعفر الحميرى فى كتاب قرب الإسناد - و كتاب قرب الإسناد ، كتاب صغير ، و قد طبع هذا الكتاب فى زمن المرحوم السيّد البروجردى قدس سره ، و السبب بتسميته ب«قرب الإسناد» هو أنّ رواته قليلون - عن مسعده بن زياد و هذا الراوى من الثقات . قال مسعده . . . عن جعفر عن أبيه عن النبي الأكرم صلى الله عليه و آله قال: «مما أعطى الله أمتى و فضّلهم على سائر الأمم ، أعطاهم ثلاث خصال لم يعطهم إلّا نبيّ . . . .» (١) و فى بعض النسخ وردت العبارة بصورة مغلوطة ، و هى: لم يعطها الأنبياء ، و الصحيح: لم يعطها إلّا الأنبياء ، أو لم يعطها إلّا نبيّاً . أحد هذه الخصال هو رفع الحرج ، و ذلك أنّ الله تبارك و تعالى ، كان إذا بعث نبيّاً قال له: اجتهد فى دينك و لا حرج عليك ، أى أن الاجتهاد يجب أن لا يوقعك فى حرج و مشقّه ، و هذه من خصائص الأنبياء السابقين . و لكن بالنسبه إلى امم هؤلاء الأنبياء كان هناك حرج فى التكليف و مشقّه .

ص: ٨٠

و كما أشرنا سابقاً فإن الآية الشريفة: **وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا**، تفيدنا أن الإصر كان محملاً على الأمم السابقيه ، و كانت الأمم مكلفه بما فيه الحرج و المشقه ، و قد استعرضنا بعض هذه التكاليف سابقاً . نعود للروايه . يقول الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله في تتمه قوله: **إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَعْطَى ذَلِكَ أُمَّتِي حَيْثُ يَقُولُ: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ وَ كَمَا قَلْنَا فَإِنَّ الْهَدَفَ مِنْ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ تَفْسِّرُ لَنَا الْآيَةَ حَيْثُ يَقُولُ الرَّسُولُ الْأَكْرَمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ «مِنْ ضَيْقٍ» وَ قَوْلَ الرَّسُولِ هَذَا نَاطِرٌ إِلَى الْآيَةِ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ يَعْنِي مِنْ ضَيْقٍ ، وَ سَنَصِلُ فِي مَا بَعْدَ إِلَى مَعَانِي هَذِهِ الْمَفْرَدَاتِ ، مِنْهَا كَلِمَةُ الْحَرْجِ ، وَ كَلِمَةُ الْعَسْرِ ، وَ الْإِصْرَ ، وَ تَضَافُ إِلَى هَذِهِ الْمَفْرَدَاتِ كَلِمَةُ الضَيْقِ هَذِهِ وَ الَّتِي جَاءَ مَفْسِّرُهُ لِلآيَةِ «مِنْ حَرْجٍ» . إِذْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ لَهَا دَلَالَةٌ تَامَّةٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، كَمَا أَنَّهَا تَبَيَّنُ الْاِمْتِنَانَ الْإِلَهِيَّ وَ الْعَنَائَةَ الرَّبَّائِيَّةَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ حَيْثُ رَفَعَ عَنْهَا الْحَرْجَ .**

### **الروايه الثالثه: موثقه أبي بصير**

من الروايات التي تدخل في هذا المضمار ، هي الروايه التي ينقلها صاحب الوسائل في أبواب الماء المطلق ، و هي روايه موثقه يرويها أبو بصير (1) . قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : «إننا نساغر فرّبما بُلينا من الغدير من المطر كان إلى جانب القرية» و قوله «بُلينا» بلحاظ العبارة التي تأتي بعدها و هي «فيكون فيه العذره و يبول فيه الصبي و تبول فيه الدّابه و تروث؟ فقال الإمام الصادق عليه السلام : «إن عرض في قلبك شيء فقل هكذا ، أو فافعل

ص: ٨١

---

(١-١) . الوسائل ١: ١٦٣ ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٩ .

هكذا ، أفرج الماء بيدك ثم توضأ فإن الدين ليس بمضيق ، لأن الله تبارك و تعالی يقول: ما جعل عليكم في الدين من حرج .  
و لسنا بصدد مورد الروايه و طبيعه السؤال و ما يريد السائل من وراء سؤاله هذا و طبيعه الجواب . فهذه المواضيع تبحث عاده  
في كتاب الطهاره و لكن ما نريد أن نبحثه هو قول الإمام عليه السلام : «لأن الدين ليس بمضيق» و استشهد عليه بآيه: ما جعل  
عليكم في الدين من حرج .يكفي هذا القدر بالنسبه لنا في مقام الاستدلال على قاعده نفى الحرج . أمّا من حيث فهم الروايه و  
إمكان وضوح عدّه نقاط ترتبط بقاعده نفى الحرج لا بدّ من مراجعه مورد الروايه و التعرّف على سؤال الراوى؟ فهل يراد بالسؤال  
أن الغدران التي ذكرتها الروايه ليست كراً ، بل هي ماء قليل ، و المسأله التي تبحثها الروايه هي ملاقاه الماء القليل بالنجاسه؟  
الظاهر أن الغدران من حيث المقدار تبلغ الكثر مع الأخذ بنظر الاعتبار مقدار الغدير ، فما ذا يريد السائل بسؤاله؟ .فهل كان السائل  
يحتمل أن الكثر مثل الماء القليل ينتجس بمجرد ملاقاه النجاسه؟ و لو لا ذيل الروايه لا يستطيع الإنسان أن يحتمل هذا المعنى . و  
هنا نتساءل: ما ذا جاء في نهايه السؤال حيث قال: «تبول الدابه و تروث»؟ و كما تعلمون فإنّ بول روث الدابه ليس نجساً ،  
فالحصان و الحمار و البقر التي ترد غدیر المطر غير نجسه من حيث البول و لا- الروث ، و لعلّ أبا بصير حكم على بول روث  
الدابه بالنجاسه نظراً لنجاسه عذره الإنسان و بول الصبي ، و من هنا عطف بول و روث الدابه على عذره و بول الإنسان و حكم  
بنجاسه الجميع ، و بناءً على ذلك طرح أبو بصير هذا السؤال و هو: هل ينجس ماء الكثر بملاقاه النجاسه؟ و لو كان هذا المعنى  
صحيحاً فليس من الصحيح عطف روث و بول الدابه على

عذره الإنسان و بول الصبي حيث نشاهد أنّ الإمام عليه السلام قرّر ذلك لأبي بصير ، و لم يقل له : إنّه ليس صحيحاً أن نعطف بعضهم على البعض الآخر ، لأنّ البعض نجس و البعض الآخر ليس نجساً . و من هنا يمكننا أن نلتمس مسلكاً جديداً في فهم الروايه ، و هو أن ننظر في إمكانيه أن يكون الراوى قد قصد شيئاً آخر بسؤاله هذا . أى أنّ أبا بصير لا يريد أن يستفهم هل الماء الكثر ينجس بملاقاته للنجاسه ، أو لا؟ خاصّه إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ أبا بصير من الرواه المعتمد عليهم ، و من المستبعد أن يسأل مثل هذا السؤال ، و لو كان السؤال : هل ينجس الماء القليل بالملاقاه ، أو لا؟ لقليل : إنّ هذه مسأله فقهيه اختلف فيها ، أمّا لو تنجس الماء بملاقاه الكثر ، فحينئذ لا يتمكّن الإنسان من تطهير أى شىء ، إذن من المستبعد جداً أن يسأل أبو بصير عن الماء الكثر هل ينجس بالملاقاه أو لا ينجس . لذا يبدو من الأفضل أن نقول: إنّ سؤاله عن القذاره العرفيه ، أى هل يمكن للمكلف أن يتوضأ بماء الغدير و هو يرى عذره الإنسان و روث الدابّه ، و يرى بأنّ عينه الصبي يتبول فيه؟ أى مع وجود مثل هذه القذاره العرفيه هل يصحّ الوضوء من ماء الغدير لأجل تحصيل الطهاره؟ و جواب الإمام عليه السلام بقوله: «إن عرض فى قلبك شىء» يشعرنا بأنّ المقصود من السؤال هو هذا المعنى . أى أنك قد يداخلك شىء فى قلبك من قبيل أنّ هذا الماء قذر و وسخ يحوى على عذره الإنسان و روث الدواب . فمع قذارته هل يصلح للوضوء؟ فيقول الإمام عليه السلام : أخرج الماء بيدك حتّى تذهب القذاره و يتجدد الماء . و السؤال المطروح هنا: هل يحقّ لنا أن نحمل السؤال على هذا المعنى . أو أن نقول بأنّ الروايه ناظره إلى انفعال و عدم انفعال الماء الكثر؟ ثمّ قال الإمام عليه السلام : «ثمّ توضأ ، فإنّ الدين ليس بمضيق ، ما جعل عليكم فى

الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ» و لكن آيه نفى الحرج هذه التي استشهاد بها الإمام عليه السلام يصعب التوفيق بينها و بين المعنى الذى حملنا السؤال عليه ، فَإِنَّ ذَلِكَ سَيُؤَدَّى بنا إلى القول بأن آيه : ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ و التي يفترض أن تكون محصوره فى دائره الأحكام الإلزاميه لا تتناسب مع هذا المعنى ، لأنَّ المستحب يتضمَّن جواز المخالفه ، كما أنَّ المكروه فى ذاته يتضمَّن جواز الارتكاب ، و بالتالى فإنَّ هذه الأحكام الشرعيه لا- تتناسب مع آيه الحرج . أقول: إذا أخذنا بهذا المعنى للروايه ، فإنَّ الآيه ستكون لها مدخلية فى ما يخصَّ المستحبات و المكروهات ، و لكن التزام هذا المعنى أولى من أن نحمل السؤال على أنه وارد فى خصوص انفعال ماء الكُرِّ و عدم انفعاله ، و من ثمَّ أفضل من القول بأنَّ استشهاد الإمام عليه السلام بالآيه الشريفه: ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ هو من باب أن ماء الكُرِّ لو تنجَّس بملاقاه النجاسه لاستلزم الحرج و المشقَّه ، و لذا جعل الله سبحانه و تعالى الماء الكُرِّ لا ينجس بملاقاه النجاسه . إنَّ هذا الفهم للروايه و للآيه يغير ما نُريد أن نستفيد من قاعده لا حرج فيما بعد ، لأننا نريد فيما بعد أن نستفيد من قاعده لا حرج مقابل الإطلاقات التى تثبت حكماً ما ، و ظاهر هذه الإطلاقات أنَّها تثبت الحكم سواء فى الموارد غير الحرجيه ، أو فى موارد الحرج ، إلَّا أنَّ قاعده (لا حرج) تدخل كدليل حاكم و مبين تقول: إنَّ هذا الدليل و إن كان يثبت الحكم فى موارد الحرج ، إلَّا أنَّه لا توجد إرادته جديده على ذلك ، فالدليل المطلق يشمل مورد الحرج ، أمَّا وظيفه قاعده الحرج تحديد الدليل ، و بالتالى تحديد دائره الحكم ، و من هنا فمن الأفضل أن نحمل الروايه على ذلك المعنى .

#### الزوايه الرابعه روايه محمد بن أبى نصر

#### اشاره

الثالثه نتطرَّق إلى روايه أخرى و هى آخر روايه فى هذا الباب ، و فيها جانب إضمار

و يتبين بقرينه كلمه «أن أبا جعفر» أنه هو الإمام هو الصادق عليه السلام ، قال: سألته عن الرجل يأتي السوق فيشترى جبّه فراء ، لا يدرى أ ذكيه هي أم غير ذكيه ، أ يُصلى فيها؟ فقال عليه السلام : «نعم ، ليس عليكم المسأله ، ثم يستشهد الإمام عليه السلام بالقول: إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إنّ الخوارج ضيّقوا على أنفسهم بجهالتهم ، إنّ الدين أوسع من ذلك» (١). الروايه هذه واضحه في سؤالها ، حيث لا- يوجد في السؤال أى غموض ، ولا- مجال للشكّ و التردد فيها فالسؤال هو عن جبّه فراء اشتراها أحدهم ، و يشكّ هل هي نجسه أو طاهره ، فهل له أن يصلّى فيها؟ و يجيبه الإمام عليه السلام : «لا مانع من ذلك ، ليس عليكم المسأله ، إنّ الدين أوسع من ذلك» لأنّ مقتضى القول أنه لو لا قاعده الحرج للزم التحقيق ، أى لو لم تكن قاعده الحرج ، و لو لم يكن الدين أوسع من ذلك لكان التحقيق أمراً لازماً؟ و السؤال الذى يرد هنا: ما هو الأساس فى لزوم التحقيق؟ هل أنّ لزوم التحقيق نابع من أنّ طهاره الثوب شرط صحّه الصلاه ، و على الإنسان أن يحرز هذا الشرط ، إذ أنّ وجود شرط داخل فى الواجب المفروض على المكلف يملى عليه أن يتأكد من تحقّقه ، و لا يكفى أن نشكّ فى ذلك ، فالشكّ فى الشرط لا يوجب الاكتفاء بما أوتى به مع الشكّ فى المشروط ، و من هنا فإنّ الطهاره شرطٌ لا- بدّ من إحرازه ، و الإمام يقول: «ليس عليكم المسأله» هذا من جانب . و من جانب آخر فإنّ إحراز الطهاره أمرٌ لازم فى تحقّق الصلاه ، فما الأصل الذى حلّ محلّ الشرط فى إحراز الطهاره و على أساسه قال الإمام عليه السلام : ليس عليكم المسأله؟

ص: ٨٥

هل استند الإمام في هذا إلى قاعده الطهاره للتخفيف من الكلفه و المشقّه المفروضه على الناس ، و لرفع الحرج و الضيق عن أفراد المجتمع الإسلامى ، هل هذا هو ما تعنيه الروايه؟ أ ليس من الواجب إحراز الشرط؟ نقول: إنّ قاعده الطهاره هى التى أحرزت الشرط ، لجريانها هنا ، و بعد أن استند عليه السلام إلى قاعده الطهاره ، قال عليه السلام : «ليس عليكم المسأله» ، و يمكن أن تعتبر هذا القول تتمّه لقاعده الطهاره ، لأنّ قاعده الطهاره لو أنّها جرت فى الشبهات الحكميه لكان لا بدّ من الفحص ، أمّا فى الشبهات الموضوعيه فلا- يلزم فيها الفحص . ففى الشبهات الموضوعيه إذا شك الإنسان فى طهاره ردائه ، لا يلزم أن يتفحص ، بل بمجرد أن يشكّ فى أنّ هذا نجس أو طاهر تجرى قاعده الطهاره ، فهل أنّ كلمه «نعم» تعنى الاستناد إلى قاعده الطهاره؟ و قوله ليس عليكم المسأله هو تتمّه قاعده الطهاره؟ و إذا صحّ ذلك فإنّ عبارته «إنّ الدين أوسع من ذلك» تبيّن الحكمه من قاعده الطهاره ، أى أنّ الإسلام إنّما أقرّ قاعده الطهاره لرفع الحرج و المشقّه من الناس ، و بذلك تكون علاقتها بقاعده لا حرج غير وثيقه .

### الروايه و سوق المسلمين

و بإمكاننا أن نوجّه عبارته «ليس عليكم المسأله» بشكل آخر ، و هو أنّ كلّ هذا الكلام هو فى السوق ، فقد جاء فى سؤال الراوى كلمه السوق ، و الظاهر أنّ المقصود بالسوق فى الروايه هو سوق المسلمين لا غير المسلمين ، و من هنا نقول:

بأنّ سوق المسلمين له حجّيته الشرعيّه و إمارته الشرعيّه ، و هذا يعنى أنّ قوله عليه السلام :

ليس عليكم المسأله ، لأنّه اشترى جبّه فراء من سوق المسلمين ، فحتّى لو كان البائع مشكوك فى أمره هل هو مسلم ، أو غير مسلم ، فلا شىء على المبتاع ، لأنّه اشترى سلعته من سوق المسلمين ، و مع كون السوق للمسلمين ، فلا حاجه



للتحقيق و التفحص ، حتى لو كان هناك من البياع و التجار من هم يهود أو نصارى ، إذن هل يصح لنا أن نقول بأنّ عبارة الإمام عليه السلام : «نعم ليس عليكم المسأله» تفيد هذا المعنى؟ و إذا صحّ هذا فإنّ عبارة «إنّ الدين أوسع من ذلك» أيضاً تدخل في هذا المضمار ، لأنّ سوق المسلمين أيضاً إذا لم نجعل له حجّيته و إمارته فسوقه المكلف في حرج و مشقّه. و بناءً على ما سبق ، فحتى لو حملنا الروايه على هذا المعنى الجديد ، مع ذلك لا يمكن أن نوجد علاقه بين الروايه و بين قاعده لا حرج و التي نحن بصددّها الآن ، لأنّ قاعده لا حرج وظيفتها أن تقف في وجه الإطلاقات التي من شأنها أن تثبت حكماً في جميع الحالات حتى في موارد الحرج و تنفي ذلك الحكم ، فلسان قاعده الحرج هو النفي و عدم الجعل و عدم ثبوت الحكم عند الحرج .

### الروايه و ذكاه الحيوان

و هناك احتمال ثالث يمكن على ضوءه أن نعطي للروايه معنى أفضل ، و أن نستفيد منها قاعده لا- حرج أيضاً ، و هو أنّ المكلف هنا قد شكّ في أنّ هذا الجلد طاهر أو غير طاهر ، و هذا الشكّ نجده عند الشيعة الإماميه ، أمّا أهل السنّه فهم يرون أنّه حتى الحيوان غير المذكّي يطهر بالدباغه . فبناءً على الاحتمال الثالث فإنّ الروايه لا تريد أن تنطرق إلى السوق ، و لا تريد أن تبين الحكمه من قاعده الطهاره ، و إنّما قد تريد أن تقول للمكلف : إنّك إذا شككت بأنّ جبه الفراء هذه طاهره أو غير طاهره فبالتالي أنت شاكّ بين أن يكون هذا الحيوان مذكّي أو غير مذكّي ، و الأصل هنا استصحاب عدم التذكيه ، و لا- يمكن للمكلف أن يترك استصحاب عدم التذكيه إلّا إذا تحقّق بنفسه و تيقّن من أنّ

الحيوان كان مُدَكِّي . و لو فرضنا أنّ المكلف تعيّن عليه التحقيق و التفحص نتيجة لاستصحاب عدم التذكية ، لاستلزم ذلك الحرج و المشقّة ، فمن الصعوبه التحقيق في هذا الأمر ، و ظاهر الروايه يشير إلى هذا المعنى حيث تقول: «ليس عليكم المسأله» ثمّ يعلّل مقبوليه هذه بأنّ «الدين ليس بمضيق» إشاره إلى سماحه الدين وسعته ، و لو لم يكن الدين متّسعا لوجب على المكلف المسأله . إذن ، لو كانت هناك ثمه مدخليه لقاعده الطهاره لانتفى المبرّر لقوله عليه السلام «ليس عليكم المسأله» ، و لو كان السوق مأخوذاً بنظر الاعتبار لما بقى هناك وجه لمثل هذا القول أيضاً . و هنا لقائل أن يقول: لما ذا كلّ هذا التأكيد على الصلاه بلا- فحصى و بدون أن ينتزع المكلف جبته؟ فمن الممكن أن لا- يسأل و لا- يفحص المكلف ، بل ينزع الجبّه حين حلول وقت الصلاه ، فالإشكال في لبس الجبّه عند الصلاه فقط ، أمّا خارج الصلاه فلا يوجد ثمه إشكال في ذلك ، و من هنا يتبيّن أنّ الروايه تفترض في نزع الجبّه الحرج و المشقّة ، و كأنّه هناك ضروره عرفيه في لبس الجبّه عند الصلاه ، و إذا قلنا بهذه الضروره العرفيه ، حينئذٍ يكون أصل الاستصحاب في عدم التذكيه جارياً ، ، و مع ذلك لا- يجب على المكلف أن يتحقّق من طهاره اللباس أو نجاسته إذا حملنا الروايه على هذا المعنى ، فإنّ قوله عليه السلام : «إنّ الدين أوسع من ذلك» يكون مناسباً لبحثنا هذا . و لا اريد أن أقول: إنّ الروايه تعنى هذا المعنى حقيقه ، و لكن ظهور الروايه يؤيّد هذا المعنى ، كما أنّه ليس من المستبعد أن تكون الروايه ناظره إلى مسأله السوق الإسلامى . أو أن تستند إلى قاعده الطهاره . و بالتالى هناك ثلاث احتمالات في هذه الروايه . الاحتمالين الأوّل و الثانى لا يرتبط بنا ، أمّا الاحتمال الثالث فهو يتعلّق بما نحن فيه . هذا آخر ما أوردناه بعنوان الدليل للقاعده ، و فيما ذكرناه منها غنى و كفايه ، و قد ادّعى المحقّق الآشثيانى تواتر الروايات على القاعده بالتواتر المعنوى .

و قد استدلّ على نفى الحرج بالإجماع ، فقد ادّعى صاحب الفصول تحقّق الإجماع عليه ، بل قيل: ادّعى عليه إجماع المسلمين . و لكنّ فيه - مضافاً إلى عدم اعتبار الإجماع المنقول - أنّه حكى عن صاحب الوسائل فى كتاب «الفصول المهمّه» بعد أن ذكر الروايات أنّه قال: إنّ نفى الحرج الذى دلّت عليه الروايات مجملٌ ، و القدر المتيقّن منه هو نفى التكليف بما لا- يطاق و بغير المقدور ، و أمّا غيره فجميع التكاليف الإلهيه مشتمله على الحرج و الضيق ، بل التكليف هو جعل الغير فى الكلفه و المشقّه (1) . و لا- يخفى أنّ التكليف بما لا- يطاق خارج عن مورد البحث فى قاعده الحرج ؛ لأنّه ممتنع عقلاً و لا يمكن حتّى بالنسبه إلى الموالى العرفيه فضلاً عن الحكيم على الإطلاق ، فلا- يكون صاحب الوسائل رحمه الله ممّن قال بنفى الحرج فى مورد البحث على نحو الموجه الجزئيه . و فى مقابله حكى عن بعض أساتيد الشيخ الأنصارى رحمه الله أنّه جعل قاعده الحرج من القواعد المسلّمه العقليه ، و لذا ادّعى استحاله تخصيصها ، لأنّ دليل العقل غير قابل للتخصيص . و هناك قول بأنّ القاعده حكم شرعى لا عقلى ، و لكنّها ممّا لم يردّ عليه التخصيص ، لوجود خصوصيه فيها توجب عدم التخصيص . و قول رابع بأنّ القاعده قد خصّصت فى كثير من الموارد ، و من القائلين بهذا القول الشيخ قدس سره ، بل زاد: إنّ القاعده المذكوره من جهه ورود التخصيص عليها فى كثير من الموارد بحيث يكون الخارج عن موردها أكثر من الباقي موهونه جداً .

و بعد فرض وجود هذا الاختلاف فى القاعده لا- معنى لكونها مجمع عليها بحيث كان الإجماع دليلاً مستقلاً مع قطع النظر عن الكتاب و السنّه ، فإنّ حجّيه الإجماع إنّما هى من جهه كشفه عن رأى المعصوم عليه السلام و من المعلوم أنّ مع ذلك الاختلاف لا- يكشف عن رأى المعصوم حتّى على نحو الموجه الجزئيه ، مع أنّ تحقّق الموجه الجزئيه لا- يجرى فيما هو المقصود من الاستدلال بالقاعده فى الموارد المختلفه . هذا ما يردّ عليه أولاً . و يردّ عليه ثانياً: أنّ الإجماع على فرض تحقّقه فى المقام لا يكون تعدياً ، بل يكون محتمل المدركيه ، لاحتمال استناد المجمعين إلى الأدلّه الموجوده فى المقام .

## دليل العقل

و هنا نصل إلى دليل العقل . نرى كيف يمكن الاستدلال بدليل العقل فى خصوص قاعده نفى الحرج؟ لو قلنا: إنّ قاعده نفى الحرج تشمل حتّى التكليف بما لا- يطاق ، عندئذٍ يمكننا القول بأنّ العقل له مدخله فى قاعده نفى الحرج على نحو الموجه الجزئيه ، و ذلك لأنّ العقل لا يجيز التكليف بما لا يطاق حتّى فى الموالى العرفيين . و أمّا إذا قلنا: إنّ القاعده لا تشمل التكليف بما لا يطاق استناداً إلى التفسير السابق الذى فسّرنا به الآيه الكريمه: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا فستواجهنا ثلاث مسائل ، لأنّ التكليف بما لا يطاق ممتنع عقلاً . أى أنّ المكلف لا يستطيع أن يأتى بالتكليف أبداً . كأن يريد المولى من المكلف أن يجمع بين الضدين ، فى حين أنّ الجمع بين الضدين لا يقرّ به العقل . إذن ، هذا التكليف مستحيل عقلاً . أمّا ما يأتى فى المرتبه الأقلّ منها ، و يصطلح عليها الامتناع العرفى من الناحيه العقليه لا يوجد أى دليل و برهان على امتناعه و لكنّه ممتنع عرفاً . و هذا ما فسّرنا به

قوله تعالى: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا حين استفدنا من الآيه الكريمه بقرينه ذيل الآيه من أن الله تبارك و تعالى لم يكلف هذه الأُمَّه و لا- حتى الأمم السابقه بالأُمور التي يعتبرها العرف ممّا لا يطاق. إذن ، فما تعارف عليه العرف بأنه لا يطاق هو أيضاً خارج عن قاعده نفى الحرج . و من هنا إذا أخرجنا هذه المسأله عن دائره البحث ستواجهنا مسائل من نوع آخر . هذه المسائل ليست ممتنعه ، لا عقلاً ، و لا عرفاً ، لكن فيها مشقّه و كلفه شديده ، نعبر عنها بالحرج . و سنبحث فيما بعد في دائره الحرج سعه و ضيقاً ، و سنناقش العناوين التي تطرقت إليها الآيات و الروايات في هذا المجال إن شاء الله ، و نقايس فيما بينها من حيث كون هذه العناوين تدخل في دائره واحده ، أو أنّ هناك ثمّة اختلاف و تباين فيما بينها .مجمل القول إنّ هذه القضايا غير ممتنعه ، لا عقلاً ، و لا عرفاً ، بل فيها مشقّه شديده ، كما يشاهد ذلك في بعض التكليف ، و هذا ما يدخل في دائره البحث ضمن قاعده نفى الحرج .

### الاستدلال بموارد التكليف بما لا يطاق

و هنا قد يتساءل البعض: هل بمقدورنا أن نستدلّ بالموارد التي تدخل ضمن عنوان التكليف بما لا يطاق على هذا القسم في البحث؟ و بذلك نعطي للمسأله بعداً عقلاً . هذه المسأله ليست مسأله عقليه ، و إنّما هي تعبدية . و الدليل على ذلك أن الأمم السابقه كان فيها هذا اللون من التكليف الحرجيّه ، و الآيه الشريفه تنصّ على ذلك حين تقول: وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا .

من التكليف التي كانت واجبه عليهم ، في حين أنّ هذه التكليف قد رفعت عن هذه الأُمَّه ، إذن ، فما يمتنع عادة و عرفاً خارج عن دائره بحثنا هذا .

و هنا نسال: هل من الممكن أن نطرح التكليف بما لا يطاق في هذا المجال كدليل عقلي؟ من هنا نرد على المحقق التراقي قدس سره - الذى قال فى كتاب «العوائد» من أن التكليف بما لا يطاق يدل على نحو الموجه الجزئيه على قاعده نفي الحرج - بأن التكليف بما لا يطاق لا علاقه له بنفي الحرج أبداً، فالاستدلال بالدليل العقلي المذكور تمسك بالدليل فى غير مورد (1). ويمكن تصوير دليل العقل بصوره اخرى، و هى أن نقول: بأن الدليل على قاعده نفي الحرج هو أننا لو لم نقل بهذه القاعده، يلزم عن ذلك اختلال النظام الموجود. و لا يمكننا أن نتصور بأن الله سبحانه و تعالى يقرّر بما هو من شأنه الإخلال بالنظام. و هذه المسأله فيها لزوم عقلي متعين على البارى تبارك و تعالى. و فى مقام الرد على هذا الاستدلال نسال: ما ذا يراد باختلال النظام؟ هل عاشت الأمم السابقه و التى لم توجد فى زمانها قاعده نفي الحرج، نوعاً من الاختلال فى النظام؟ و هل أن البارى جلّ و علا قد سبب خللاً فى النظام فى الأمم السابقه من خلال عدم طرحه لقاعده نفي الحرج آنذاك؟ ما هو ذاك الاختلال فى النظام الذى يحدث بسبب عدم القول بقاعده نفي الحرج؟ مع أن هذا الحرج - كما سيبحث فيما بعد إن شاء الله - حرج شخصى و ليس حرجاً نوعياً. فمثلاً، إذا سبب الصوم. حتى مع كونه واجباً متعيناً على كافه الناس.

فالفرد إذا وقع فى حرج بسبب الصوم. يسقط عنه الصوم. فهل من المتصور أن مثل هذا الحرج الشخصى سيسبب اختلالاً للنظام ما لم

ص: ٩٢

توجد هناك قاعده نفى الحرج هذه؟ و هل سيؤدى ذلك إلى التعارض مع الحكم العقلي؟ ليست هنا ارتباط بين نفى الحرج و اختلال النظام ، حتى يكون مستنداً للبعض من خلال ذلك أن يعطى للمسأله صبغه عقليه أو يجعلها قاعده عقليه . نعم ، يوجد هناك كلام للبعض فى خصوص هذا النوع من موارد الحرج ، لا فيما يخص التكليف بما لا يطاق العقلى أو العرفى ، مفاده أنّ أحد القواعد العقليه المسلم بها ، هى قاعده اللطف ، و خلاصه القول فى هذه القاعده هو أنّ على الله تعالى أن يقرب العبد من نفسه ، و يرشده و يهديه إليه ، كما أنّه يجب عليه سبحانه و تعالى أن يحذّر العبد من كلّ شيء يبعده عن ساحته المقدسه . من هنا نقول: إذا كان لدينا قاعده اللطف ، فهل بإمكاننا أن نطبقها بخصوص قاعده الحرج؟ بأن نقول: إنّ الله سبحانه و تعالى لو جعل تكاليفاً حرجيه حينئذٍ سيتخلى الناس عن هذه التكاليف و سيحاولون التهرب منها . لأنّ الناس لا يميلون إلى تأديه مثل هذه التكاليف ، و بالتالى فإن هذه التكاليف الشاقه سوف تبعّد الناس عن الله تبارك و تعالى . و هذا يتنافى مع قاعده اللطف . إذ ينبغى أن لا يكون هناك ما من شأنه إبعاد الناس عن ساحه القدسى الإلهيه . و الجواب على ذلك يتخلص فى النقاط التاليه: الأولى: إنّ التكاليف الحرجيه كانت موجوده فى السابق ، و لو كانت هذه القاعده عقليه فلا يمكن تخصيصها ، إذن وجود التكاليف الحرجيه فى الأمم السابقه دليل قاطع على عدم وجود قاعده عقليه فى هذا المجال . ثانياً: ليست المسأله بالشكل الذى تمّ تصويرها من خلال السؤال ، فالأمم السابقه هل كانت مجمعه على مخالفه التكاليف الحرجيه؟ أو أنّ حوزة التكاليف كانت كسائر التكاليف الأخرى ، تارة تطاع و تؤدى ، و تارة اخرى تُخالف . فلو أنّ

التكاليف الحرجية كانت تواجه من قبل كافة الناس بالمخالفه و العصيان لكان من الممكن أن نقبل الرأى الذى يقول بعقلانيته قاعده نفى الحرج . و لكننا نشاهد أنّ التكاليف الحرجية كسائر التكاليف الأخرى ، البعض يعمل بها ، لأنه إنسان متعبّد و مقيد ، و البعض الآخر يتركها ، لكونه إنسان غير ملتزم و غير متعبّد . فالإنسان غير الملتزم نراه لا يلتزم بأسهل التكاليف الإلهية الخاليه من أيّه مشقّه . و فى المقابل فإنّ الإنسان الملتزم و المتعبّد نراه مستعدّاً لأن يصوم سبعة عشر ساعه فى طقس حارّ قد تصل فيه الدرجه إلى خمسين درجه مئوية . إذن الأساس فى العمل بالتكاليف و عدم العمل التقوى و الالتزام ، ليس إلّا . و من هنا نصل إلى هذه النتيجة ، و هى أنّه لا- يوجد هناك دليل عقلى يمكن التعويل عليه فى هذه المسألة . و ما يدعى أن يكون دليلاً عقلياً إمّا أن يكون خارجاً عن قاعده نفى الحرج ، و إمّا أن يكون داخلًا فى حوزة قاعده نفى الحرج ، إلّا أنّه ناقص و غير تامّ . من هنا نخلص إلى هذه النتيجة ، و هى أنّ الدليل على قاعده نفى الحرج ينحصر فى خصوص الآيات و الروايات ، و أمّا الإجماع و العقل فلا يمكن أن نعتبرهما دليلاً مستقلاً .

## العناوين المختلفه للحرج

### إشاره

العناوين التى ذكرت فى مجموع الآيات و الروايات هى أربعه عناوين ، الحرج ، العسر ، الإصر ، الضيق . و عنوان الضيق نصّت عليه الروايات خاصّه .

و الآن لئرى هل يوجد هناك اختلاف بين هذه العناوين ، أو أنّها متساويه فى المفهوم و المعنى أو قل : متقاربه؟ و إذا كان هناك تباين بين هذه العناوين ، فما هى كيفيته هذا



التباين؟ و على فرض التباين ، كيف يكون الحكم؟ في البدايه يجب أن ندقق في معانى هذه العناوين خصوصاً عنوان الحرج ، باعتبار أن القاعده عزّفت بهذا العنوان .

## العنوان الأول: هو عنوان الحرج

### اشاره

. عزّف كبار أهل اللغة الحرج بما يلي: يقول الجوهري في كتاب الصحاح : - مكانٌ حرج: أى ضيق . فهنا أولاً جعل الحرج صفه للمكان ، ثم عزّفه بأن قال عنه: ضيق . و فى الحقيقه فإنّ الحرج أساساً يعنى الضيق كما أنّه فسّره بالإثم أيضاً . حيث يقول الجوهري فى الصحاح قد يستعمل كلمه الحرج بمعنى الإثم . و جاء فى القاموس ، الحرج: «المكان الضيق الكثير الشجر» و من هنا يمكن أن نستفيد من القاموس فائده جديده لم يشر إليها فى الصحاح ، و هى أنّ المعنى الأول للحرج أخذ فيه المكان . لأنّ عبارته الصحاح هى الحرج ، أى الضيق ، و أمّا القاموس فقد عزّف فيها الحرج قائلاً: المكان الضيق ، الكثير الشجر . و فى الحقيقه فإنّ هذا المعنى راجع إلى المعنى الأول . لأنّ المكان الذى يكثر فيه الشجر ، يكون ضيقاً . لأنّ كثره الشجر تعنى المسافه بين الأشجار متقاربه جداً ، و بالتالى فهذا يتضمّن حاله من الضيق . المعنى الثالث للحرج - الذى ينصّ عليه القاموس - هو الإثم . و هذا المعنى بنفسه قد اشير إليه فى الصحاح ، و يضيف ابن الأثير فى كتاب النهايه إضافه جديده على المعنيين المتقدمين فيقول: إنّ الحرج فى الأصل الضيق ، و يقع على الإثم و الحرج . إلّا أن المعنى الأصلي للكلمه هو الضيق ، و أمّا معنى الإثم و الحرام فهو ليس أصلاً ، ثمّ يقول: و قيل: الحرج ، أضيّق الضيق . أى لا مطلق الضيق ، بل الضيق الشديد . و محصّله أنّ للضيق عدّه مراتب ، أعلى هذه المراتب هى الحرج .

و ورد فى مجمع البحرين: أن ما جعلَ عَلَيكُمْ فى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ أى ما ضَيِّق . و هذا يعنى أنه فسِّر الحرج بالضيق . و لكن أرى أن تفسيره ب«ما ضَيِّق» يستقيم معه معنى الجملة . فيكون معنى الآية «ما ضَيِّق بأن يكلفكم ما لا طاقة لكم به و ما تعجزون عليه» و سبق و أن قلنا: إن العجز و عدم الطاقه ليس بمعنى الحرج .

لكن نعود فنقول: إن الأساس هو أنه فسِّر الحرج بالضيق و التضييق . بعد ذلك يورد صاحب مجمع البحرين قولاً يؤيد فيه ما جاء فى كتاب النهايه .

يقول صاحب مجمع البحرين: و فى كلام الشيخ على بن إبراهيم - و هو من الأدباء و اللغويين - الحرج الذى لا مدخل له ، و الضيقه ماله مدخل . إذن الضيق فيه مندوحه و مهرب ، و أما الحرج فلا مفر منه و لا مهرب . و ظاهر هذا الكلام ، أنه مرادف لما جاء فى النهايه من أن الحرج هو أضييق الضيق . و أدق ما ورد فى تفسير هذا الكلمه ، هو ما قاله الراغب الأصفهاني فى مفرداته ، - و هو من الكتب النفيسه جداً - من أن أصل الحرج و الحراج ، هو مجتمع الشئ و تصوّر منه ضيق بينها ، فليل للضييق حرج ، و للإثم حرج . إذن من هنا نفهم أن الحرج ليس بمعنى الضيق ، و لا - بمعنى الإثم ، بخلاف ما أورده صاحب النهايه إذ يقول: الحرج فى الأصل الضيق ، بل هو اجتماع أجزاء شئ واحد و حدوث تداخل و ترابط فيما بينهم . هذا الاجتماع هو ما يسمّى بالحرج . و يلزم عن حاله الاجتماع هذه الضيق . لأنّ الشئ إذا كانت أجزاءه متفرقه فلا ضيق ، و أما إذا تجمعت فى مكان واحد ، خاصّه إذا كان الشئ من قبيل السوائل التى لها تركيب خاص ، حينئذ فإن الاجتماع يستلزم الضيق . أى أن الأشياء تداخلت فيما بينها و ترابطت ، و من هنا عبر عن المعنى الحقيقى للحرج بأن قال: هو مجتمع الشئ - على حدّ تعبيره - و قوله تصوّر منه ، يعنى استلزم من حاله الاجتماع ضيق فيما بين الأجزاء .

و بذلك فهو يعطى لكلمه الحرج معنى لا نجده من أى من الكتب التى أشرنا إليها آنفاً . ثم يقول: فقيل للضيق حرج - أى أن استعمال كلمه الحرج فى معنى الضيق جاء فى رتبه متأخره - و للإثم حرج . أما استعمال كلمه الحرج فى معنى الإثم فقد ورد فى التفاسير . و الإثم أحد مصاديق الضيق . لأن الإثم يعنى أن هناك تقصير من قبل العبد تجاه المولى ، و بعبارة اخرى ، هناك مؤاخذة على العبد فى مقابل البارى تعالى ، و هذه المؤاخذة تعدّ ضيقاً على العبد و ضيقاً على العاصى . و حتى مع عصيان العبد و تمرده فإنّ الضيق متحقق . إذن الإثم أيضاً هو من مصاديق الضيق بالشكل الذى أشرنا إليه . و من جهة اخرى هناك بعض الآيات الكريمة التى يستفاد منها بأنّ الحرج بمعنى الضيق كما استفيد هذا المعنى من مفردات الراغب هذا . فالآية الكريمة تنصّ على ذلك حيث قال تعالى: وَ مَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ۗ هُنَا كَلِمَةُ «حَرَجًا» يَقْصِدُ بِهَا نَفْسَ الضَّيْقِ ، وَ لَا يَرَادُ بِهَا مَعْنَى آخَرَ . بل يمكن اعتباره نوعاً من الفنّ فى التعبير ، حيث ذكر كلمه «ضَيِّقًا» ابتداءً ثم قال «حَرَجًا» فالجمع بينهما فى هذه الآيه يمكن أن نسوقه كدليل على أنّ الحرج هو نفس الضيق ، و إلّا لا يمكن أن نتصوّر أنّ الآيه تريد أن تخطر فى الذهن معنيين مختلفين . و قد اختلف فى تفسير الآيه ، و خاصّه فى كيفية: يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ؟ و يمكن تصوّر هذا المعنى بأن نقول: إنّ كلّ من كان على صراط غير مستقيم ، و على غير الإسلام ، فإنّه يفتقد الاطمئنان و السكينه ، و هذا ما يظهر من قوله تعالى:

أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ۚ ۲ و القلب الذى يفتقد الطمأنينه و السكينه هو قلب

يعيش الضيق و الحرج . وطمأنينه القلب لا- تحصل إلما في ظل ذكر الله و الاعتقاد به و التوجه إليه في كآفه الأمور . و توجد هناك آيتان إذا جمعنا بينهما ، يمكن أن نتوصل من خلال ذلك أن الحرج هو بمعنى الضيق ، أحدهما قوله تعالى: فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَزَجٌ مِنْهُ ١ و كلمه «لا يكن» مثار للبحث ، هل أنها تفييد النهى ، أو الدعاء ، أو ما شابه ذلك؟ و هذا خارج عن دائره بحثنا . و أما ما نحن بصدد بحثه هو أن الله سبحانه و تعالى يخاطب رسوله من جهه بقوله: فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَزَجٌ مِنْهُ ٢ و من جهه اخرى يقول في آيه أخرى: أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ فَشَرَحَ الصَّادِرَ هَذَا فِي مَقَابِلِ ذَلِكَ الْحَرْجِ . فالشرح هو التوسيع و الإناره ، إذن لو أخذنا الآيتين معاً بنظر الاعتبار ، حينئذ يمكن أن نستفيد من القرآن أيضاً على أن الحرج هو بمعنى الضيق . و هناك آيات اخرى فيها كلمه الحرج . من قبيل قوله تعالى: لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ٣ . و قد فسّر البعض «الحرج» هنا بالإثم ، أى ليس على المريض إثم ، و ليس على الأعمى إثم . فى حين أنه لا داعى لأن نفسّر الحرج بالإثم . فلو قلنا فى خصوص هذه الآيات أن الحرج يعنى الضيق ، فيلزم عن ذلك أن نفس قوله تعالى: وَ لَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ بآن المريض و المجنون لا ضيق عليهما ، و لا يناط بها ما من شأنه أن يشكّل صعباً عليهما . لأن كلّ يتحمّل بقدره . فالأعرج لكونه أعرج ينبغى أن نلاحظ ما هو ضيق بالنسبه إليه و ما هو ليس بضيق . و من هنا يتضح أن قوله

تعالى: وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ بِمَعْنَى أَنَّ الْأَعْرَجَ بِمَا هُوَ أَعْرَجٌ لَا ضَيْقٌ عَلَيْهِ ، و كما قلنا فقد فسّروا الحرج هنا بالإثم . و هو من مصاديق الضيق أيضاً . و لا داعى أن نفسّر هذه الآيات بالإثم . بل يكفى فى ذلك أن نفسّر الحرج بالضيق ، لأنه معنى عام للحرج الذى صرح به القرآن الكريم .

### الاستدلال بالروايات

و يمكن الاستدلال على ما قلناه بالروايات التى سبق و إن استعرضناها . منها الرواية التى استشهد فيها المعصوم بالآيه الكريمه: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ ثُمَّ فَسَّرَهَا مباشرة بأن قال عليه السلام : أى من ضيق . و هناك روايه اخرى لم تفسّر الآيه ، لكن يمكن أن نستفيد منها ذلك المعنى بقريته استشهد الامام عليه السلام بالآيه ، فقد جاء فى روايه أبى بصير أن الإمام عليه السلام قال مستطرداً : فَإِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِمَضِيقٍ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ ، فقوله: إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِمَضِيقٍ ، و استشهاده بالآيه: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَرْجَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى الضَّيْقِ . و ذلك لأنّ قوله عليه السلام : «إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِمَضِيقٍ» ، إنّما يستند إلى الآيه الكريمه: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ . إذن ، أقوال اللغويين ، و الروايات ، و القرآن الكريم كما فى قوله تعالى: يَجْعَلُ صِدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا جَمِيعًا تشير إلى أن الحرج يعنى الضيق . فلا مجال للشكّ فى أنّ الحرج هو تعبير آخر للضيق .

### الحرج و الإصر

أحد العناوين التى ورد فى القرآن الكريم ، هو عنوان الإصر . كما فى قوله

تعالى: وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۖ فَمَا هُوَ مَعْنَى الْإِصْرِ؟ يَقُولُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ فِي مَعْنَى الْإِصْرِ: أَصْرُهُ حَبْسُهُ ، أَيْ أَنَّ الْإِصْرَ بِمَعْنَى الْحَبْسِ . وَيَقُولُ أَيْضًا فِي مَعْنَى الْإِصْرِ: وَأَصْرَتِ الشَّيْءُ إِصْرًا كَسْرَتَهُ . ثُمَّ يَقُولُ:

وَالْإِصْرُ الْعَهْدُ ، وَالْإِصْرُ الذَّنْبُ ، وَالْإِصْرُ الثَّقَلُ . وَيَقُولُ صَاحِبُ النِّهَايَةِ: الْإِصْرُ الْإِثْمُ وَالْعُقُوبَةُ ، وَأَصْلُهُ مِنَ الضِّيقِ وَالْحَبْسِ . وَيَرْجِعُهُ إِلَى الضِّيقِ ، وَيَتَّضِحُ مِنْ أَقْوَالِ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ لَفْظَ الْإِصْرِ نَوْعًا مَا يَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْحَبْسِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ الْحَبْسُ يَسْتَلْزِمُ الضِّيقَ وَالشَّدَّةَ . وَلِذَلِكَ أَخَذَ فِي الْإِصْرِ مَعْنَى الْحَبْسِ ، وَقَوْلُهُ فِي الصَّحَاحِ:

وَأَصْلُهُ مِنَ الضِّيقِ وَالْحَبْسِ ، فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِصْرَ يَعُودُ فِي مَعْنَاهُ إِلَى الضِّيقِ . وَجَاءَ فِي الْقَامُوسِ: الْإِصْرُ بِالْكَسْرِ ، الْعَهْدُ . إِذَنْ مَا هِيَ خُصُوصِيَّةُ الْعَهْدِ؟ نَقُولُ: إِنَّ الْعَهْدَ بِمَوْجِبِ الْعَقْلِ يَسْتَلْزِمُ الْوَفَاءَ . أَيْ أَنَّهُ يُوَاجِهُ الْإِنْسَانَ ضِغْطًا وَضِيقًا .

فَالْإِنْسَانُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ تَعَهَّدَ بِشَيْءٍ ، فَهُوَ حَرٌّ ، وَلَا يَوْجَدُ هُنَاكَ ضِيقًا وَلَا ضِغْطَاتٍ مَسْلُطَةً عَلَيْهِ . وَكَفَّهَ إِذَا أَبْرَمَ عَهْدًا مَعِينًا ، حِينَئِذٍ سَيَعِيشُ ضِيقًا مَعِينًا . وَهَذَا يَتَّضِحُ لَدَيْنَا أَنَّ الْعَهْدَ لَمَّا كَانَ مُسْتَلْزِمًا لِشَيْءٍ مِنَ الضِّيقِ وَالضِّغْطِ ، لِذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْإِصْرِ . وَيَصْدُقُ هَذَا الْقَوْلُ فِي خُصُوصِ الذَّنْبِ أَيْضًا ، فَالذَّنْبُ يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ فِي ضِيقٍ وَشَدَّةٍ . أَمَّا الثَّقَلُ ، فَتَارَةً يَلْحَظُ بِهِ نَفْسَ مَسْمَى الثَّقَلِ ، وَآخَرَى يَلْحَظُ مَا يَلْزِمُ عَنِ الثَّقَلِ ، وَهُوَ الضِّيقُ ، إِذَنْ ، فَالْمَلَائِكَةُ وَاحِدٌ وَهُوَ الضِّيقُ . وَيَسْتَعْمَلُ الْإِصْرَ لِمَعْنَى الْعَهْدِ وَالدَّيْنِ وَالثَّقَلِ ، إِلَّا أَنَّهُ عَادَهُ مَا يَسْتَعْمَلُ الْإِصْرَ بِمَعْنَى الْحَبْسِ . يَقُولُ الرَّاعِبُ فِي

المفردات: الإصر عقد الشيء و حبسه بقره . أى أنه يسلب الاختيار على الشيء . و من البديهي أن مثل هذا العقد أو الحبس يستلزم الضيق . ثم يقول: و المأصر و المأصد كلاهما بمعنى حبس السفينه ، أى العمل على ربط فيها السفينه بالقرب من السواحل . فالمحبس هو المكان الذى تعاق فيها حركه السفينه ، و يضيق عليها بأن لا تعطى مجالاً لأن تميل إلى هنا و هناك . بعد ذلك يورد الراغب قوله تعالى: وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ۚ يَقُولُ: إصْرهم أى الأمور التى تثبتهم و تقيدهم عن الجزاء و الوصول إلى الثواب ، ثم يقول: و على ذلك - أى على نفس المعنى - الآية الكريمة: وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا . و ورد فى مجمع البحرين: أن أصل الإصر الضيق و الحبس ، و إنما ذكر الحبس لاشتماله على معنى الضيق . يقال أصره بإصره ، إذا ضيق عليه و حبسه . يقال للثقل إصراً لأنه يأصر صاحبه عن الحركه ، أى ما يمنع الإنسان عن الحركه و يجعله فى ضيق ، ثم يقول : إن قوله تعالى: وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ هو مثل لثقل تكليفهم ، التكليف الذى كان عليهم و الذى كان على الأمم قبلهم . فهذه التكاليف كانت ثقله بالنسبه إليهم و كانت تسبب لهم ضيقاً و شدة . و لذلك كان من بركات رسول الله صلى الله عليه و آله على الأمة الإسلاميه أن يضع عنهم إصرهم . و ما لاحظناه هنا هو أن الإصر فى الحقيقه معناه الضيق . إذن نحن لم نتوصل بعد إلى الفرق بين العناوين الثلاثه: الضيق ، و الحرج ، و الإصر . فالحرج فسّر بالضيق . و الإصر أيضاً و إن كان قد أخذ فيه معنى الحبس ، إلا أنه استعمل بهذا المعنى لكونه يفيد معنى الضيق .

**و أما العنوان الأخير ، و هو عنوان العسر ،**

**اشاره**

فقد ورد فى الآية الكريمة: يُرِيدُ اللَّهُ

ص: ١٠١

بِكُمُ الْيُسْرِ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ١ جاء في النهاية: أنه ضد اليسر ، و هو الضيق و الشده و الصعوبه ، و كما هو واضح فإن هذه المعاني الثلاثه تعطى معنى واحد عبر عنه بتعابير شتى . و ورد في القاموس: العسر بالضم ضد اليسر ، و تعسر عليه الأمر ، و تعاسر و استعسر ، اشتد و التوى ، الشده و الالتواء هو تعبير آخر عن الضيق ، بدليل أن صاحب النهاية أورد الضيق و الشده معاً ، و في القاموس قال: اشتد و التوى و يوم عسر ، أى شديداً أو شوماً . إنما جاء بالشوم بلحاظ ما يرافقه من شده . فالشوم عادةً يلازمه مصيبه ما و شده عبر عنها بالعسر . و هنا نرى أن هذا العنوان هو الآخر يرادف الضيق . و ورد في المفردات - و هو برأى من أدق الكتب اللغويه - : أعسر فلان ، أى ضاق فلان ، و تعاسرا القوم طلبوا تعسير الأمر . و يوم عسير يتعصب فيه الأمر . ثم بعد أن أتى بلفظ يتعصب . قال بعدها مباشرة: ضاق: تعصب فيه الأمر ، من هنا نجد أن صاحب النهاية استعمل الضيق و الشده و الصعوبه التي عبر عنها في المفردات بالقول «يتعصب فيه الأمر» في رديف واحد . إذن ، فما يفهم من اللغه أن عنوان الحرج ، و عنوان الإصر ، و عنوان العسر كلها بمعنى واحد ، و هو الضيق ، و الضيق هو الرتبة العليا من الصعوبه و الشده و ما شابه ذلك . و كما لاحظتم في ما سبق فإن هناك جملة من الروايات فسّرت الحرج في الآيه الكريمه بالضيق . لكن المحقق التراقي قدس سره في كتابه «العوائد» يرى أن العسر في قوله تعالى:

وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ هو أعم من الضيق ، و النسبه بين الضيق و العسر هي العموم



و الخصوص المطلق ، و كل ضيق يمكن أن نقول عنه أنه عسر ، و لكن كل عسر لا ينطبق عليه أنه ضيق . و هناك مصاديق في العسر ، لا ينطبق عليها الضيق ، ثم يورد عدّه أمثله في هذا المجال (1) ، فيقول: لو أنّ مولى من الموالى كان له عبد ، و أجبر هذا المولى عبده على تناول دواء كريبه . و لنفرض أن هذا الدواء كريبه بدرجة أنه لا يوجد هناك انسان يرغب في تناوله . هنا يتحقّق عنوان العسر ، فيقال : إنّ المولى أجبر العبد على القيام بعمل شاقّ . و لكن في نفس الوقت ، لا يعبر عنه بأنه ضيق عليه ، فلا يقال: إنّ المولى ضيق عليه بسبب شرب هذا الدواء . و مثال آخر: لو فرضنا أن هناك شخصاً يقوى على حمل مائه كيلوغرام من الثقل ، و ليس بمقدوره أن يحمل أكثر من هذا الثقل ، فلو اعطى لهذا الشخص حمولة بوزن تسعين كيلو على أن يحملها مسافه فرسخ واحد . هذا العمل على حدّ تعبير المرحوم النراقي قدس سره هو عمل شاقّ . و لكن لو تكرّر هذا العمل منه ، بأن يقال له:

عليك أن تحمل هذا القدر من الثقل إلى المكان الفلاني يومياً . هذا التكرار للعمل يبدّل حاله العسر الذي كان عليها إلى ضيق . هنا يقال عنه: إنّ الأمر قد ضيق عليه . من هنا يتضح لدينا أنّ هناك فرق بين العسر و الضيق . ما هو الملاك الذي استند عليه في هذا المثال؟ هل هو اللغه أم العرف؟ فإذا كان الملاك في الاختلاف المفروض هو اللغه ، فهذا ما أجبننا عنه في خلال نقلنا لآراء كبار اللغويين . حيث لاحظنا أنّ الراغب في مفرداته يصرح بأنّ قوله : أعسر فلان ، نحو أضاق ، أى مثل أضاق فلان . و هنا لا يقصد أنّ هناك مماثله أدبيّه و لغويه . إنّما هذه المماثله هي مماثله معنويّه . فقوله : أعسر فلان نحو أضاق ، أى مثل أضاق في المعنى ، يعنى أنّ معنى أعسر هو نفس معنى أضاق ، فلو كان الملاك هو اللغه ، فإنّ تتبع أقوال

ص: ١٠٣

اللغويين و التدقيق فى تعبيراتهم يؤكد لنا أنه لا يوجد هناك فرق بين العسر و الضيق ، و العسر لا يكون أعم من الضيق .

### معنى العسر فى العرف العام

إذا قلتم أنّ الملاك فى ذلك هو العرف العام ، وفى حال مخالفه العرف العام للغة ، ينبغى أن نحمل ألفاظ الكتاب و السنّه على العرف العام ، بدليل أن الناس هم المخاطبون ، و أن الحديث إنّما يدور مع الناس . بناءً على ذلك ، إذا حصل هناك اختلاف بين اللغة و بين العرف ، أى بين الفهم اللغوى و الفهم العرفى ، فالملاك هو العرف . و العرف العام فى خصوص هذا المورد يرى أن العسر أعم من الضيق . و فى معرض الرد على هذا الاستدلال نشير إلى نقطتين هامتين: النقطة الأولى: إن التعبير باليسر و العسر فى الآيه الشريفة جاء فى سياق الحديث عن الصوم . حين ابتدأت الآيه بالكلام عن الصوم و هو قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، و ورد فى تتمه الآيه: وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ١ و قلنا سابقاً فى تفسير هذه الآيه ، أنّ قوله يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ إنّما هو لبيان الحكم الإثباتى ، أى الجانب الإثباتى فى الآيه ، و أمّا قوله وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ فهو بيان لجانب النفى الذى يتضمّنه الحكم الشرعى . بعبارة أوضح: إنّهُ إشارة إلى المريض و المسافر ، و أنّ الله سبحانه و تعالى أراد أن يعامل عدم إيجابه للصوم فى شهر رمضان على المريض و المسافر بأن قال:

وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ، و أمّا قوله: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ فهل المقصود منه أن

يكون عله لتعين وجوب الصوم في شهر رمضان على غير المريض و المسافر . أو أنه عله في وجوب الصوم في عدّه أيام اخر على المريض و المسافر ، أو أنه يمكن أن يكون تعليلاً للموردين معاً ، أو أنّ الصحيح هو أن نقول بأنّ هذا القسم من الآيه:

وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ لَا علاقته له بأصل الصوم ، و إنّما سيقّت العبارة للتأكيد على فَعِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . و نلاحظ أنّ الآيه بعد أن صرّحت بأنّ المريض و المسافر عليهما أن يصوما في وقت آخر ، قالت: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ . فالآيه الكريمة ربطت بين اليسر و بين وجوب الصوم في الأيام الأخر . و سواء قلنا بأنّ قوله تعالى: وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ناظره إلى وجوب الصوم مطلقاً في رمضان لغير المريض و المسافر ، و في غير رمضان للمريض و المسافر ، أو أنّ العبارة جاءت في خصوص وجوب الصوم على المريض و المسافر في عدّه من أيام اخر ، فإنّ هذا القسم في الآيه: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ إنّما جيء به للتعبير عن وجوب الصوم في شهر ما ، فهذا يسر في قبال العسر . فالعسر هنا هل يمكن أن يكون بمعنى غير معنى الضيق؟ و إذا قلنا ، أنّ أقلّ صعوبه و شدّه تسمّى عسر ، فأين يتحقّق اليسر الذي تشير إليه الآيه؟ بناءً على ذلك ، إذا أردنا أن نطرح مسأله العرف و نقول بأنّ الآيه ناظره إلى العرف ، فلا بدّ أن ندقّق لنرى في أيّ مورد صرف الله سبحانه و تعالى كلمه اليسر ، و جعل العسر في قبال اليسر؟ نقول: أوّلاً: إنّ نفس الآيه تشير إلى ذلك المعنى ، حتّى لو لم يكن للغه في هذا المجال أيّ رأى ، و لم تتعرّض إلى هذا المعنى ، بل إنّ نفس قوله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ كفيل بحلّ المسأله . فقد عبر عن وجوب الصوم في شهر رمضان باليسر، مع أنّه أشكل و أعسر من حمل تسعين كيلو مع القدره على حمل مائه كيلو.

ثانياً: عرفنا فى خلال الروايات و اللغة أنّ الحرج بمعنى الضيق ، و قوله تعالى:

وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ، إنّما هو بصدد بيان مسأله الضيق . و بناءً على ما قيل من أنّ العسر أعمّ من الضيق ، ، فإنّ الآيه الكريمه و لا يُريدُ بِكُمْ العُسْرَ ناظره إلى معنى أوسع و أعمّ ، فيشمل الضيق ، كما أنه يشمل غيره من الموارد من مصاديق العسر . أى أنّ عنوان نفى العسر - إن صحّ التعبير - أعمّ من عنوان نفى الحرج . و بناءً على ذلك قد يرى البعض وجاهه الرأى الذى أشار إليه المرحوم الميرزا الآشتيانى قدس سره من أنّ الآيتين لا تنافى بينهما . فكلا الآيتين جاءتا بصيغه النفى من دون أن تكن هناك منافاه بين الآيتين ، و كأنّ الآيتين قد جاءتا بصيغه الإثبات . كما أنّه لا يمكن حمل أحدهما على الأخرى ، لأنّه لا توجه هناك آيه مقيدّه و اخرى مطلقه . و لما لم يكن هناك تنافٍ بين الآيتين ، أمكن أن نقول : إن آيه: وَ لا يُريدُ بِكُمْ العُسْرَ أعمّ من الآيه الأخرى . و بعبارة اخرى : إنّ قاعده نفى العسر أعمّ من قاعده نفى الحرج . و لنا أن نقول: إنّّه ليس ممكناً أن نتوصّل إلى هذه النتيجة . لأنّ فى بحث المطلق و المقيد ، عند ما يكون هناك توافق من حيث الإثبات و النفى ، قال الأصحاب إنّهُ حتّى لو استفدنا وحده الحكم من طريق وحده السبب فهذا من قبيل حمل المطلق على المقيد . فمثلاً إذا كان هناك دليل مفاده: إن ظاهرت فأعتق رقبه ، و وجد دليل آخر فحواه: إن ظاهرت فأعتق رقبه مؤمنه . فهنا وحده السبب - و هو الظهار - تكشف عن أنّ الحكم هنا واحد لا أكثر ، و الحكم الواحد لا يكون مقيداً و مطلقاً فى آنٍ واحد . إذن لا بدّ لنا أن نحمل المطلق على المقيد . و حتّى لو استفدنا وحده الحكم من

الخارج ، فهذا لا يغيّر حكم المسأله . و بناءً على ما تقدّم فى باب المطلق و المقيد نقول: إنّ القرآن الكريم يستعمل تعبيرات شتى فى بيان مقصوده ، و هذا ما نجده فى الآيات التى استعرضناها سابقاً و التى تشكّل محور بحثنا هذا . و هى قوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَ لَا- يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَ لَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا فجميع هذه الآيات تستهدف معنى واحد ، و بناءً على ذلك و حتّى لو سلّمنا بأنّ العسر أعمّ من الضيق ، لا بدّ و أن نأخذ بالمقيد ، لأننا نعلم أنّه لا توجد لدينا مسألتان ، مسأله نفى العسر و مسأله نفى الحرج ، و إنّما هناك مسأله واحده عبر عنها بتعبيرات مختلفه . و من هنا يتعيّن علينا أن نأخذ بالقدر المتيقّن ، و هو الحرج و الضيق . فالقاعده سواء عبّرت عنها بقاعده الحرج ، أو نفى العسر ، أو قاعده نفى الإصر - عبر عنها بما شئت - إنّما مدار البحث فيها هو الضيق .

## مفاد القاعده

### نسبه قاعده لا حرج إلى (قاعده لا ضرر):

#### إشاره

بعد ما تبينّ ثبوت قاعده «لا حرج» فى الجملة و المراد من العناوين المذكوره فى خطاباتنا لا بدّ لنا من البحث فى مفاد القاعده و أنّه هل يجرى فيها الاختلاف الواقع فى مفاد قاعده لا ضرر أو لا يجرى و نقايس بين قاعده لا حرج و قاعده لا ضرر . خاصّه إذا عرفنا أنّ هناك احتمالات متعدّده تطرح فى قاعده لا ضرر ، لنرى هل أنّ قاعده لا حرج هى مثل قاعده لا ضرر . أى أنّها غير محدّده المعنى . أو أنّ قاعده لا حرج لها معنىّ محدّد ، و لا تحتلّ وجوه و احتمالات متعدّده كما هو الحال بالنسبه لقاعده لا ضرر؟! و لكى تتّضح عمليّه المقايسه بين القاعدتين لا بدّ من إشاره سريعه للمعانى المختلفه فى قاعده لا ضرر .

توجد هناك أربعة آراء مهمّة في خصوص هذه القاعدة . و تبحث هذه الآراء في كلمة «لا» الموجوده في العبارة «لا ضرر و لا ضرار في الإسلام» هل هي «لا» نافية ، أو هي ناهية؟ هناك رأيان من هذه الأربعة يذهبان إلى أنّ «لا» هذه تفيد النفي ، أحد هذين الرأيين هو للشيخ الأنصاري أعلى الله مقامه (١) ، و الآخر للمرحوم المحقق الخراساني قدس سره في كتاب الكفاية (٢). و أمّا الرأيان الآخران فمفادهما: أنّ «لا» تفيد النهي . أحدهما للمرحوم شيخ الشريعة الأصفهاني قدس سره و الآخر لسيدنا الأستاذ الإمام الخميني قدس سره ، و هناك آراء اخرى في هذا المضمار ليست ذات أهميّه . يقول الشيخ الأنصاري قدس سره في كتابه الرسائل: إنّ عبارة «لا ضرر» تفيد الإخبار «ذلك لأنّ النفي يفيد الإخبار» و معناها أنّه لا ضرر في الإسلام . فالمعنى أنّه لم يجعل في الإسلام حكماً يوجب تحقّق الضرر ، بل إنّ الشيخ يتوسّع في ذلك فيقول: إنّ عبارة «لا ضرر» تفيد عدم الحكم أيضاً ، و تخبر عنه في حال كون عدم الحكم موجباً للضرر أو يساعد على الضرر . أى أنها تنفي عدم الحكم . و مثال ذلك لو فرضنا أن الضوء أصبح مضرّاً بتمام معنى الضرر . و لنفرض أنّ فيه ضرراً مالى ، كأن يقال لشخص ما: أعطنا مليون تومان لنعطيك ماءً تتوضأ به ، فلو باع جميع ما لديه لما تمكّن من أن يوفّر هذا القدر في المال . فيلزم وجوب الضوء على هذا الشخص الضرر التام . و أمّا المثال على عدم الحكم ، يفرض الشيخ الأنصاري قدس سره هذا الفرض ، و هو أنّه لو لم يكن هناك في الإسلام خيار باسم خيار الغبن ، فإنّ عدم جعل الخيار هذا

ص: ١٠٨

١-١) . فرائد الاصول ٢ : ٤٦٠ .

٢-٢) . كفاية الاصول : ٣٨١ .

بالنسبة للمغبون في المعامله يكون ضرورياً . هنا بناءً على قاعده لا ضرر ، يثبت الخيار . إذن ، رأى الشيخ الأنصارى قدس سره هو أن ما يأتي بعد «لا» النافيه هو صيغه للحكم المحذوف ، أى أن «لا ضرر» تعنى لا حكماً ضرورياً ، لا عدم الحكم الضررى ، أى لا يمكن أن ينتفى الحكم إذا كان انتفاؤه ضرورياً . ثم يفسر قاعده «لا ضرر» بالمعنى التالى: و هو أنكم أينما وجدتم حكماً يستلزم الضرر ، فلا بد أن تستدلوا بالقاعده بأنه لا وجود لهذا الحكم ، وإذا رأيتم أن عدم الحكم ، أى انتفاء الحكم يستدعى الضرر فلا بد و أن تحكموا استناداً إلى القاعده أن عدم الحكم غير متحقق ، بل إن هناك حكماً قد تحقق .

## النفي الحقيقى و الادعاءى

و يتفق المرحوم المحقق الآخوند قدس سره فى كتابه «الكفايه» مع المحقق الشيخ الأنصارى قدس سره فى أن «لا» هنا ، نافيه ، و لكنّه يفسر العبارة بطريقه متفاوتة فيقول:

لدينا استعمالات كثيره تشبه إلى حدّ ما عبارته «لا ضرر فى الإسلام» و هذه الاستعمالات على نوعين: البعض منها على نحو الحقيقه ، و البعض الآخر مبتنيه على الادعاء و الزعم ليس إلماً . فمثلاً إذا لم يكن هناك رجلٌ فى الدار و أردت أن تخبر عن ذلك فتقول: لا رجل فى الدار . هنا أنت تنفى حقيقه كون رجلٍ فى الدار . و نفي الحقيقه هذا «على حدّ تعبير المرحوم الآخوند قدس سره» إنّما يبيّن على نحو الحقيقه . فعند ما لا يكون هناك رجلٌ فى الدار ، و أردت الإخبار عن ذلك بقولك «لا رجل فى الدار» هنا نفيت الرجوليه فى الدار على نحو الحقيقه ، و ليس على نحو الزعم و الادعاء . و لكن هناك استعمالات من نوع آخر ظاهرها نفي الحقيقه ، و لكن بعد النظر و الإمعان نرى أن نفي الحقيقه فى هذه الاستعمالات ليس على نحو الحقيقه و إنّما على

نحو الادعاء . و مثال ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام : «يا أشباه الرجال و لا رجال» (١). فهنا الإمام عليه السلام ينفي عنوان الرجال و حقيقه الرجال . و لكن هذا النفي لا على نحو الحقيقه ، بل على نحو الادعاء . أى أنه إذا وجد هناك رجال ، و لكن لم يلمس فيهم خصال الرجال ، من قبيل الحميه و الغيره و الشهامه و الشجاعه ، حينئذ يمكن أن يقال على نحو الادعاء «لا رجال» لا على نحو الحقيقه . يقول المرحوم الآخوند قدس سره :

إنّ عباره «لا ضرر فى الإسلام» هى من قبيل قول الإمام عليه السلام «لا رجال» فالإسلام يريد أن يبين هذه الحقيقه ، و هى أنّ الآثار و الصفات المترتبه فى الموارد الضرريّه «هنا يقع المرحوم فى مغالطه و لسنا هنا بصدد بيان هذه المغالطه» من قبيل الوضوء الضررى و الغسل الضررى تنتفى ، و حينئذ لا يبقى هناك وضوء و لا غسل . أى أنّ الوضوء إذا خرج عن كونه حكماً و انتفت منه صفة المقدميه للواجب لا يعدّ وضوءاً . و بعباره اخرى: الوضوء مع احتمال الضرر ليس بوضوء . لانعدام آثار الوضوء من قبيل الوجوب و المقدميه للصلاه . و نلاحظ على المرحوم المحقق الآخوند قدس سره بالإضافة إلى مغالطته ، أنه يرى أنّ الآثار و الصفات المترتبه على الموارد الضرريّه تنتفى بقاعده لا ضرر . فوجوب الوضوء مثلاً ، إذا كان ضررياً فإنّ قاعده لا ضرر تأتي و تنفى هذا الوجوب كمقدمه للصلاه . إذن ، فى الحقيقه هو يفسّر «لا» بأنّها نافية ، و لكنّه لا يوجّه النفي إلى الحكم مباشرة ، بل يوجّه حكم النفي باتجاه الموضوع الضررى و يقول: إنّ حقيقه هذا الموضوع منتفيه ، أى ينفى ماهية الوضوء باعتبار أنّ الوضوء الضررى لا يتحقّق فيه آثار و صفات الوضوء .

ص: ١١٠

---

١-١) . كفايه الاصول : ٣٨١ . و راجع نهج البلاغه ، الخطبه : ٢٧ .



إلى هنا تنتهى من بيان رأى هذين العلمين ، و ننتقل الآن إلى من قال بأنّ «لا» فى قاعده لا ضرر تفيد النهى .

### رأى الشيخ الشريعة المحقق الأصفهاني قدس سره :

و لشيخ الشريعة المحقق الأصفهاني قدس سره فى هذا المضممار كلام صريح حيث يقول:

إنّ قاعده «لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام» معناها أنه لا يحقُّ لأحدٍ فى الإسلام أن يلحق الضرر بالآخرين . و هذا نهى و خطابٌ تكليفى . ثم يذكر عدّه آيات تشابه فى دلالتها على النهى قاعده لا ضرر منها قوله تعالى: فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فى الْحَجِّ ١ . فهنا لا رفث يعنى: يحرم الرفث فى الحجّ ، يحرم الفسوق فى الحجّ ، يحرم الجدال فى الحجّ . و يقول قدس سره : إنّ قاعده لا ضرر فى الإسلام هى ينفى هذا المعنى ، أى يحرم الضرر . ف«لا ضرر» تدلّ على أنّ هناك تكليف من قبل البارى مفاده: أنّ إضرار المسلم بأخيه المسلم هو من الأعمال المحرّمه إلى يوم القيامة (١) .

### الإمام الخمينى و النهى الولائى

و أمّا الإمام القائد قدس سره فىرى أيضاً أنّ قاعده «لا ضرر فى الإسلام» تفيد النهى أيضاً . و يعتقد أنّ النهى هنا هو من باب حرمة الضرر فى الإسلام . لكنّه يقول: إنّ حرمة الإضرار هذه لا- يكون حكماً إلهياً ، بل إنّ الحرمة هنا هو حكم وائى من قبل الرسول . فالرسول له شئون مختلفه ، منها النبوه و الوساطه فى البلاغ عن الله سبحانه و تعالى ، و للرسول عنوان آخر ، و هو كونه حاكم على المسلمين . و بناءً على

ص: ١١١

---

(١-٢) . قاعده لا ضرر و لا ضرار ص ٣٧ ، الفصل الثامن ، (ط) مؤسسه آل البيت .

ذلك له الحق في أن يتدخل في امور المسلمين و يحكم بما يراه ، لأنه ولي أمر المسلمين . و هذا ما نراه واضحاً في قضيه سمره بن جندب ، حين تدخل الرسول الأكرم قدس سره و حكم لصالح الرجل الأنصاري ، لأن سمره كان يدخل دار الأنصاري دون أن يستأذن ، أو يعلم الرجل الأنصاري و زوجته حين دخوله . و هذا ما يسبب إحراجاً للأنصاري و زوجته التي فوجئت أكثر من مره بدخوله و هي على غير حجاب ، فطلب منه أن يستأذن و يُعلم من في الدار بدخوله فأبى بحجّه أنّ النخلة في دار الرجل الأنصاري ملكه ، و من حقّه أن يأتي إليها متى ما شاء ، و بعد أن شكا الرجل الأنصاري إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله أحضر الرسول سمره ، و خاطبه بلين في أن يستأذن قبل أن يدخل الدار ، فلم يقبل ذلك . فطلب منه صلى الله عليه و آله أن يبيعها بأكثر من ثمنها ، و أبدى استعداداه لشراء النخلة منه مهما كان الثمن . و قال له: أعوض نخلتك هذه بنخلة في الجنه . و لكن سمره بن جندب رفض هذه العروض ، هنا التفت الرسول صلى الله عليه و آله إلى الرجل الأنصاري و قال له: أذهب و أقطعها فلا ضرر في الإسلام (١) . من وجهه نظر الإمام الخميني قدس سره فإنّ لا ضرر ليس حكماً تحريمياً مثل «لا تشرب الخمر» ، أي أنه ليس حكماً تحريمياً ثابتاً إلى يوم القيامة . بل هو حكم ولائي يدخل ضمن المهام الحكوميه للرسول صلى الله عليه و آله شرعه الرسول حفاظاً للنظام الموجود في مجتمعه صلى الله عليه و آله آنذاك . و من هنا فإنّ مقوله «لا ضرر» على رأى سيدنا الإمام قدس سره لا تفيد الفقه لا من قريب و لا من بعيد . كما أنه يعتقد بضروره فصل هذه المقوله عن فقها .

ص: ١١٢

---

(١-١) . وسائل الشيعه ٢٥ : ٤٢٩ ، باب عدم جواز الإضرار بالمسلم ، الحديث ١ و ٣ و ٤ .

و من هنا يمكن أن نقول: أن قاعده لا حرج تمتاز على مقوله لا ضرر بأنها لا يصدق فيها هذا الكلام .

### الأقوال الأربعة و قاعده نفى الحرج

هنا قد يتساءل: هل تجرى هذه الأقوال الأربعة في قاعده نفى الحرج جميعها ، أولاً ؟ . في الجواب على ذلك نقول: إن القولين اللذين يعتبران أن «لا» في «لا ضرر» ناهيه ، و يفسران القاعده على هذا الأساس لا يمكن تسريتهما في قاعده لا حرج ، لأن قاعده «لا حرج» تتضمن «ما» و لا توجد فيها «لا» كى يتردد في شأنها: هل هي «لا» ناهيه أم نافية؟ أضف إلى ذلك أن ظهور العبارة يفيد الاخبار و الحكاياه . و لا يمكن أن نتصور أن مفاد قوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ هو جملة إنشائية .

إذن ، هذان الرأيان لا يردان في هذه القاعده ، و أمّا بالنسبه للتعبيرات الأخرى من قبيل وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَرَادَ أَنْ يَنْفِيَ إِرَادَةَ الْإِعْسَارِ بِكُمْ ، فلا- معنى للنهي . صحيح أن هناك «لا» قد وردت ، لكنّها نافية و ليست ناهيه . و الآيه الأخرى التي لا بدّ من التوقف عندها هي قوله تعالى على لسان الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله : وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرَارًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا . هذه الآيه جاءت بصيغه الدعاء و الطلب . و بناءً على القواعد اللغويه و الأدبيه فإنّ «لا» هنا ناهيه ، و لذا جازمت الفعل المضارع . و لكن هذا لا يعين أن السياق في هذه الآيه يفيد النهي الوارد على لسان الرسول بصيغه الدعاء . أى أن القاعده ليس مفادها «لا تحمل» . بل مفادها هو الاستجابة ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق . حيث قلنا : إنّ

سياق الآيه يشعرا أن الدعاء قد استجيب . و أن الله تبارك و تعالى لم يحمل الإصر .

و هذا يعنى أن الجملة خبرية و ليست إنشائية . من هنا نلخص إلى هذه النتيجة ، و هى أن الآيات الواردة فى قاعده لا حرج ، لا يمكن أن نستفيد منها المفهوم الذى يستخلصه شيخ الشريعة الأصفهاني قدس سره من قاعده لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام .

### هل يمكن الاستفادة من القرآن فى الأحكام الولائية؟

و يتضح رأى الإمام قدس سره فى هذه المسألة من خلال وجهه نظره فى خصوص قاعده لا ضرر ، إذ أن قاعده لا حرج مستنده إلى القرآن الكريم ، أى أنها كلام الله ، بخلاف قاعده لا ضرر التى لا تستند إلى أصل قرآنى ، بل هى قول رسول الله صلى الله عليه و آله فى قضيه سمره بن جندب . و لو كانت قاعده لا ضرر تستند إلى أصل قرآنى لما اعتبرها السيد الإمام قدس سره حكماً ولائياً . إذن ، قاعده نفى الحرج لا تشملها مقوله الإمام قدس سره فى خصوص قاعده لا ضرر ، لأن أدله قاعده الحرج ، مأخوذه من فى القرآن الكريم . و ليست حكماً ولائياً كما هو الحال فى قاعده لا ضرر . و الحكم الولائى لرسول الله صلى الله عليه و آله لا دليل عليه من القرآن إلما أن القرآن الكريم قد يذكر حكماً ولائياً من باب الحكاياه عنه . أى أنه قد يذكر بعض المسائل من قبيل الحكاياه ، لا بمعنى أنه يتبنى تلك المسائل بنفسه ، بناءً على ذلك لا يمكن طرح أيّاً من مبنى المرحوم شيخ الشريعة الأصفهاني قدس سره و السيد الإمام قدس سره الوارد فى لا ضرر ، فى قاعده لا حرج . و أمّا الرأى الآخر و الذى يتبنى على أساس أن «لا» فى لا- ضرر هى نافية ، و عبر عنه ببيانين: أحدهما للشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه - و الآخر للمحقق الخراسانى قدس سره فى كتاب الكفايه ، و السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل يصدق كلا

المعنيين في قاعده لا حرج ، أو لا يصدق؟ نأتي للتفسير الذي طرحه الشيخ الأنصاري قدس سره في خصوص قاعده لا ضرر .

يقول الشيخ: إنّ الضرر هنا هو صفة للحكم الإسلامي ، أي للوجوب و ما يشابه الوجوب ، معنى قوله لا ضرر هو أنّ الإسلام يشرع فيه حكم ينشأ منه . هل هذا المعنى ينطبق مع قوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ . يظهر لأول وهله أنّ هذا المعنى يمكن تطبيقه على قاعده نفي الحرج ، و مطابقته لهذه القاعده أجلي و أوضح من مطابقته على قاعده لا ضرر . لأنّه بناءً على مبنى الشيخ قدس سره لا بدّ و أن نلتزم بالحذف بأن نقول : هناك محذوف ، فلا ضرر يعنى:

لا حكم ينشأ منه الضرر ، أمّا في وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ لا داعى للحذف . لأنّ قوله «ما جَعَلَ» يعنى ما شرع لكم في الدين . و يستشعر من كلمه «في الدِّينِ» أنّ المقصود هنا هو الوظائف و التكاليف العمليّه . صحيح أنّ الدين هو مجموعه من اعتقادات و واجبات ، و لكن يفهم من السياق أنّ هناك تأكيداً على الوظائف العمليّه خاصّه . بمعنى أنّ الله تبارك و تعالى لم يجعل عليكم فيما قرّره من التكاليف من حرج ، فواضح أنّ المعنى مطابق لمنطوق الآيه ، و لا يلزم أن نقدر كلمه ، كأن تكون كلمه «حكم» مثلاً . أى أنّ ما قاله الشيخ الأنصاري قدس سره في خصوص قاعده لا ضرر تدلّ عليه الآيه في قاعده لا حرج بوضوح . فقد يجد من لا يقبل بالمعنى الذي طرحه الشيخ في خصوص قاعده لا ضرر ، إلّا أنه لا يمكن أن نتصوّر أن هناك أحداً يرفض الظهور الذي تدلّ عليه الآيه في قاعده لا حرج . إذن ، ما بينه الشيخ سابقاً ممكن تصوّره بسهولة و أوضح من ذى قبل في قاعده لا حرج .

و أما على أساس مبنى المحقق الخراسانى قدس سره الذى كان يرى أنّ «لا ضرر» على نحو نفى الحقيقه ، فكلّمه الضرر اخذ فيها لحاظ الماهيّة ، و «لا» تدلّ على النفى أى تنفى هذه الحقيقه . و لكن المرحوم اعتبر فى نفى الحقيقه لحاظين: فتارةً يكون نفى الحقيقه على نحو الحقيقه ، و تارةً على نحو الادعاء ، فهو يعتبر «لا ضرر» تفيد نفى الحقيقه ، و لكن لا على نحو الحقيقه ، و إنّما على نحو الادعاء . إذن ، لا ضرر يعنى لا وضوء مع الضرر ، أى أنّ آثار الوضوء كالوجوب و المقدّميه تنتفى ، فلا يكون واجباً و لا يكون مقدّمه للصلاه ، بل ينتقل إلى التيمّم . من هنا يتبيّن لدينا أنّ نقطه الارتكاز فى كلام الآخوند قدس سره هى نفى الحقيقه ادعاءً ، و الآيه لا تفيد نفيًا للحقيقه من الأساس ، و فرضاً لو أخذنا بكلام المحقق الخراسانى قدس سره فى خصوص لا ضرر ، فهل بالإمكان أن نطبق كلامه هذا فى خصوص قاعده لا- حرج؟ و الجواب: كلاً- ، لأنّ محلّ الكلام هنا مبين لما هو عليه من قاعده لا ضرر ، و التعبير هناك فى قاعده لا ضرر يبتنى على أساس نفى الحقيقه ، و أمّا هذه القاعده فتفيد الإخبار عن عدم الحكم . و الإخبار عن عدم الحكم هو من مهامّ الله تبارك و تعالى ، كما أنّ ثبوت الحكم أيضاً هو من مهامّ البارى عزّ و جلّ . و هذا بخلاف ما لو اريد طرح موضوع من المواضيع على نحو نفى الحقيقه ، فيأتى الكلام فيه: هل هذا النفى للحقيقه على نحو الحقيقه ، أو على نحو المجاز و المسامحه؟ و الكلام فى قاعده لا حرج يلحظ فيه نفى الحقيقه من الأساس . و الحاصل أنّ الله سبحانه و تعالى يريد أن يخبرنا بعدم الجعل . و يظهر من خلال ذلك أنّ رأياً واحداً من مجموع الأربعة الآراء التى استعرضناها يمكن أن ينطبق على قاعده لا حرج بطريق أولى و أوضح من انطباقه

على قاعده لا ضرر ، و بناءً على هذا الرأى ، أمكن القول أنّ مفاد وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ أن الله تبارك و تعالى لم يقرّ جعلاً ينشأ منه الحرج .

### الثمره على اختلاف المباني:

هنا لا بدّ فى التوقّف عند نقطتين: النقطه الأولى: هى أنّنا لو فرضنا أنّ المعنى الذى أشار إليه المحقق الخراسانى قدس سره فى خصوص قاعده لا ضرر يمكن أن يصدق هنا أيضاً ، فقوله «ما جعل» على أنها تفيد نفي الحقيقه . و كأنّ آيه: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ هى بمعنى: ليس فى الدين وضوء حرجى . فإذا حملناها على هذا المعنى ، فهل هناك ثمره بين هذا المعنى و المعنى الظاهرى . ذكر المرحوم البجنوردى قدس سره فى كتابه القواعد الفقهيّه فى قاعده لا-حرج ، ثمره علميه مبتنيه على أساس كلام المرحوم الشيخ الأنصارى قدس سره المحقق الخراسانى قدس سره إذا أردنا تطبيق كلامهما على قاعده لا حرج . و الثمره هى أن المرحوم الآخوند قدس سره فى الكفايه فى بعض الموارد استفاد من قاعده لا حرج فى إبطال وجوب الاحتياط العقلى .بعباره اخرى: هناك بعض الموارد التى مع فرض عدم وجود قاعده لا حرج ، يحكم العقل فيها بالاحتياط . و من هذه الموارد الشبهات غير المحصوره . و نعى بالشبهات غير المحصوره إنّك لو علمت علماً إجمالياً بأنّ أحد أفراد الخبز فى المدينه طبخ من طحين نجس و لنفرض أن الطحين كان يحوى على فضله فأر ، و تعلمون أنّ فى الشبهه المحصوره يحكم العقل بوجوب الاحتياط ، و بالتالى بوجوب الاجتناب فى جميع أطراف العلم الإجمالى . و الشبهات غير المحصوره حكمها الأولى هو نفس هذا الحكم . إذ أنّ العلم الإجمالى لا يختلف عن العلم

التفصيلي من حيث منجزيته . فكما أنّ العلم التفصيلي منجز ، العلم الإجمالي هو أيضاً منجز ، فلو تحقّق العلم الإجمالي بالحرمة ، فإنّ العقل يحكم بلزوم الاجتناب إذا كانت أطراف العلم الإجمالي محصوره ، و يحكم بلزوم الاحتياط إذا كانت أطراف العلم الإجمالي غير محصوره ، إلّا أنّ المرحوم المحقق الخراساني قدس سره يقول بأنّه من الممكن أن نرفع اليد عن لزوم الاحتياط بقاعده نفى العسر و الحرج . و من هنا وجد التباين بين الشبهه المحصوره و غير المحصوره . لأنّ لزوم الاحتياط في الشبهات المحصوره لا يستلزم العسر و الحرج . أمّا في الشبهات غير المحصوره فإنّ لزوم الاحتياط يستلزم العسر و الحرج . و لذلك نرفع اليد عن هذا اللزوم . و نقول: لا يلزم عليك أن تحتاط . و أمّا القدر الذي يمكن أن يرتفع ، فهذا خارج عن دائره البحث ، بل إنّ المرحوم الخراساني قدس سره يذهب إلى أكثر من ذلك ، و هو أنّنا لا نرفع اليد عن لزوم الاحتياط استناداً إلى قاعده نفى الحرج فحسب ، بل نجعل هذا المعنى هو الملاك في الشبهه غير المحصوره . إذن ، المرحوم المحقق الخراساني قدس سره يرفع لزوم الاحتياط في الشبهه غير المحصوره بقاعده العسر و الحرج . و هنا يطرح هذا السؤال على المرحوم الخراساني قدس سره : ما هو التعريف الذي عرفت به قاعده نفى العسر و الحرج و الذي يمكن من خلاله رفع اليد عن لزوم الاحتياط العقلي مع كونه حكماً عقلياً بالتمسك بقاعده نفى الحرج؟ من وجهه نظرنا فإنّ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ غير خارجه عن دائره الأحكام الشرعيّه . فالفعل «جعل» فاعله هو «الله» أي: مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ، و قاعده لا حرج تقول: إنّ الحكم الشرعي إذا استلزم الحرج فإنّ هذا الحكم حينئذٍ غير مجعول من قبل الباري عزّ و جلّ . و من هنا في الشبهات غير المحصوره نسأل الآخوند قدس سره عن رأيه في قاعده لا



حرج ، و كيف يفهمهما؟ لأنّ الموجود في الكفايه هو تفسيره لقاعده لا ضرر ، و أمّا قاعده لا حرج فلا ندرى ما هي وجهه نظره فيها. فإذا كان يرى أن قاعده لا- حرج تساوق قاعده لا- ضرر من حيث المعنى ، فهذا يعنى أنّه لا يمكن الجمع بين فتواه في خصوص الشبهه غير المحصوره ، و بين المعنى الذى يأخذ به في خصوص القاعده . لأنّه استناداً على مبناه ، فإنّ ما يمكن أن نستفیده من الآيه في المثال أنّ هناك علماً إجمالياً بالنجاسه في الأطراف غير المحصوره ، إذاً ، لا- نجاسه ، و كأنه لا توجد هناك أيّه نجاسه ، حيث تنفى حقيقه وجود النجاسه . لتحقّق الحرج . فالآخوند قدس سره ينفى النجاسه المتردّده بين الأطراف غير المحصوره ، أى ينفى موضوع النجاسه لما يلزم منها الحرج . و لكن النجاسه بنفسها لا- يلزم منها الحرج ، و إنّما لزوم الاحتياط في النجاسه هو يلزم الحرج . فلو لم يلزم عن العلم الإجمالى الاحتياط العقلى ، لما وقعنا في الضيق و الحرج ، حتّى مع بقاء العلم الإجمالى بالنجاسه على قوّته . و فى الردّ على ذلك نقول: أولاً: إنّ قاعده الحرج لا تستلزم حكماً عقلياً . ثانياً: إنّ الأثر المترتب على النجاسه أثر شرعى ، و لزوم الاحتياط العقلى يستلزم الحرج ، و بناءً على ذلك إذا أراد المرحوم الآخوند قدس سره أن يطبق مفاد قاعده لا ضرر في خصوص قاعده لا حرج ، أى يرفع لزوم مراعاة الاحتياط بقاعده لا حرج ، لزم من ذلك التناقض مع ما قلناه من أنّ قاعده لا- حرج لا- تستلزم حكماً عقلياً . و أمّا على ما نقول به نحن ، فيمكن أن نوفّق بينهما . لأننا نناقش الموضوع على الأساس الحكم الشرعى ، فمثلاً ، إذا اختلطت فضله الفأره بالطحين في أحد أفراد الخبز ، و استلزم الحكم بنجاسه فضله الفأره لزوم الاحتياط ، حينئذٍ يمكننا القول أنّ الحكم بالنجاسه يلزم عنه الحرج ، و هنا يتدخّل الشارع انطلاقاً من قوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَ يرفع الحكم بالنجاسه .

و الآن نبحت هذه القاعده من زاويه اخرى ، فنقول هل الحرج الموجود فى الآيه ينطبق عليه عنوان الوصف؟ و إذا كان كذلك فما هو الموصوف؟ الموصوف هو الحكم ، فقولہ: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ يعنى ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَكْمٍ حرجى ، فهل الحرج هنا صفة و نعت للحكم ، أو أنّ الحرج صفة لفعل المكلف ، أى ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ فَعْلٍ حرجى و عمل حرجى؟ فإذا جعلنا الحرج صفة للفعل ، حينئذ يكون «وَ مَا جَعَلَ» بمثابة ، ما أوجب ، يعنى: ما أوجب الله عليكم فى الدين فعلاً حرجياً ، و لقاتل أن يقول: ما الداعى لإثاره مثل هذا الاستفهام و الخوض فيه؟ و الذى يدعونا لإثاره هذه النقطة ، هو أننا عادة ما نواجه حرجاً فى موارد متعدده ، و عليه لا بدّ أن نشخص ما هى الأمور التى تستدعى الحرج ، هل التوضؤ أو الاغتسال فى جو شديد البروده هو من الحرج؟ فإذا قلنا بذلك فمؤدى ذلك أنّ الأمر الحرجى هو ما كان يحسب حرجياً فى الخارج ، أى أنّ عمل المكلف قد يسبب حرجاً ، و هذا يستدعى أن نعتبر الحرج فى الآيه الكريمة صفة للفعل ، و إذا جعلنا الحرج صفة للفعل فيكون معنى الآيه: ما أوجب الله عليكم فعلاً حرجياً ، و ما أوجب الله عليكم وضوءاً حرجياً. و لكن هذا الفهم للآيه غير موافق لظاهرها ، لأنّ عبارته «مِنْ حَرَجٍ» فى الحقيقة حلّت محلّ مفعول مطلق نوعى ، فلو أردنا أن نمعن النظر فى الآيه من الناحية الأدبيه يبدو أنّ الحرج يتعلّق بالفعل . أى أنّ الحرج صفة للفعل . فهو مفهوم نوعى مطلق ، هنا لا بدّ من الإجابة على هذا السؤال ، و هو: هل المفعول الذى دلّ عليه فعل «جَعَلَ» هو نفس فعل المكلف ، أو أنّ المفعول هو عبارته عن الحكم الشرعى؟ أى أنّ ما جعله الله تبارك و تعالى هو جعل الإيجاب كوجوب الوضوء ،

أو الوضوء بذاته غير مجعول من قبل الله ، و بغض النظر عن أنّ الوضوء يتضمّن حقيقه شرعيه ، فإنّ مواضع أفعال المكلف ليست من المجعولات الشرعيه . فليس بمقدورنا أن نقول بأنّ الله تبارك و تعالی جعل الوضوء ، ثمّ نفسّر جعل الوضوء بمعنى أنّه أوجب الوضوء . و الصحيح أن الله جعل وجوب الوضوء ، و لذلك نرى أنهم يعبرون عن الأحكام التكليفيه بالمجعولات الشرعيه . ففي شرب الخمر هل من الصحيح أن نقول: جعل شرب الخمر؟ قد يقال: إنّ الجعل في الواجبات التي ليس لها أيه حقيقه شرعيه يستعمل كذلك ، فهل من الصحيح أن نقول: إنّ الشارع جعل ردّ السلام ، أو أنّ الصّحيح هو أنّ الشارع جعل وجوب ردّ السلام ، فمجعول الشارع هو وجوب ردّ السلام لا ردّ السلام بذاته ، ردّ السلام فعل للمكلف ، و هو أمر تكليفي و حقيقه خارجيه . أمّا ما يتعلّق بالشارع بما أنّه جاعل فهو الحكم المتعلّق برّد السلام ، أي وجوب ردّ السلام . إذن ، لا معنى لأنّ نعلّق الجعل على الوضوء فنقول: جعل الوضوء ، و من ثمّ نقول: جعل الوضوء يعنى وجوب الوضوء . فالأحكام التكليفيه هي المجعوله شرعاً ، و أمّا متعلقاتها فليست مجعوله . و السبب في إثارتنا لهذه النقطة التي هي خارجه عن دائره بحثنا هو أنّهم قالوا:

لا بدّ من تشخيص موارد الحرج في الخارج ، فالوضوء بالماء البارد في فصل الشتاء ممّا يستدعى الحرج ، و بناءً على ذلك فسروا قوله تعالى: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ بمعنى ما أوجب الله من فعل حرجي . و في مقام الردّ على هذا المعنى نقول: ليكن الوضوء بالماء البارد أمراً حرجياً ، فما علاقه ذلك بي كمكلف إذا لم يكن الوضوء واجباً ، و كلمه «عَلَيْكُمْ» التي وردت في الآيه الكريمة توحى أنّ الأمر مرتبط بالمكلف ، و أمّا الوضوء فما لم يكن حكماً

تكليفيًا لا يدخل ضمن اهتمامات المكلف ، و لا ربط له به حتى لو كان الفعل ممًا لا يطاق ، فما يتعلّق بالمكلف هو التكليف ، و هناك أشياء كثيره فى العالم تستدعى الحرج ، فهل تريد الآيه أن تربط هذه الأشياء بالمكلف؟ إن الحرج المقصود إنما هو بالتكليف ، فلو قالوا: يجب عليك أن تتوضأ بالماء البارد فى فصل الشتاء فقد ضيقوا عليك ، و أمّا إذا لم يوجبوا الوضوء حينئذٍ لا يهّمك ما إذا كان الوضوء بالماء البارد فيه حرج أو ضيق. إذن لا بدّ أن نلتفت إلى هذه النقطة ، و هى أنّ الوضوء بالماء البارد لا- علاقه له بالمكلف ، لا- من قريب ، و لا- من بعيد ، إلّا بعد أن يكون تكليفيًا ، فمعنى الآيه واضح و صريح ، و هو: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ جَعَلِ حَرْجِي ، و لا معنى لأن نقول:

الوضوء هو المَجْعُول ، و الفعل هو المَجْعُولُ إلّا على سبيل المجاز و المسامحه . و الشيخ الأنصارى قدس سره فى بيانه لقاعده لا ضرر اختار هذا المعنى أيضاً ، حيث اعتبر كلمه «ضرر» صفه للحكم و قال: إنّ «لا ضرر» يعنى ما جعل فى الإسلام حكم ضررى ، و يتّضح هذا المعنى بشكل أكبر فى الآيه: وَ مَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ و من الناحيه الأدبيه أيضاً يفترض أن تكون العبارة «مِنْ حَرْجٍ» مكان المفعول المطلق و الذى يفيد النوع ، أى ما جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ جَعْلًا- حرجياً .محصل القول: إنّ قاعده لا حرج واضح و صريحه فى معناها ، و هو أنّ الله تبارك و تعالى امتناناً على الأُمّة الإسلاميه و على الأُمّة المرحومه لم يجعل لها حكماً حرجياً ، و الأحكام التى جعلت للأُمّة هى أحكام غير حرجيه .

## قاعده لا حرج و الأدله المثبتة للأحكام

### اشاره

ثم ندخل فى مباحث اخرى ، فى تحديد النسبه القائمه بين قاعده لا حرج

و الأدلّة للأحكام بالعنوان الأولى ، و بعبارة اخرى : ما هي النسبة بين قاعده لا حرج و دليل وجوب الوضوء؟ و أى نسبة بينها و بين الدليل الموجب للغسل ، و ما هي علاقته بينها و بين الدليل الذى يقضى بوجوب الصيام عند ما يكون الصيام مستدعياً للحرج؟ إذ أنّ تحديد النسبة بين قاعده لا- حرج و الأدلّة الأوليّة هو من البحوث المهمّة. البحث الآخر فى أنه هل يوجد هناك ثمّة موارد خاصّه خرجت عن هذه القاعده ، أو لا؟ و لو سلّمنا بوجود موارد خرجت بالتخصيص ، فهل هذه المواد كثيره بحيث تجعل من قاعده لا حرج قاعده موهونه ، أو أنّها ليست من الكثره بحيث توجب الوهن فى القاعده؟ و من المباحث الأخرى فى هذا المجال هو لو أنّ إنساناً لم يستفد من التسهيل و الامتنان الذى توفّره له القاعده ، و لنفرض أنّه صام مع كون الصوم بالنسبه إليه حرجياً ، فهل يصحّ صومه أم أنّ صيامه باطل؟ و هناك عدّه مواضع اخرى كلّ منها مفيده بحدّ ذاتها . نعود إلى البحث الأوّل الذى أشرنا إليه فى النسبة بين قاعده لا حرج و الأدلّة الأوليّة المثبتة للتكليف. المرحوم صاحب الرياض (١) و المرحوم التراقي قدس سره فى كتاب «العوائد» (٢) ذهبوا إلى الرأى القائل بأنّ قاعده لا حرج تعارض الأدلّة الأوليّة ، و التقابل الموجود هو تقابل العموم و الخصوص من وجه ، فأى دليل من الأدلّة إذا ما قيس بالقاعده سوف يكون بينهما نسبه العموم و الخصوص من وجه ، فلو أخذنا قاعده لا حرج مع دليل الوضوء على سبيل المثال نرى أنّ دليل الوضوء ينصّ على أنّ الوضوء واجب ، سواء استدعى الحرج ، أو لم يستدعى ، فمفاد قاعده لا حرج هو أنّ الحكم

ص: ١٢٣

١-١ . لم نعثر عليه .

٢-٢ . العوائد ، ص ٦٤ .

الرجى مرفوع ، سواء كان ضمن الموضوع ، أو غيره من الأعمال و الأفعال التكليفية ، فهما يجتمعان فى أمر واحد ، و هو الموضوع  
الرجى ، و يفترقان بأمرين هما الموضوع غير الرجى ، و الآخر الحرج فى غير الموضوع ، ففى الموضوع غير الرجى ما به الافتراق  
هو دليل الموضوع ، و أمّا فى باب الحرج الموجود فى غير الموضوع ، فإنّ ما به الافتراق هو دليل نفى الحرج ، فيتعارض الدليلان ،  
أى دليل نفى الحرج مع دليل الموضوع ، إذن فى حال تعارضهما ما هو الحلّ؟ حينئذٍ لا بدّ من وجود حرج خارجى يمكن من  
خلاله حلّ المسألة على أساس قاعده لا حرج ، و بدون حرج خارجى يبقى لدينا دليلان متعارضان ينفى أحدهما الآخر . هذا  
تمام الكلام الذى أفاده هذان العلمان من علمائنا الكبار ، و لكن يبدو أنه فى زمن هذين العلمين لم يكن عنوان حكمه الأدلّه  
مبيناً و لم يكن فى زمانهما وضوح فى خصوص هذه المسألة . و من هنا نجد أنه لَمّا وصل الدور إلى المرحوم الشيخ الأنصارى  
أعلى الله مقامه الشّريف صرّح بهذا المعنى ، و هو أنّ قاعده لا- حرج كقاعده لا ضرر فى دلالتها ، و هى حاكمه على الأدلّه  
الأوّلّيه ، و هذا يعنى أنه لا يمكن لنا أن نقدّر النسبه بين الدليل الحاكم و المحكوم ، و لا يمكن أن نقول: إنّ هناك اشتراك من  
جبهه ، و افتراق من جهتين ، كما أنه لا- نلاحظ منهما - أى فى الدليل الحاكم و المحكوم - أيهما ظاهر و أيهما أظهر من حيث  
لسان الدليل ، حيث تنتفى هنا مسأله الظاهر و الأظهر بين الدليل الحاكم و المحكوم ، بل إنّ الدليل الحاكم و إن كان ضعيفاً من  
حيث الدلاله فهو مقدّم على الدليل المحكوم ، لأنّ الدليل الحاكم بمثابة الشارح و المفسّر للدليل المحكوم ، وظيفته الإشراف  
على الدليل المحكوم ، و لكن توجد فى الدليل المحكوم جوانب عديده غير ملحوظه ، سواء فيما يختصّ بموضوع الدليل  
المحكوم ، أو بما يرتبط بالمقدمات أو بالنتائج .

إذن ما يقول المرحوم الشيخ الأنصارى قدس سره هو أنّ الآية: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ تعتبر دليلاً حاكماً ، و لذا لا داعى لأنّ نلحظ النسبه ، كما أنّه لا يلزم أن يكون هناك حرج خارجي ، لأنّ العبارة حاكمه و جاءت في مقام الإخبار ، و هي ناظره إلى المجعولات ، أى الأمور التي هي ترتبط بالبارى جلّ و علا ، خصوصاً و أنّ الآية ورد فيها «في الدين» يعنى مجموعه التكليف ، سواء اشتملت كلمه الدين على العقائد ، أو لم تشتمل ، فهذا ما لسنا بصدده و خارج عن موضوع بحثنا . ما يهّمنا من كلمه «في الدّين» هو الجانب الفقهي ، ففي الدين يعنى في المقررات الإسلاميه ، و في الأحكام الإلهيه ، في الوجوبات و التحريمات و أمثال ذلك . فلو كانت العبارة هي كالتالي « ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي التَّكْلِيفِ مِنْ حَرَجٍ » إذن تكون واضحه في دلالتها على الوضوء و الغسل و الصوم و غير ذلك من التكليف التي تشكّل بمجموعها مفهوم الدين ، فحتّى لو لم تكن هناك عبارة «في الدّين» فإنّ معنى حاكميه هذه القاعده ظاهره من خلال العبارة ، و لكن عبارة «في الدّين» توضح المسأله بشكل أكبر . و توحى أنّ مجموعه الأحكام ما جعل فيها البارى تبارك و تعالى من حكم حرجي ، و إذا كان الإطلاق الموجود في بعض الأدلّه يقيّد تعين الوجوب في الوضوء حتّى في حال الحرج ، فإنّ حقيقه الأمر ليس كذلك ، و وجوب الوضوء ليس مجعولاً . إذن عبارة «في الدين» لها دخل في قاعده نفي الحرج . فإنها تخرج المسأله عن باب التعارض فلا يبقى أى مجال للقول بأنّ قاعده نفي الحرج تقع في موازاه دليل وجوب الوضوء ، و بعبارة اخرى: إنّها بقوّه الأدلّه التي تدلّ على الإيجاب و تشرع الأحكام . أضف إلى ذلك أنّ روايه عبد الأعلى التي بحثناها سابقاً تحكى عن الإمام

قوله: «يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله» أى من الآيه الكريمة: وَ مَا جَعَلْ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ إِذْ نَا ، الآيه تحل لنا الإشكال ، و لكن لو كان هناك تعارض بين الآيه ، و الدليل على الوضوء ، فكيف تحل المسأله؟ يرى المحقق النراقي قدس سره صاحب كتاب العوائد أنه فى حال حصول التعارض بين الآيه و بين دليل الوضوء فنحتاج إلى مرجع خارجى ، و عند ما ترجعون إلى آيه «ما جعل» فإنكم فى الواقع قد رجعتم إلى دليل معارض ، أما الروايه فمفادها أن المسأله ليس بهذا الشكل ، فمتى دققتم فى الآيه: وَ مَا جَعَلْ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ فسوف تتوصلون إلى هذه النقطه ، و هى أن المسح على البشره غير واجب ، و السؤال هو: متى يصح هذا الكلام؟ و الجواب: أنه غير صحيح ما لم يكن مبتنياً على أساس الحكومه ، أى على أساس أن هناك دليلاً حاكماً على دليل آخر. و بناءً على ذلك نصل إلى ما أفاده الشيخ الأنصارى قدس سره من أن قاعده لا حرج لا يبحث فيها مسأله معارضتها للأدله الأوليه ، بل أن البحث فيها هو من جهه الحاكميه و المحكوميه ، و الدليل الحاكم لا يبحث فيه سوى جهه حاكميته ، و لا يلحظ فيه لا النسبه و لا قوه الدلاله ، فإذا ثبت الدليل الحاكم ، فلا داعى لبحث الأظهرية و الظاهرية ، لأن الظاهرية و الأظهرية بحث آخر ، و لا يرتبط بمسأله الحاكميه و المحكوميه و التى تشكل باباً مستقلاً بنفسها .

### ردّ كلام صاحب الرياض و النراقي قدس سره

أما ما أفاده المرحوم النراقي و المرحوم صاحب الرياض (قدس سرهما) من أنه : لا بدّ من مرجح خارجى . ففى مقام الردّ عليهما فنقول: نحن لا نسلّم بأنّ هناك تعارضاً ، هذا أولاً .



و على فرض تسليمنا فالإشكال الثاني هو أنه لقائل أن يقول: إن قاعده لا حرج لا بدّ و أن تكون متقدّمه على غيرها ، و لا تحتاج بالأساس إلى مرجح خارجي ، و السبب في تقدّم قاعده لا حرج مع افتراض التعارض هو أن قاعده لا حرج إنّما جاءت في مقام الامتنان ، و هذا دليل على تقدّمها على الأدلّه الأوليّة ، و إلّا لو كانت محكومته من قبل الأدلّه الواقعيّه . أي أن تكون الأدلّه الأوليّة متقدّمه عليها لما بقي هناك ما يُمَنّ به الله على هذه الأئمّه ، إذن أين هذا الامتنان؟ و قد منّ الله على هذه الأئمّه بما لم يَمَنّ به على غيرها من الأئمّه فافتضى ذلك أن تكون القاعده راجحه على دليل الموضوع دائماً ، و لا- حاجه إلى مرجع آخر ، بل أنّ القاعده بنفسها متقدّمه ، لكونها جاءت في مقام الامتنان ، و الامتنان هو المرجع الذي يقتضى أن تكون قاعده لا حرج متقدّمه على الأدلّه الأوليّة . و لو فرضنا أنّ هناك نوعاً من التعارض ، مع ذلك لا حاجه للتعويل على المرجع الخارجي ، بل إنّ قاعده الامتنان تثبت أرجحيّه قاعده نفى الحرج حتّى مع فرض التعارض ، و الصواب هو فيما عرضه الشيخ الأنصاري قدس سره من أنّ دليل نفى الحرج حاكم على الأدلّه الأوليّة .

## قاعده لا حرج و التخصيص

### اشاره

هل تقبل قاعده لا- حرج التخصيص ، أو لا-؟ و بعبارة اخرى: هل يمكن تخصيصها ، أو لا يمكن تخصيصها؟ و لو فرضنا أنّ تخصيصها أمراً ممكناً ، فهل جرى عليها التخصيص أم لا؟ و لو فرضنا وقوع التخصيص ، فهل أنّ موارد التخصيص كثيره ، أم لا؟ و هذا البحث من المباحث المهمّه في قاعده لا حرج . أمّا إمكان التخصيص و عدمه ، فقد قلنا فيما سبق : من أنّ البعض اعتبر قاعده

لا حرج قاعده عقليه ، و ذكرنا جمله من القرائن استدلالاً بها هذا البعض . و لكن جميع الاستدلالات و القرائن التي ساقوها كانت قابله للردّ و المناقشه . و لو سلّمنا بأن هذه القاعده هي قاعده عقليّه كما ذهب إليه بعض الأعلام من أساتذته الشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه ، حينئذٍ تكون غير قابله للتخصيص ، لأنّ حكم العقل لا يخصّص ، فلا يمكن أن نتصوّر أنّ هناك استثناء و شواذّ في القاعده ، إلّا إذا كان الاستثناء منقطعاً خارجاً عن موضوع حكم العقل ، و أمّا مع بقاء الموضوع ، فلا استثناء في الأحكام و القواعد العقليّه . إذن ، القائلون بأنّ قاعده لا حرج هي قاعده عقليّه ، رفضوا إمكان التخصيص . و بناءً على ذلك لا يمكنهم أن يبحثوا في أنّ القاعده ، هل خصّصت أو لم تخصّص؟ و لكن إذا قلنا بشرعيّه القاعده ، أى أنّها قاعده شرعيّه تعبدية ، فمن الواضح أنّ القاعده الشرعيّه قابله للتخصيص ، و عليه فالقائلين بشرعيّه القاعده يمكنهم أن يفرضوا موارد استثناء و موارد تخصيص للقاعده . أمّا لو قلنا بأن القاعده وردت في مقام الامتنان ، فهل هي بذلك قابله للتخصيص ، أو أنّها غير قابله للتخصيص؟ هل هناك ثمّة منافاه بين كون القاعده وارده في مقام الامتنان ، و بين قبولها للتخصيص؟ مع أنّنا في مقام الإثبات قد يتراءى لنا في الظاهر أنّ القاعده لم تخصّص ، و لكن هذا الاستظهار يتعلّق بمقام الإثبات ، أمّا من حيث الثبوت فليس بمقدورنا أن نجزم بأنّ ما ورد في مقام الامتنان لا يمكن أن يخصّص . فالحديث المشهور «رفع عن امتي ما لا يطيقون» ورد في مقام الامتنان ، لكن و مع علمنا أنّ من الموارد التسعه التي ذكرت في هذا المجال هو «ما استكروها عليه» ، إلّا أن الإكراه على القتل قد استثنى بمقتضى الأدلّه الخاصّه . فالإكراه على القتل لا يجيز القتل حتّى و لو هُدّد المكره بالقتل . إذن لا يوجد لدينا أى دليل على استحاله هذا المعنى و هو

أنه إذا كانت القاعدة وارده في مقام الامتنان ، حينئذ تكون كالقاعدة العقلية في استحاله التخصيص . فمن الممكن أن ترد القاعدة في مقام الامتنان و مع ذلك فهي قابله للاستثناء في بعض الموارد ، لوجود خصوصية معينة تمتاز بها تلك الموارد . من هنا نخلص إلى القول بأن قاعدة لا حرج هي قاعدة شرعية و تعديديه ، و هذا يبدو واضحاً من خلال أسانيد القاعدة . فالقاعدة تستند إلى الآيات و الروايات فقط . و حتى الإجماع لا مدخلية له في قاعدة لا حرج . كما أن دليل العقل لا مجال له في هذه القاعدة . و كما يظهر من الروايات و الآيات أن القاعدة وردت في مقام الامتنان . و بناءً على ذلك فإن قاعدة لا حرج قابله للتخصيص .

و عليه لا بد من أن نبحت في الشريعة الإسلامية لئرى هل هناك ثمة أحكام مخصّصة في قاعدة لا حرج؟ و ما يظهر من أدلته القاعدة هو أنّ هذه القاعدة في مقام الإثبات لم تخصّص .

فلو أمعنا النظر في الآية: **وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** أو في الآية **وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ** و الآية: **وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا** خاصه الآية الأخيره ، حيث نلاحظ فيها أنّ كلمه «إِضْرًا» وردت نكره في سياق النفي . و ظاهر هذه الآية أنّ دعاء الرسول جاء بهذا النحو أيضاً . إنّ تعبير الآية يختلف عن التعبير في قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ** حيث نلاحظ أنّ هناك موارد خصّصت فيها عباره **أَوْفُوا بِالْعُقُودِ** . أمّا في هذه الآية ، فقد لاحظنا فيها أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله ، دعا البارئ تعالى في مسأله عامه . و استجابت له بشكل عامّ و كلّى .

### **الموارد الحرجية في الشريعة المقدسه**

و يظهر من خلال هذه الآية و الآيات السابقه أنّ القاعدة لم تخصّص ، و إن

كانت التخصيص غير مستحيل بالنسبه لها . و من جهه اخرى هناك بعض التكاليف الإسلاميه التي إذا لاحظها الإنسان فسوف يجد فيها حرجاً شديداً ، و هذه التكاليف لو قيست بالموارد التي نفى فيها الإلزام و الوجوب استناداً إلى قاعده نفى الحرج ، لشاهدنا أنّ الحرج الموجود في تلك التكاليف أشدّ بكثير من هذه الموارد ، و مع ذلك لم يصدر فيها أيّ حكم للنفي . الموارد التي نتحدّث عنها كثيره منها: الجهاد . فالجهاد مع ما فيه من تبعات و آثار يمكن أن نقول عنه بأنّه يتضمّن كثيراً من الحرج و القتل و الإعاقة و حتّى تلاشى الجسد و تلف الأموال و غير ذلك من المصائب . و هنا نسأل: أليس الجهاد أمر حرجي؟ فالجهاد في نفسه يبدو في الوهله الأولى أنّه تكليف حرجي من دون أن نحتاج في ذلك إلى أن نعقد نسبه بينه و بين موارد الحرج . و لكن فلو فسّرنا الحرج بمعنى الضيق و الشدّه و الصعوبه فسوف يتّضح لنا أنّ الجهاد يتضمّن أعلى مراتب الشدّه و الضيق . و مع ذلك نلاحظ أنّ تكليف الجهاد لا يرتفع بقاعده لا حرج . هذا أولاً . و ثانياً: إذا أردنا أن نعقد نسبه بينه و بين بعض الموارد التي تتضمّن شيئاً يسيراً من الحرج ، فهذا ما يعقد المسأله بصوره أكبر . حيث نشاهد أنّ بعض الموارد فيها شيء يسير من الحرج قد شملتها القاعده ، مثال ذلك الصوم بالنسبه للمسافر .

و الآيه في هذا الخصوص بيّنه الدلاله حيث جاء فيها: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ \* يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ١ . هنا إذا أردنا أن نقيس هذه الموارد بالجهاد ، ألا يتّضح من خلال المقايسه بينهما أنّ الجهاد أكثر حرجاً من صوم المسافر؟ و هناك موارد اخرى منها: إنّنا نقرأ

فى الفقه . أنّ الشخص إذا أصبح مستطيعاً و لم يذهب إلى الحجّ عن عمد فحكمه أن يؤدّى ما عليه من الحجّ بأى نحو أمكن ، و مهما كانت الظروف ، و بالرغم من كلّ المشاق التي قد تعترض طريقه . و من الموارد الأخرى فى هذا المجال هو فيما إذا قتل شخص شخصاً آخر عمداً ، هنا وليّ المقتول له أن يقتصّ من القاتل ، و القصاص بالنسبه له أمر عادى ، و لكن استعداد القاتل للحضور أمام المحكمه للاقتصاص منه ليس بالأمر الهين أبداً . و لكن يجب شرعاً على القاتل المثل لأجل الاقتصاص منه ، و فى حال هروبه من القصاص فإنّه يرتكب مخالفه شرعيه . و هنا لنا أن نتصوّر مدى الحرج الذى لا حرج فوقه . لأن حضور القاتل فى المحكمه يعنى بالنسبه له خاتمه عسيره ، فأى حرج أشدّ من هذا الحرج الذى يرى فيه الإنسان نفسه ملزماً شرعاً بأن يضع نفسه تحت تصرف وليّ القاتل لكى يقتله؟ و كذلك الحال فى باب الحدود . فلو حكم على رجل و امرأه بالرجم ، فما هو الواجب الشرعى الذى يتحتّم عليهما القيام به؟ من الواضح أنّهما مكلفان شرعاً أن يضعا نفسيهما تحت تصرف الحاكم الشرعى ، و الحاكم يقوم برجمها حتّى الموت .

فهل يتصوّر أن هناك حكماً آخر هو أشدّ حرجاً من هذا الحكم ، و مع ذلك نجد أنّ قاعده لا حرج لا تتدخل فى مثل هذه الموارد الشديده الحرجيه . فلا يوجد هنا شخص قد حكم عليه بالرجم يمكن أن يقول بأنّ قاعده لا حرج تجيز له الفرار من السجن ، و بالتالى التخلّص من الرجم . و هناك موارد كثيره من هذا القبيل منها: اللواط و الزنا و موارد اخرى يجرى فيها حكم القتل . و أشدّ من ذلك الموارد التى يحكم فيها عليه بالإحراق و الإلقاء من شاهق . و مع ذلك كلّ فإنّ المحكوم مكلف شرعاً أن يضع نفسه تحت تصرف حاكم الشرع كى يجرى بحقه الحكم الشرعى .

وقد يعتاد الإنسان لا يسمح الله على ارتكاب محرّم من المحرّمات ، و وظيفته الشرعيّه في مثل هذه الحاله أن يقلع عن عادته ، و كما يقال فإن ردّ المعتاد عن عادته كالمعجز ، أى أنّ الإقلاع عن الذنب و تركه بالنسبه لمن اعتاد على الذنب يستدعى الحرج . و مع ذلك فإنّ وجوب ترك الذنب يبقى ثابتاً . و لا يحقّ لمثل هذا الشخص أن يحتجّ و يقول: إنّي اعتدت على هذا الذنب ، و قاعده لا حرج ترفع عنّي الوجوب . و يذكر المرحوم الميرزا الآشتياني قدس سره مثلاً فيقول: نفس هذا الاجتهاد الذى نسعى جميعاً للحصول عليه ، هو واجب كفائى ، من واجبات الإسلام و من الوظائف الشرعيّه ، و حيث لا تفرّق القاعده بين الوجوب الكفائى و الوجوب العينى فإنّ هذا الوجوب الكفائى للاجتهاد من حيث الشدّه و الصعوبه [على حدّ تعبيره] أشدّ من الجهاد الأ-كبر . ثمّ يقول: و قد يتصوّر البعض أنّ الاجتهاد مثل التجاره ، فكما إذا انصرف الإنسان عن التجاره عدّه سنوات . يعود بعد هذه السنوات تاجراً ، فكذلك هو الاجتهاد ، و لكن هؤلاء لم يعرفوا بعد حقيقه الاجتهاد و ما فيه من الصعوبه و المشقّه ، و مع ذلك ، نلاحظ أنّ قاعده لا حرج لا تتدخلّ هنا و لا تمنعه من أن يكون واجباً كفائياً . و لا أحد يدعى أنّ الحكم بالوجوب هذا مرتفع بدليل قاعده لا حرج . المرحوم الميرزا الآشتياني رحمه الله يذكر مثلاً آخر فيقول: لو أنّ شخصاً نذر أن يحجّ إلى بيت الحرام ماشياً ، فهذا النذر صحيح و ينعقد ، و يتوجه إليه الخطاب:

(أوفوا بالنذر) حيث إنّ وجوب الوفاء بالنذر هو من أشدّ مراتب الحرج بالنسبه إليه . و كذا إذا نذر أن يصوم سنه كامله ففى جميع هذه الموارد يتعيّن الحكم الشرعى بوجوب الوفاء بالنذر ، و بحسب الظاهر لا بدّ أن يرتفع بقاعده لا حرج .

و هنا نسأل: مع وجود هذه الموارد ، كيف يمكننا أن نوفق بينها و بين قاعده لا- حرج؟ هل يمكننا أن نقول بأنّ هذه الموارد تخرج عن قاعده لا حرج بالتخصيص . أو أنّ هناك علل اخرى بموجبها تكون هذه الموارد خارجة بالتحقيق . و من جمله علمائنا الأعلام (رحمهم الله) الذين بحثوا هذا الموضوع هو المرحوم صاحب الفصول قدس سره . فقد أفرد - بحثاً خاصاً في آخر كتاب الفصول تحت عنوان «استحاله التكليف بما لا يطاق» ، بحث فيه: هل أن التكليف بما لا يطاق محال ، أو ليس بمحال؟ و البعض فصل بين موارد ما لا يطاق ، و بعد أن يتم المرحوم صاحب الفصول بحثه هذا ، يفرد تتمه لبحث قاعده لا حرج (1) . و هناك يرى رضوان الله عليه أنّ الموارد التي ذكرت في باب تخصيص قاعده لا- حرج ، ليست من موارد التخصيص ، بل إنّها خارجة عن قاعده لا- حرج بلحاظ موضوعاتها . و يشير إلى عدّه موارد منها: مسأله الجهاد . و منها أيضاً قضيه هؤلاء الذين شقّ عليهم الإيمان بالإسلام حتّى أن القرآن حكى عنهم ما قالوه: **اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ۚ** أى أنّهم لا يطيقون الإسلام أبداً . يقول صاحب الفصول قدس سره : إنّ هؤلاء يخالفون الحقّ إلى هذه الدرجه ، ثمّ يتساءل: ألم يكن واجبهم هو قبول الحقّ و الإسلام؟ نعم ، لكن هذا التكليف بالنسبه لهم فيه حرج شديد . ثمّ يضرب مثلاً آخر ، و هو تهيئه النفس لتقبّل القصاص و الحدود . ثمّ يأتي بعدّه تخريجات لكلّ من مسأله الجهاد ، و توطين النفس لتقبّل الحدود

ص: ١٣٣

و القصاص يريد بذلك أن يخرج هذه الموارد من قاعده لا- حرج على أنها لا تعدّ من مستثنيات القاعده . و فى الحقيقه إنّ الاستثناء فى هذه الموارد هو من قبيل الاستثناء المنقطع ، و لا- علاقته له بقاعده لا حرج أبداً . و السؤال هنا كيف نرفع إشكال التنافى بين القاعده و هذه الموارد الحرجيه . توجد هناك عدّه ردود على هذا السؤال . منها: ما قيل من أنه لا مانع لأن تكون هناك تكاليف حرجيه ، و فى نفس الوقت لا تتنافى مع ثبوت القاعده المذكوره . و السؤال الذى يطرح هنا هو: كيف نتعامل مع أدلّه النفي؟ و قد أجاب أصحاب هذا القول بجوابين: أحدها: إنّنا نعتبر هذه الأدلّه مخصّيه لقاعده نفي الحرج . و بعبارة اخرى: إنّ قاعده نفي الحرج هى قاعده فقهيه عامّه . و عليه فكما تكون الإطلاقات الفقهيه الأخرى قابله للتخصيص ، فكذلك من الممكن أن نلتزم بهذا المعنى أيضاً فى خصوص قاعده (لا حرج) ، و قد قلنا : إنّ مجرد كون قاعده لا حرج فى مقام الامتنان ، لا يعنى أنّ احتمال التخصيص فيها ممتنع ، و أنّ الموارد التى ذكرناها و غيرها تخرج من القاعده بحجّه التخصيص . الثانى: إنّ قاعده لا- حرج بالأساس لم يلحظ فيها جهه العموم بالشكل الذى يتصوّر ، و إنّما هى بالأصل محدوده و فى نطاق خاصّ و فى موارد خاصّه ، و بناءً على ذلك يقال فى معنى الآيه الشريفه: **وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِضْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا** إنّ الإصر الذى كان على الأئمّه السابقه غير موجود فى هذه الأئمّه ، و الشاهد على ذلك آيه اخرى هى قوله تعالى: **وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ** ١ أى أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله مهمته أن يضع عن الناس ما كانت



تقتضيه الأديان السابقة من أغلال ، و يبدو من قوله تعالى: **وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۚ أَنْ الْإِصْرَ** الذى يطلب عدم حمله على هذه الأمه هو الإصر الذى كان على الأمم السابقة خاصه ، و ليس مطلق الإصر ، و لذا لو اريد تحميل إصر آخر ، فهذا لا ينافى الآية الكريمة ، هذا ما أفاده البعض فى حلّ المشكله .

### الاستفاده من ظهور الآية:

و هذا - أى الردّ الثانى - فى الحقيقة خلاف ظاهر الآية الكريمة: **وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا** ، فالنكره أى «إِصْرًا» جاءت فى سياق النفى ، أمّا فى قوله: «كَمَا حَمَلْتَهُ» فيتخذ صيغه إثباتيه ، و النفى الموجود فى الآية هو نفى عامّ .بعبارة اخرى: لو حذفنا عبارة «كَمَا حَمَلْتَهُ» من الآية فتكون الآية: (ربّنا لا تحمل علينا إصر الذى حملته على الذين من قبلنا) ، فهل هذا يعنى أنّ الآية تأخذ عنوان الوصف و تتضمن قيلاً احترازياً ، و هل هذا هو المعنى الذى تفيده الآية ، أم أنّ النكره إذا وردت فى سياق النهى ، أو النفى فإنّها تفيد العموم؟ و قوله «لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا» أى لا تحمل علينا أى لون من ألوان الإصر أو أنواعه ، و لما كان التشبيه فى الجانب الإثباتى من الآية و هو: **كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا** فهذا يعنى أنّ الإصر كان موجوداً لدى الأمم السابقيه ، إلّا أنّه لا يمكن أن نستفيد من ذلك جهه العموم بأن نقول: إنّ كافّه المصاديق فيها جنبه إثباتيه ، و لكن فى قوله:

لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا يمكن أن نستفيد منه جانب التعميم ، و لا نستطيع أن نقول

بأن الآيه: كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا معناها: (إصر الذى حملته على الذين من قبلنا). و أما الآيه الأخرى ، و هى قوله تعالى: وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فلا يعلم أنها متعلقه بالآيه: وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا وَ الظاهر أنها تحكى عن إصر و أغلال كانت على قوم من الأقوام . بالإضافة إلى جهلهم ، بدليل أن الآيه لم تقل: و يضع عنهم إصرًا كان ثابتاً عليهم ديتياً ، أو يضع عنهم الأغلال التى كان الدين قد حملها عليهم ، فالإصر و الأغلال التى ذكرتها هذه الآيه يقصد منها الأغلال و الأثقال الناتجة عن جهلهم و تعصبهم و حميتهم ، و التى كانت تثقل على عاتقهم ، فجاء رسول الله صلى الله عليه و آله و ألغى كل هذه المسائل ، و لا يوجد هناك أى دليل فى أن آيه: (وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرًا) هى من سنخ هذه الآيه ، أى آيه: وَ لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ، بل من الواضح أن الإصر المنظور فى آيه:

(وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ) ليس الإصر الثابت عليهم من جهه الدين ، و الأغلال أيضاً لم يقصد بها تلك التى كانت ثابتة عليهم من قبل الدين ، و من هنا يجب علينا أن لا نخلط بين الآيتين ، و الآن ما هو ردنا على الإشكال المطروح؟ هناك عدّه ردود اخرى ذكرت فى هذا المجال ، منها: ردّ المرحوم بحر العلوم قدس سره و الذى يعود أساساً إلى الردّ الأول لصاحب الفصول قدس سره الذى استعرضنا و سنتطرّق إليه لاحقاً إن شاء الله .

### جواب صاحب الفصول قدس سره :

أفضل الردود فى هذا المجال هو ما أفاده صاحب الفصول عليه الرحمه . حيث ذكر فى إجابته ثلاثه موارد و أجاب على كل مورد منها بإجابه خاصّه . أحد هذه الموارد هو مسأله الجهاد .

والمورد الآخر هو مسألة الإيمان بأصل المذهب بالنسبه لمن يشقّ عليه قبول الإسلام بدرجة يتمنى معه أن يمطره الله تبارك و تعالی بحجاره من السماء ، أو ينزل عليه العذاب دون أن يستسلم لقول الحق . و المورد الثالث هو مسألة حضور القاتل أمام المحكمه ، و تمكين وليّ الدم من نفسه فى القصاص ، و كذا الحال بالنسبه لمن حكم عليه بالرجم حيث يمكن من نفسه فى سبيل أن يجرى الحاكم الشرعى الحدّ الإلهى عليه ، و هناك ثلاثه ردود لصاحب الفصول قدس سره فى مسألة الجهاد (1) . الردّ الأوّل: هو نفس ما ذكره السيّد بحر العلوم قدس سره ، حيث يشترك الاثنان صاحب الفصول و السيّد بحر العلوم قدس سره برّد واحد: و هو كالتالى: إنّنا لا نقبل كونه أمراً حرجياً ، لأنّ كون الجهاد أمراً حرجياً لا بدّ و أن يقوّره عامّه الناس ، و الحال أنّه ليس المسلمين فحسب ، بل عموم الناس من أى مذهب كانوا و أياً كان دينهم ، و أكثر من ذلك حتّى الذين لا يدينون بدين كالشيعيين و أمثالهم نرى أنّ مسألة الحرب مسألة مطروحه و متعارف فيما بينهم ، و بالطبع فإنّ دواعى الحرب تختلف من شخص لآخر . و من مجموعته إلى مجموعته ، فالبعض يحارب من أجل الدفاع عن نفسه و أحواله و عرضه ، و الآخر يحارب من أجل مذهب و عقيدته و إن كانت عقيدته فاسده ، إذن ، الحرب أمر طبيعى جداً ، فقد يخاطر الإنسان بحياته من أجل هدف يعتقد به ، و هذه المسألة ليست بالمسألة الحرجية ، بل هى طبيعیه و متعارف عليها لدى المسلمين و غير المسلمين . من هنا أمكننا القول أنّ مفهوم الجهاد الذى جاء به الإسلام موجود لدى الشعوب و الأمم الأخرى ، و يفوق الإسلام غيره من المذاهب و الاتجاهات بما يولى الجهاد من أهميه خاصّه ، و بما يحتسب له من ثواب و أجر اخروى . إذن وجود مثل هذه المعطيات من أجر و ثواب لدى الإسلام

ص: ١٣٧

خاصّه يجعلنا نتساءل: لما ذا نعتبر الجهاد أمراً حرجياً؟ بل هو مسأله طبيعيه؛ إذن مجرد احتمال خطر الموت، أو ذهاب الأموال لا يوجب القول بحرجيته. فلو كان حرجياً لهرب الجميع، ولما وجد هناك من يتصدى لمهام الحرب و الجهاد، فى حين نرى أنّ الحرب أمرٌ طبيعى رافق البشرى منذ تأريخها الأوّل و اشترك فيها الجميع .

### الخرج من خلال الملاكات و المصلحه:

و لكن أفضل ردّ على الإشكال هو الردّ الثانى لصاحب الفصول، و مفاده هو:

إنّنا إذا أردنا أن نعيّن كون الفعل حرجياً أو لا-، لا بدّ من أن نلحظ جانب المصلحه فى الفعل، فليس من الصحيح أن نلحظ صورته الفعل بما فيه من خصوصيته، هل هو حرجى، أم لا؟ بل الصحيح أن نرى ما هو الهدف من وراء هذا الفعل؟ و ما هى المصلحه المترتبه عليه؟ فالدقه فى هذه اللحاظات له مدخلية فى كون الفعل حرجياً أو غير حرجى. و نورد مثلاً على ما قلناه غير المثال الذى أورده صاحب الفصول، لنفرض أنّ إنساناً بقى مستيقظاً طوال الليل و لم ينم أبداً، هنا لا يمكننا أن نقول: إنّ عمله هذا حرجى أو غير حرجى، أى لا نستطيع أن نحكم عليه. بل يجب أن نرى و قبل كلّ شىء ما هى المصلحه من بقائه مستيقظاً. فلو أراد أن يسهر طوال الليل لأمرٍ ثانوى غير مهم و لنفرض أنّه لم ينم ليلته مقابل شىء يسير من المال، فالسهر ليله كامله هذا يعدّ أمراً حرجياً، و لكن نفس هذا السهر، لو كان لإحياء ليله القدر و طلب ما فى هذه الليله من أجرٍ و ثواب عظيم لا يعتبر أمر حرجى فحسب، بل الإنسان يتمنى أن تكون كلّ ليله من ليالى شهر رمضان ليله القدر كى يبقى مستيقظاً ليلطلب الفيض الإلهى و يستفيد من بركاته. و هذه المسأله عرفيه .

و لنفرض أنّ إنساناً بقى مستيقظاً حتّى الصباح يرعى مريضاً يحتاج إلى رعايته

و خدمته ، و لنفرض ثانيه هذا الشخص يحبّ المريض حبّاً شديداً ، هنا نراه يبقى ساهراً من دون أن يشعر بشيء من التعب أو الإعياء ، فعمله هذا ليس بحرجيّ .

و في المقابل إذا قيل لسجين من السجناء: يجب عليك أن لا تنام الليل حتّى يسفر الصباح . فإنّه يشعر بالحرج في كلّ دقيقه تمرّ ، في حين أنّ العمل واحد في كلا-الحالتين . من هنا نقول: إنّ اعتبار الحرج و عدم اعتباره بالنسبه لفعلٍ ما ، إنّما يتمّ بلحاظ المصالح المترتبه على الفعل . و أمّا لما ذا أخذت المصلحه بعين الاعتبار في حرجيه الفعل؟ هذا السؤال لم يجب عنه صاحب الفصول عليه الرحمه ، لكننا نقول: إنّ السبب في اعتبار المصلحه هو أنّنا عند ما عرّفنا الحرج قلنا: إنّ أقلّ مرتبه من عدم القدره لدى العرف ، إذن ما هو الملاك في الحرج؟ الملاك في ذلك هو ما كان في العرف قادراً عليه ، إلّا أنّه يأبى أن يقوم به ، فلا بدّ أن نذهب إلى العرف لنرى متى يتقبل العرف القيام بعملٍ معيّن ، و متى يأبى ذلك! و هنا بالذات يفسخ المجال للأهداف و المصالح ، فعند ما تكون المصلحه شديده و كبيره نجد العرف يقدم على العمل بدون سأم و بلا تردّد ، بل برغبه و شوق كبيرين ، أمّا عند ما تكون المصلحه جزئيه ، و ليست بذات أهميه ، فإنّ العرف يأبى من أن لا ينام الليل كلّه مقابل منفعه جزئيه قليله ، و هذا هو ما يقال عنه بأنّه لا- يتحمّل . و نحن مضطّرون إلى أن نحكم العرف ، لأنّ الحرج في الآيه الكريمه يراد به نفس هذا المعنى العرفي ، و من هنا يتبيّن لنا أنّ الجهاد في نظر العرف ليس فوق طاقه الإنسان المسلم ، فالجهاد من أجل حفظ بيضه الإسلام ، و الحفاظ على استقلال الدوله ، سواءً كان جهاداً دفاعياً كما هو المفترض في زماننا ، أو كان الجهاد جهاداً ابتدائياً لأجل نشر الأحكام الإسلاميه ليس هو ممّا لا- يطاق في نظر العرف . إذن ، خلاصه الردّ الثاني الذي قال به صاحب الفصول و الذي أرى أنّه في

مسأله الجهاد خاصه يعدّ أفضل الردود ، أى أننا لا نستطيع أن نقول: إنّ هذا العمل حرجى و هذا غير حرجى جزافاً و من دون أى اعتبار ، بل لا بدّ من ملاحظه الغايات و المصالح المترتبه عليه .

### **الحرج بالقياس إلى الحاله النفسيه للمكّلف:**

و الردّ الثالث الذى أجاب به صاحب الفصول هو: أنّه لا بدّ أن نعرف أولاً: هل أنّ الحرج الملحوظ فى الجهاد بما فى الجهاد من الأعمال الشاقّه ، أو هو باعتبار الحاله النفسيه التى تتولّد عند بعض و التى تسمّى بالخوف ، أى هل أنّ الاشتراك فى الحرب و استخدام الأسلحه و المشى على الأقدام لمسافات طويله هى التى تشكّل جانب الحرج ، أو أنّ الحاله النفسيه التى نسميها الخوف و التى قد ترافق الإنسان فى الجهاد ، فيخاف أن يتعرّض لقصف جوى ، أو أن تصيبه طلقه هى التى تجعل من الجهاد أمراً حرجياً؟ يقول المرحوم فى الإجابة على هذا التساؤل: بأنّ حاله الخوف منشؤها فى نفس الإنسان ، أى أنّ هذا الشخص بحدّ ذاته يفتقد للشجاعه و الجرأه ، و هذا لا علاقه له بالتكليف الإلهى ، فلو كنت إنساناً يملأ الخوف وجودك ، فلا يحقّ لك أن تصوّر الجهاد بأنّه أمر حرجى ، ثمّ تستدلّ بقاعده نفى الحرج على ارتفاع التكليف الحرجى ، إذن الحرج لا بدّ و أن يتحقّق فى التكليف بحدّ ذاته . و إلّا فخوف المكّلف لا علاقه له بالتكليف . و الخوف هو رذيله من الرذائل لدى هذا الإنسان .

### **القاعده و إيقاع الإنسان نفسه فى الحرج:**

و هنا نورد أجوبه المرحوم صاحب الفصول فى المورد المتبقيين ، و المورد الأوّل: هو المثال الذى ساقه عن اولئك الذين لا يطيقون الإسلام ، حيث يحكى

القرآن الكريم قولهم: **اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ هَذَا لَا بَدَّ وَ أَنْ نَرَى هَلْ إِنَّ الْإِسْلَامَ بِحَدِّ ذَاتِهِ يَسْتَدْعَى الْحَرْجَ ، أَوْ إِنَّ خَيْبَ هَؤُلَاءِ وَ سَوْءَ سَرِيرَتِهِمْ هُوَ الَّذِي جَعَلَ قَبُولَهُمُ الْإِسْلَامَ أَمْرًا حَرْجِيًّا؟ وَ الصَّحِيحُ إِنَّ خَبَائِثَهُمْ وَ سَوْءَ سَرِيرَتِهِمْ هُوَ الَّذِي جَعَلَهُمْ يَسْتَشْعِرُونَ الْحَرْجَ فِي الْإِسْلَامِ ، بِدَلِيلِ أَنَّنَا نَرَى إِنَّ النَّاسَ قَاطِبَهُ عَشَقُوا الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ وَ اسْتَهْوَتْهُ قُلُوبُهُمْ ، وَ الْوَاقِعُ هُوَ إِنَّهُ لَا يَوْجَدُ هُنَاكَ حَرْجٌ فِي التَّكْلِيفِ بِحَدِّ ذَاتِهِ . فَأَدَّلَهُ نَفْيُ الْحَرْجِ تَنْصُّ عَلَى إِسْقَاطِ التَّكْلِيفِ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الْحَرْجَ . وَ الْمَوْرِدُ الثَّانِي: هُوَ خُصُوصُ تَمْكِينِ النَّفْسِ لِأَجْلِ الْقِصَاصِ وَ إِجْرَاءِ الْحُدُودِ .**

فيقول المرحوم صاحب الفصول: **إِنَّ التَّمْكِينَ وَاجِبٌ شَرْعًا وَ هُوَ أَمْرٌ حَرْجِيٌّ لِلْغَايَةِ ، وَ لَكِنِ الشَّخْصَ بِنَفْسِهِ هُوَ الَّذِي أَوْجَدَ هَذَا التَّكْلِيفَ الْحَرْجِيَّ ، أَيْ أَنَّ الذَّنْبَ ذَنْبُهُ ، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَرْجِ لَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرْتَكِبَ الزَّانَا ، وَ لَوْ شَاءَ الْإِحْتِرَازَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرْجِ لَمَا قَتَلَ النَّفْسَ الْمُحْتَرَمَةَ عَنِ عَمْدٍ . وَ يَضِيفُ إِنَّ هَذِهِ تَهْلِكُهُ . وَ الْبَعْضُ بِإِرَادَتِهِ بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ التَّهْلِكَةِ . وَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا- يُمْكِنُ أَنْ نَطْلُقَ عَلَى هَذَا التَّكْلِيفِ الْمُتَعَيَّنِ عَلَى الْمَجْرَمِ - وَ هُوَ تَكْلِيفُ التَّمْكِينِ - اسْمَ الْحَرْجِ ، فَلَمَّا ذَا أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ التَّمْكِينَ لِلْقِصَاصِ فِي حِينِ كَانِ بَوَسْعِهِ أَنْ يَحْتَرِزَ مِنْ أَيِّ تَكْلِيفٍ مِنْ هَذَا النَّوْعِ ، وَ يَسْتَفَادَ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْفُصُولِ إِنَّ قَاعِدَهُ لَا حَرْجَ لَمْ يَشْمَلْهَا التَّخْصِيصُ مُطْلَقًا ، أَيْ لَا يَوْجَدُ هُنَاكَ أَيُّ مَوْرِدٍ حَرْجٍ خَرَجَ عَنِ الْقَاعِدَةِ بِالتَّخْصِيصِ .**

### **حُكْمُهُ حَدِيثُ الرِّفْعِ وَ قَاعِدَةُ نَفْيِ الْحَرْجِ:**

و هُنَاكَ نَقَطُهُ مَهْمَةٌ أَشَارَ إِلَيْهَا كُلٌّ مِنَ الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ فِي كِتَابِ الرِّسَائِلِ ، وَ الْمَرْحُومِ الْأَخُونَدِ قَدَسَ سِرُّهُ فِي كِتَابِ الْكِفَايَةِ ، وَ هِيَ أَنَّ حَدِيثَ الرِّفْعِ يَرْفَعُ الْخَطَأَ

و النسيان ، و عليه قد يقال: إنه بموجب هذا الحديث يرفع عن امه الرسول الخطأ ، و لكن القرآن يصريح بقوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ١؟ فكيف لم يستطع حديث الرفع أن يرفع حكم قتل الخطأ؟ فهل معناه أن هناك موارد تخصيص في الحديث؟ و في معرض ردّها على هذا الاستفهام أجاب هذان العلمان (١): بأن حديث الرفع إنما يرفع الآثار المترتبة ، سواء كان القتل عن عمد ، أو عن خطأ ، و في الحقيقة إن حكومه حديث الرفع متوجهه إلى سائر الأدلة على النحو التالي ، و هو أن لدينا مجموعه من الأدلة تعرض الأحكام بصورة عامه و مطلقه ، فيأتي حديث الرفع و يخرج مورد الخطأ فيها ، و الآية: (وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً) الحكم بالأساس مبنى على الخطأ . فكيف يمكن أن يكون الخطأ مؤثراً في إثبات الحكم و في نفس الوقت يكون مؤثراً في نفي الحكم ، و من هنا نصل إلى هذه النتيجة ، و هي أن حديث رفع الخطأ لا يرتبط أساساً بالآيه (وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً) . و يمكن أن نورد مثل هذا الكلام في خصوص الجهاد فنقول: لنفترض أن الجهاد أمر حرجى ١٠٠٪ و لكن مثل هذا الحرج لا يدخل ضمن دائره قاعده نفي الحرج ، لأن مفاد قاعده لا حرج هو أن الحرجيه مؤثره في نفس الحكم ، و الحرجيه مؤثره في عدم تشريع الحكم . و لكن بناءً على فرضنا إذا كان الجهاد كله أمر حرجى ، فمعنى ذلك أن الحرج مؤثر في ثبوت الحكم ، و لا يمكن أن يكون هناك عنوان واحد مؤثر في الثبوت و مؤثر في النفي أيضاً ، و هذا قريب ممّا قاله المرحوم المحقق الخراسانى و الشيخ الأنصارى في خصوص رفع الخطأ . و من هنا نخلص إلى هذه النتيجة التي يقرّها صاحب الفصول ، و هي أن

ص: ١٤٢



قاعده لا حرج بحد ذاتها قابله للتخصيص ، و إمكان التخصيص فيها وارد ، إلا أنه في الواقع الخارجى لا يمكننا أن نجد مورداً واحداً كمثال على التخصيص فى قاعده لا حرج .و حكى عن الشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه الشريف أن قاعده نفى الحرج ليس فقط يحتمل بشأنها التخصيص ، بل أن موارد التخصيص موجوده و من الكثره بحيث تُشكّل وهناً فى قاعده (لا حرج) (1) ، و لازم ذلك أننا لو تمسكنا فى مورد بعموم قاعده (لا حرج) فهذا لا يكفى ، لأن عمومها موهون ، و لا يصلح للركون إليه ، و لا بدّ مثلاً من ضمّ عمل الأصحاب و فتواهم ، أو أشياء اخرى من هذا القبيل إلى هذا العموم حتى ينجبر وهنه ، و يكون صالحاً للاستناد إليه . فإذا كانت هذه القاعده على هذه الصوره من الضعف فإنها سوف لا تنفع كثيراً ، فلا يمكننا الاستفاده منها فى الفقه كثيراً . غير أنه حكى أيضاً عن الشيخ الأنصارى نفسه ما يخالف هذا المعنى ، فقد حكى عنه أنه قال: إن قاعده (لا حرج) من القوّه و الإحكام بشكل لو أردنا معه أن نأتى و لو بدليل واحد كمخصّص لهذه القاعده ، فإن مجرد كونه أخصّ منها لا يقتضى أن يقدم عليها ، و هذا عجيب جداً ، و قد مرّ عليكم فى الأصول فى مسأله العامّ و الخاصّ أن الدليل الخاصّ يقدم على العامّ مطلقاً ، إلا إنه أفاد هنا بأن الخاصّ لا يقدم على قاعده (لا حرج) لمجرد كونه أخصّ ، أى أن هذه القاعده على هذه الدرجه من القوّه و الإحكام ، فما ظنك لو لم يكن هناك أخصّيّه و أعمّيّه فى البين .

فإن قاعده (لا حرج) نوعاً ما بالقياس إلى الأدلّه الأوليه - مع غصّ النظر عن الحكومه - بينهما نسبه العموم و الخصوص من وجه ، فربما نشاهد ذلك ٩٠٪ أنّ

ص: ١٤٣

النسبه بينهما هي نسبه العموم و الخصوص من وجه ، مثل دليل وجوب الوضوء و وجوب الغسل و أمثال ذلك ، و قلنا في مسأله الحكومه؛ لا ينبغي المقارنه و بيان النسبه ، و لا يجدر بنا البحث عن مادّه الاجتماع و الافتراق ، كما أنّه لا ترد في مسأله الحكومه قضيه الظهور و الأظهرية ، بل إنّ الدليل الحاكم يتقدّم على الدليل المحكوم ، و إن كان أضعف ظهوراً منه ، و كانت النسبه بينهما هي نسبه العموم و الخصوص من وجه .فإذن ، مع أنّ الشيخ يفترض دليلاً أخصّ مطلقاً من قاعده (لا حرج) ، إلّا أنّ هذا الدليل الأخصّ مطلقاً لا يمكنه لمجرد كونه أخصّ أن يتقدّم على قاعده (لا حرج) ، و عليه فما حكى عن الشيخ أولاً لا يضرّ بما سلكناه من عدم تخصيص القاعده و إن كان قابله للتخصيص ثبوتاً . و على هذا نسلك نفس الطريق الذي سلكناه سابقاً و صرح به صاحب الفصول أيضاً ، و أثبت في الحقيقه أركانه من أنّ قاعده (لا حرج) ليس فيها تخصيص أصلاً ، و هذا ما يشته أيضاً ظاهر أدلّه نفى الحرج و إن كانت هذه الأدلّه في نفسها لا تأبى عن التخصيص .

## الحرج الشخصى أو النوعى؟

### اشاره

هل أنّ الحرج فى قاعده (لا- حرج) هو الحرج الشخصى أو الحرج النوعى؟ فلو كان شخصياً فمعناه أنّ لكلّ مكلف حساب مستقلّ فيما يتعلّق بقاعده نفى الحرج ، و كلّ مكلف يلاحظ بشخصه و التكليف المتّجه إليه بالشكل الذى فسّرنا به الآيه و جعلنا الحرج صفه للتكليف ، فعلى كلّ مكلف أن يلاحظ تكليفه ، فإذا كان التكليف يجعله فى ضيق و حرج بحيث لا يتحمّله العرف عادةً ، فإنّ الآيه الشريفه:

تأتى لفيه ، فترفع هذا التكليف عن عهدته المكلف ، حتّى و إن لم يكن فيه حرج بالنسبه إلى الآخريين ، و لا- يتّصف بكونه حرجيّ أصلاً ، فالملاك فى قاعده نفى

الخرج هو التكليف الشخصى المتجه نحو آحاد المكلفين . و إن لم يكن حرجياً بالنسبة إليه فالتكليف ثابت . إلا إنه يوجد فى هذه القاعده احتمال آخر ، و هو أن نفسير الخرج بالخرج النوعى ، فنقول أن تكليفاً من التكاليف كان حرجياً بالنسبة لأغلب المكلفين ، فإن هذا التكليف سيرفع عن الجميع حتى عمّن لا يكون التكليف حرجياً بالنسبة إليهم ، أى لو أن أحد التكاليف كان حرجياً بالنسبة إلى ٨٠٪ من المكلفين فإن هذه الحرجيه بالنسبه إلى الثمانين بالمائه تقتضى رفع التكليف عن المكلفين بنسبه ١٠٠٪ و كذلك الأمر معاكساً ، فلو لم يكن حرجياً بالنسبه إلى ٨٠٪ من المكلفين ، نقول بما أنه لا يوجد خرج نوعى فإن هذا التكليف ثابت حتى فى حق العشرين الذين يكون التكليف حرجياً بالنسبه إليهم . إذن لازم القول بالخرج النوعى هذا أن نقول به بكلا- جانبيه السلبى و الإثباتى ، ففى الجانب الإثباتى يرتفع حتى عن العشرين بالمائه ، و فى الجانب السلبى فإن التكليف يثبت حتى على العشرين الذين تكون فى التكليف مشقه و خرج عليهم ؟ يوجد هنا احتمالان ، بل قولان ، و أتفق الجميع على نسبه هذه الحرجيه النوعيه إلى المشهور ، أى أن المشهور يقول بالحرجيه النوعيه ، و إن لم تُعلم تماميه هذه النسبه . إلا أن المحققين من قبيل المرحوم النراقى فى كتاب (العوائد) ، بل المرحوم الشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه الشريف و جمع من تلامذته العظماء طبّقوا هذه المسأله على الخرج الشخصى ، و قالوا: إن أدله نفي الخرج تدلُّ على نفي الخرج الشخصى (١) .

ص: ١٤٥

(١-١) . العوائد: ٦٤ .

و الآن لو انحصر دليلنا بهذه الآية: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ فَأَرَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْقُشَ فِي أَنْ الْمَرَادِ مِنْ هَذَا التَّعْبِيرِ هُوَ الْحَرَجُ الشَّخْصِيُّ ، لِأَنَّ هَذَا الْخُطَابَ (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ) سِوَاءَ بِلِسَانِهِ ، أَوْ بِمَلَائِكَةٍ يَشْمَلُ عَمُومَ الْمَكْلُوفِينَ ، أَيْ أَنَّ أَصْلَ الْخُطَابِ أَوْ مَلَائِكَةٍ يَقُولُ: (أَيُّهَا الْمَكْلُوفُ) وَ زَيْدٌ مَكْلُوفٌ وَ مَخَاطَبٌ بِهَذَا الْخُطَابِ ، وَ عَمُرٌ مَكْلُوفٌ وَ مَخَاطَبٌ بِهَذَا الْخُطَابِ ، وَ كَذَا جَمِيعَ الْمَكْلُوفِينَ بِأَحَادِهِمْ مَخَاطَبُونَ بِهَذَا الْخُطَابِ بِقَوْلِهِ (عَلَيْكُمْ) خَاصَّةً ، وَ قَدْ جَاءَ بَعْدَهَا كَلِمَةُ (فِي الدِّينِ) وَ الدِّينُ مَعْنَاهُ مَجْمُوعَةُ التَّكْلِيفِ الدِّيْنِيَّةِ ، أَيْ الْوُضَائِفُ وَ الْقَوَانِينُ الْإِلَهِيَّةُ ، كَالْوُضُوءِ الَّذِي جَعَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكْلُوفِينَ ، وَ كَذَا الْغُسْلِ وَ الصَّوْمِ ، ثُمَّ تَأْتِي الْآيَةُ وَ تَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الْمَكْلُوفِينَ مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي التَّكْلِيفِ الْمَتَوَجِّهَ إِلَيْكُمْ مِنْ تَكْلِيفٍ حَرَجِيٍّ) ، وَ لَا مَعْنَى هُنَا لِأَنَّ نَفْسَ الْحَرَجِ بِالْحَرَجِ النُّوعِيِّ ، فَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةَ النُّوعِ ، وَ إِنَّمَا هِيَ مَسْأَلَةُ التَّكْلِيفِ سِوَاءَ أَنْ كَانَ هُنَاكَ مَخَاطَبٌ حَقِيقَةٌ أَوْ مَلَائِكَةً ، فَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ ، فَإِنَّ آيَةَ نَفْيِ الْحَرَجِ هُنَا تَحَدَّدُ دَائِرَتَهُ الْأَحْكَامِ الْمَتَوَجِّهَةَ إِلَى الْمَكْلُوفِينَ ، وَ فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّ (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) بِمِثَابَةِ الْمَلْحَقِ لِجَمِيعِ الْأَدْلَةِ الْأَوَّلِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُ التَّكْلِيفَ مَتَوَجِّهًا نَحْوَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكْلُوفِينَ ، وَ أَسَاسًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْحَرَجِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ هُوَ الْحَرَجُ الْحَاصِلُ لَدَى النُّوعِ ، فَإِذَا بَقِينَا نَحْنُ وَ هَذِهِ الْآيَةُ وَ افْتَرَضْنَا انْحِصَارَ الدَّلِيلِ بِقَاعِدِهِ (لَا حَرَجٍ) فَلَا أَرَى أَنَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَمِلَ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ هَذَا الْحَرَجِ هُوَ الْحَرَجُ النُّوعِيُّ . إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي أَدَّى إِلَى طَرَحِ مَسْأَلَةِ الْحَرَجِيَّةِ النُّوعِيَّةِ هُوَ آيَةُ الصَّوْمِ ، إِذْ يَقُولُ تَعَالَى فِي آيَةِ الصَّوْمِ: وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ۗ .

و قلنا : إنَّ قوله ( وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ) يرتبط بالجانب السلبي ، لما ذا لا يجب عليه الصيام في شهر رمضان؟ لأنَّه تعالى لا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ، و قد فسّرنا العسر بالحرص ، و قلنا : إنَّه ليس كما ذهب إليه المحقّق النراقي في (العوائد) من أنّ العسر أعمّ من الحرج ، فالإشكال يرد هنا ، فهل كلّ من كان على سفر في رمضان يلزم من صيامه الحرج؟ فربّما ذهب شخص إلى طهران و كان لابنه بيتاً هناك و ينوي الإقامة عنده لخمسه أيّام ، فما هو الفرق بين هذا البيت و بين بيته في قم ، فلا يكون في صومه عسر بالنسبه إليه ، فلما ذا يقول الله سبحانه (لا- يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)؟ فيقال: نفهم من هذا أنّ الملا-ك في العسر و الحرج هو الأ-كثريه و نوع المكلفين و المسافرين. إذن هذا التعبير (لا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) بعد قوله: (مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) يرشدنا إلى أنّ المسأله لا تدور حول العسر و الحرج الشخصى ، و إنّما تدور مدار العسر و الحرج النوعى بالإضافة إلى بعض الروايات التي قرأناها و ناقشنا في دلالتها ، و كان منها روايه لأبي بصير في مسأله (إنّا بلينا بغدير مطر) قال الإمام في ذيلها: (فإنّ الدين ليس بمضيق ، قال الله تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج) فالاستدلال بهذه القاعدة كانت بهذا الشأن حيث ذكر الإمام هذا الدليل على عدم انفعال ماء الكرّ . و طبعاً نحن فسّرنا الروايه بشكل آخر. فمن جهه في قوله: - (ما جعل عليكم في الدين من حرج) هناك ظهور لا يمكن التشكيك فيه في الحرج الشخصى ، و من جهه اخرى (لا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) في ذيل آيه الصوم فهو ظاهر في العسر النوعى ، فما هو موقفنا هنا؟ فنقول: إنّ هذه القاعدة (لا حرج) التي هي بلسان الدليل التي تعرّضت كدليل لنفى الحكم طرحت كحكمه في ذلك الدليل ، و إذا طرح شيء على أنّه حكمه لا- يمكنه أن يكون عاقباً بالنسبه إلى مفاد ذلك الدليل ، و لا يشترط تطبيقه على جميع موارد. و هذا هو الفرق بين العلّه و الحكمه ، فيقال مثلاً في العدّه ، إنّ المرأه يجب عليها

أن تعتدّ ثلاثه قروء للاستبراء من الحمل ، إلّا أنّه في بعض الموارد لا توجد هذه الحكمة ، فلو كان الزوج في سفر و قد غاب عن زوجته مدّه سنتين ، ثمّ طلق زوجته ، فتجب عليها العده كذلك ، مع أنّ الحكمة المتقدمه لا تجرى هنا ، فلا معنى لأنّ تحمل الزوجه من رجل غاب عنها زوجها سنتان ، فإذن مشروعيتها العده للاستبراء من الحمل ليس فيه جنبه عليه يدور الحكم مدارها وجوداً و عدماً ، و إنّما هي حكمه . فحينئذٍ لو واجهنا هذه المسأله في آيه الصوم ، يقول تعالى: (مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) يعنى لا يجب الصوم في السفر ، و لا يجب على المريض و لا على المسافر ، ثمّ قال في ذيلها: (وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) و العسر هو العسر الشخصى و الحرج هو الحرج الشخصى ، و لكن لا يجب أن ينطبق هذا الحرج الشخصى فيما يتعلّق بهذا الحكم المذكور في الآيه تماماً و إنّما هو حكمه فيما يتعلّق بهذا الحكم ، و إمّا في الموضوع الذى لا يتحدّث فيه الدليل عن نفي الحكم ، فحينئذٍ لا تتمكّن من أن نجعل العسر الشخصى هو الملاك ، و نقول في كل موضع يكون فيه عسر شخصى يوجد (لا يُرِيدُ بِكُمْ) ، أى لا بدّ أن يدور نفي الحكم مدار الحرج الشخصى .

### موارد الحرج في كلام الشَّهيد الأوّل:

و العجيب أنّ الشهيد الأوّل في كتاب (القواعد) ذكر موارد كثيره و ربطها بقاعده (لا حرج) ، في حين أنّ أكثرها لا ارتباط له بهذه القاعده أصلاً ، فمثلاً قال في إحدى الموارد: إنّ مشروعيتها الإجاره في الإسلام ناشئه من قاعده العسر و الحرج ، لأنّ المنافع التى تملكها معدومه الآن ، فما معنى تملك المعدوم؟ لكن جاءت قاعده العسر و الحرج و أثبتت مشروعيتها الإجاره . و يذكر أمثله اخرى يتعجب الإنسان منها ، فإنّها بأجمعها لا ترتبط بتلك الجبهه التى نبحثها في قاعده (لا حرج) ، فأولاً:

من أين لك أنّ المناط في مشروعته الإجاره هو العسر و الحرج؟ فهل أنّ مسأله الإجاره المتداوله بين العقلاء تقوم على قاعده العسر و الحرج؟ لا دليل على ذلك ، بل الإجاره كانت من المعاملات المتحققه عند العقلاء و إنّما أمضاها الشارع . و إذا كانت الإجاره مبتنيه على هذه القاعده ، فلما ذا تركت البيع و لم تذكره؟ فاليك أيضاً يكون مبتنياً على قاعده العسر و الحرج ، إذ لو لم يحلّل الله البيع يقع الإنسان في العسر و الحرج كثيراً ، و لكن ليس حلّيه البيع من أجل نفي الحرج ، و إنّما لأنّ البيع مطروح بين العقلاء و معمول به .

### خلاصه البحث:

فتحصّل ممّا ذكرنا أنّ الحرج المنفي هو الحرج الشخصى ، و عدم الحرجيه الشخصيه فى آيه الصوم لا يضرّ بالمقصود ، لأنّ مورد التمسّيك بالقاعده ما إذا لم يكن هناك دليل على نفي الحكم مستقلاً ، إلّا كان قاعده لا حرج حكمه كما فى مورد آيه الصوم .

### قاعده لا حرج و الأحكام غير الإلزاميه:

هناك بحث فى قاعده (لا حرج) ، و هو أنه هل أنّ هذه القاعده تنفى جميع الأحكام التكليفيه حتى الاستحباب و الكراهه فى صوره الحرج ، أو لا؟ و هل أنّها تجرى فى الأحكام الوضعيه ، أو لا؟ و لم نشاهد فى الكلمات من تعرّض إلى البحث الثانى ، إلّا أنّه يمكن البحث فيه و تترتب عليه ثمرات عمليه . و هنا فى هذا البحث ينبغى الخوض فى عدّه جهات: أحدها: أنّه هل فى باب التكاليف غير الإلزاميه ، تجرى قاعده (لا حرج) ، أو

لا؟ و قد عنون صاحب الفصول رحمه الله هذه المسأله ، و صرح بعدم جريان هذه القاعده فى باب المستحبات و المكروهات ، فلو تعلق الحكم الاستجابى بأمر حرجى فإن قاعده (لا حرج) لا تنفى الاستحباب ، و لو تعلق الحكم الكراهى بأمر حرجى فإن هذه القاعده لا تنفى الكراهه . إلا أن مع ملاحظه ما قلناه ، فإن الأمر بحاجه إلى توضيح ، فنقول: إن المسأله يمكن توضيحها بأحد طريقين: الأول: أننا نشاهد فى قاعده (لا حرج) أنه استخدمت كلمه (على) و نحن إذا لاحظنا الموارد التى استخدمت فيها كلمه (على) نجدها تستخدم فى التكليف الإلزاميه ، و فى بعض التكليف نستفيد الإلزام من نفس كلمه (على) ، ففى آيه الصوم حيث قال تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاسَبُ إِلَّا مَعَ الْإِذْمَارِ . و نشاهد أيضاً فى آيه القتال: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَ هُوَ كُرْهُ لَكُمْ أَوْ فِي أَدْلِهِ الْأَحْكَامُ التَّحْرِيمِيَّةُ مِثْلُ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ . . .) فاستعمال كلمه (على) بعد كلمه (جعل) لا يمكن تطبيقه إلا على التكليف الإلزاميه . و أما الطريق الثانى: و هو المبتنى على كلامنا السابق ، فقد جعلنا الحرج صفه للتكليف فى قبال من ظن الحرج عنواناً للفعل و العمل حيث كان يفسير قوله (ما جعل) ب(ما أوجب) ، و قد أجنبناه أن (من حرج) مفعول مطلق نوعى ، أى: ما جعل عليكم فى التكليف من تكليف حرجى ، فعنوان الحرج وصف للتكليف نفسه ، و وصف لنفس الحكم ، و هذا المعنى الذى استفدناه يعطى ثماره فيما نحن فيه ، لأنه لو كان الحرج وصفاً للتكليف ، فنحن نعلم بأن التكليف الاستجابى مهما كان المكلف به حرجياً فإن نفس التكليف الاستجابى لا يمكن أن يكون حرجياً ، فالتكليف الذى يتضمن إمكان المخالفه و الترك من دون استحقاق للعقاب على تركه ، هل يمكن أن نقول بأنه حرجى ؟ .



فإذن مع قطع النظر عن استعمال كلمه (عَلَى)، فإنَّ نفس كلمه (مِنْ حَرَجٍ) التى تُعَيِّن من تكليف حرجى تفرِّق بين مسأله المستحبات و المكروهات، و لذلك لو كانت المستحبات واجبات لا تُصَفَّ بالحرجيّه، و لكن بما أنّها من المستحبات فلا يصدق عليها عنوان الحرجيّه، فمثلاً يُستحبّ للإنسان أن يصوم جميع أيام السنّه عدا العيدين، فلو تحوّل هذا المستحبّ إلى وجوب فسوف يكون تكليفاً حرجياً، لكن بما أنّه على هيئه الاستحباب لا يتحقّق فيه عنوان الحرجيّه، و يبقى الاستحباب على حاله، أى لا نستطيع أن نقول: بما أنّ الصوم فى جميع أيام السنّه فيه حرج فليس بمستحبّ، بل مع كونه حرجياً يبقى الاستحباب على حاله.

## جريان القاعده بالنسبه إلى أقسام الواجب

### إشاره

و أمّا الواجبات ففيها بحث أيضاً، ففى باب الواجبات فإنّ للوجوب أقسام:

وجوب نفسى و غيرى، و الوجوب الغيرى هو الوجوب المقدمى، و فيه نكته يجب الالتفات إليها، فإنّه يوجد بحث مفصّل فى مقدمه الواجب و هو أنّه هل تتّصف المقدمات بالوجوب الشرعى الغيرى، أو لا؟ و هل توجد ملازمه بين الوجوب الشرعى لذى المقدمه و الوجوب الشرعى للمقدمه، أم لا- توجد مثل هذه الملازمه؟ إذا قلنا بهذه الملازمه و قلنا بالوجوب الشرعى الغيرى للمقدمه، فهنا بإمكان دليل نفى الحرج أن يرفع دليل الوجوب الغيرى، فكما أنّنا قلنا فى آيه الوضوء إذا كان لقوله: (ما يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) معنيين، فلو فسّرناها بهذا الشكل، قلنا إنّ هذا تعليل لعدم وجوب الوضوء فى حاله المرض أو فقدان الماء بتلك الكيفيه، فإنّ: (ما يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) يريد رفع وجوب الوضوء، فى حين أنّ وجوب الوضوء وجوب غيرى و مقدمى، فيصحّ هذا الكلام

إذا قلنا بالوجوب الغيرى للمقدّمه . و أمّا إذا لم نقل بالوجوب الشرعى فى باب المقدّمه ، و لم نقل بالوجوب الغيرى ، و قلنا بأنّ المقدّمه ما هى إلّا اللابديّه العقليه الموجوده فيها؟ فهل تأتى هذه القاعده لترفع اللزوم العقلى؟ إنّ قاعده لا حرج لا يمكنها رفع حكم العقل ، إذ هى ناظره إلى الأحكام الشرعيه و المجعولات الشرعيه ، فما هو الأثر الذى تقوم به هذه القاعده ، هل تريد رفع الوجوب الغيرى؟ و نحن لا- نقول بالوجوب الغيرى للمقدّمه . و هل ترفع الوجوب و اللزوم العقلى؟ و هى لا- تجرى فى باب الأحكام العقليه ، فعلى هذا المبنى ما هو الأثر الذى يمكن أن يكون لقاعده (لا حرج) بشأن المقدّمات الحرجيه؟ إنّ الأثر الذى يمكنها أن تقوم به هو أنّنا هنا نطبّق قاعده (لا حرج) فى مقدميه المقدّمه ، أى أنّ هذه المقدميه التى هى عبارته عن الشرطيه من الأحكام الشرعيه الوضعيه و إن كانت ذات المقدّمه بنفسها أمرٌ تكوينى كطهاره الثوب و الجسد ، إلّا أنّ شرطيه هذه المقدّمه بالنسبه إلى الصلاه مسأله شرعيه و حكم شرعى وضعى ، فلو صارت مسأله الطهاره هذه حرجيه ، فهنا نقول: إنّ (ما جعلَ عَلَيْكُمْ فى الدينِ مِنْ حَرَجٍ) لا تأتى لترفع الوجوب الغيرى لهذه المقدّمه ، إذ ليس فيها وجوب غيرى بناءً على مبنى عدم وجوب المقدّمه ، فإذن ما ذا ترفع؟ ترفع المقدميه ، لأنّها مقدميه شرعيه ، و شرطيه شرعيه ، و إذا صار العمل بالشرط فى مورد حرجيّ فطبعاً على القاعده المذكوره أن ترفع المسأله من أصلها ، فإذن لا- ينبغى أن يتصور بأننا إذا أنكرنا فى بحث مقدّمه الواجب الوجوب الشرعى للمقدّمه ، فلا بدّ أن نترك قاعده (لا حرج) بالكامل و لا نطبّقها فى باب المقدّمه ، كلّاً ، فحتّى على هذا المبنى تأتى أيضاً هذه القاعده .

## قاعده لا حرج و الوجوب التخييري:

و ترد أيضاً قاعده (لا- حرج) فى سائر أقسام الوجوب ، إلّا أنّها وقعت موضعاً للإشكال فى موردٍ واحدٍ فقط ، و هو عبارته عن الواجبات التخييريّة ، مثل عتق الرقبه أو صيام ستين يوماً ، أو إطعام ستين مسكيناً ، فهل وجود الحرج فى واحدٍ من هذه الخصال الثلاثه للكفّاره يقتضى خروج المورد الحرجى عن دائره التخيير فينبغى أن يقال: إنّ الكفّاره أحد أمرين ، أو أنّه لقائل أن يقول: إنّ هذه الواجبات التخييريّه تشبه المستحبّات فى جهه من جهاتها ، و هى جهه أنّه لو صار بعض خصالها حرجياً فإنّ التكليف لا يتّصف بالحرجيّة ، نعم إذا كانت الخصال حرجيّة بأجمعها - و فى هذه الجهه يكمن الاختلاف مع المستحبّات - فالقاعده ترفعها ، لأنّه تكليف حرجى ، و أمّا إذا كان اثنان من المجموع غير حرجيين ، بل لو كان فردان حرجيين و واحد غير حرجى ، فهل بإمكاننا هنا أن نجعل عنوان الحرجيّة وصفاً للتكليف و نقول: إنّ الله كلّفنا بتكليف حرجى؟ إنّنا لا- يمكننا أن نجعل عنوان الحرجيّة وصفاً للتكليف لمجرّد أنّ أحد أطراف الواجب التخييري صار حرجياً ، و لا- يمكننا أن نقول: إنّ الله جعل لنا تكليفاً حرجياً ، كلاً ، إنّ التكليف بما أنّه على نحو الواجب التخييري إذا صار أحد أطرافه حرجياً فإنّ الحرجيه لا يمكن أن تكون وصفاً للتكليف ، نعم إذا صارت الخصال الثلاثه حرجيّة بأجمعها يصدق أنّه تكليف حرجى . إذن الواجبات التخييريّه تلحظ من هذه الجهه .

## هل تدخل المحرّمات فى التكاليف الحرجيّة؟

و هنا جهتان اخريان ، إحداهما المحرّمات ، إذ يوجد إشكال فيها ، خاصّه على المبنى الذى اخترناه تبعاً لأكثر العلماء الكبار ، و هو أنّ الحرج فى الآيه ليس نوعياً ،

و إنما هو شخصى ، و من جهة اخرى فإنَّ (ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ) تصدق فى باب المحرّمات لأنها تكاليف إلزاميّة أيضاً ، أى أنّ الذى جعل (مِنْ حَرَجٍ) صفه للفعل يضطرّ إلى أن يختصّ القاعده بالأحكام الإلزاميه الوجوبيه ، لأنّه لا يوجد فى المحرّمات فعل حرجى ، و إنّما الفعل الحرجى يصدق فى الواجبات فقط ، و لا بدّ فى التعدّى منها إلى التحريميه من تنقيح المناط . و أمّا نحن و قد جعلنا الحرج للتكليف ، فتدخل المحرّمات و الواجبات معاً بدرجة واحده فى قاعده (لا حرج) ، لا أن ترتبط القاعده بالأحكام الوجوبيه أكثر من غيرها ، و عندها نواجه أحياناً مشكله فى باب المحرّمات ، فما ذا نقول لو أصبح التكليف بحرمه الزنا حرجياً على شخص؟ فهل نقول بارتفاع الحرمة؟ و لو فرضنا المسأله بشكل أكبر كما لو فرضنا شاباً أعزباً أحبّ ذات بعل شابه جميله مثلاً حبّاً شديداً ، و قد جعل الإسلام من خلال تحريم الزنا بذات البعل جداراً منيعاً ، فلو كان هذا التكليف حرجياً بالنسبه إلى هذا الشاب فهل نقول - معاذ الله - بارتفاع هذا التكليف و ينتفى تحريم الزنا بذات البعل ، لأنّه تكليف تحريمى حرجى ، أو نقول من البدايه : أنّ قاعده (لا حرج) لا تشمل المحرّمات ، و إنّما تقتصر على الواجبات فقط؟ حينئذٍ نواجه أشياء ينتفى عنها الحكم التحريمى استناداً إلى هذه القاعده ، فهنا أيضاً يمكن تطبيق الحرج و يمكن أن تؤدّى هذه القاعده دورها . و قد ذكرنا نظير ذلك فى مسأله الإكراه على المحرم و قلنا بأنّ ما أطلقوه من رفع الحرمة بالإكراه إلّا فى موضوع الإكراه على الدم ليس على ما ينبغى ، فإنّه لو فرض الإكراه فى المسأله المزبوره فهل تنتفى الحرمة بمجرد التوعيد على الترك و لو بالضرر المالى المضر بحال المكروه؟ الظاهر العدم ، بل اللازم ملاحظه حال الحرام المكروه عليه من جهة الاهميّه و مراتبها . و الإنصاف أنّ المسأله فى غايه الإشكال ، فمن ناحيه نرى ثبوت الحرج فى

أصل الجعل فى مثل المسأله المزبوره و ثبوت الفرق بين المقامين من جهه أنّ حديث رفع الإكراه ناظر إلى رفع التحريم المزبور ، و هنا تكون القاعده متعرضه لأصل نفى الجعل ، و ليست هنا مرتبتان يلاحظ الأهمّ منهما ، و من ناحيه اخرى يكون مذاق الشارع فى ثبوت الحرمة فى مثل المسأله المزبوره واضحاً و ظاهراً . و من ناحيه ثالثه لا- مجال لدعوى اختصاص القاعده بخصوص الواجبات ، لأنّه مضافاً إلى أنّ المحكوم بنفى الجعل المأخوذ فيها هو الأعمّ نرى الاستناد إلى القاعده فى بعض المحرّمات ، و الجمع بين هذه النواحي لا مجال له ، و التفكيك بين المحرّمات فى جريانها ليس له ضابطه . و يدلّ على شمول القاعده للمحرّمات روايه ، و هى صحيحه بحسب الظاهر بناءً على ظاهرها من حصول المحرّم تعمّداً ، و الروايه هكذا: سأل رجلُ أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فتسقط من لحيته الشعره أو الشعرتان؟ فقال: ليس بشيء ، ما جعلَ عَلَيْكُمْ فى الدينِ مِنْ حَرَجٍ . (١)

### جريان القاعده فى الأحكام الوضعيه:

و أمّا جريان القاعده فى الأحكام الوضعيه ، فلا وجه لعدم جريانها بالنسبه إليها ، لأنّ دليل نفى الحرج يدلّ على نفى كلّ حكم حرجيّ ، سواء كان تكليفيّاً أو وضعيّاً . إلّا أنّ النكته التى تطرح نفسها هنا و التى يمكن أن لا يلتفت إليها لأوّل وهله ، فيتصوّر الشخص أنّه لو جرت قاعده (لا حرج) هنا فهذا معناه جريانها فى تمام الأحكام الوضعيه ، كاتتفاء اللزوم فى مثل النكاح أيضاً ، أى بإمكان المرأه أن تفسخ عقد النكاح كما هو الحال فى البيع ، فتقول المرأه: إنّ لزوم النكاح فيه حرج

ص: ١٥٥

١- ١) . الوسائل: ١٣ ، ١٧٢ ، الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام الحديث ٦ .

علّي ، فتأتى قاعده (لا حرج) و ترفع اللزوم ، فتخرج المرأة عن ربقه هذا النكاح بكلمه (فسخت) . كلاً إن الأمر ليس بهذا الشكل ، فإن سبب الحرجه في هذا النكاح بالنسبه إلى المرأة ليس هو اللزوم ، و إنما سبب الحرجه هو كون الطلاق بيد من أخذ بالساق ، و انحصار هذا الحق للزوج ، فإذا أتى قاعده (لا حرج) و ترفعه فتقول: الطلاق هنا ليس بيد من أخذ بالساق ، فإذا بيد من؟ بيد الحاكم الشرعي ، فيأتي و يدرس وضعها فإذا شاهد أن هذه الحياه حرجه حقاً بالنسبه إليها بحيث لا يوجد توجيه لعدم الحرجه مثل ما كان الزوج محكوماً عليه بالسجن مدّه عشر سنوات ، و لا يقبل أن يُطلق و ليس عنده مال ، أو وسائل للراحه ، و كانت المرأة شابه ، فهل نقول هنا للمرأة: يجب أن تنتظري حتى يخرج زوجك من السجن؟ إن هذا لا يتناسب مع مذاق الإسلام ، فهنا ندع كون الطلاق بيد من أخذ بالساق جانباً و نقول: إن هذا حكم حرجي بالنسبه إلى هذه المرأة ، فعليها مراجعه الحاكم ، فيرى وضعها ، فإذا اتضح له الحرجه فيقوم هو بتطبيق هذه المرأة . و يخطر في ذهني أن السيد صاحب العروه هنا أفتى بما يشابه هذا المورد ، و قال:

لا إشكال في أن يطلق الحاكم الشرعي ، و السبب هو قاعده (لا حرج) ، لذا لا إشكال في جريان قاعده (لا حرج) في الأحكام الوضعيه ، و تترتب على مثل هذه الموارد ثمار ، منها هذا البحث ، و في بحث (المقدميه) بما هي حكم وضعي بناءً على القول بعدم الوجوب الغيري للمقدمه ، فيإمكان قاعده (لا حرج) أن تنفي الشرطيه و المقدميه ، هذا فيما يتعلّق بهذا البحث ، و أنا لم اشاهد بحث الأحكام الوضعيه في الكتب الموجوده عندي ، و لكن كان ينبغي أن يبحث فيها أيضاً .

#### قاعده نفى الحرج نافية لا مثبتة

و في هذا المجال نكته لا بد أن نشير إليها ، فنقول : غير خفي أن قاعده لا حرج

المأخوذه من قوله تعالى: ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ لا دلاله لها إلا على نفى الجعل بالإضافة إلى الحكم الحرجي وجوباً أو تحريماً ، و لا دلاله لها على إثبات الحكم في مورد تكليفاً أو وضعاً ، فما ربّما يتوهم من صحّحه الاستدلال بالقاعده في مورد المحرمية بالإضافة إلى الأطفال المأخوذه من المؤسسات التي تكون متصدية لأخذها وإعطائها إلى من يريد ذلك لأجل عدم كونه صاحب الولد ، في غايه الإشكال و نهايه عدم الصحّحه ، خصوصاً لو كان الولد المزبور مذكراً ، فإنّ صريح الكتاب أنّه وقعت الزوجية السمائية بين الرسول صلى الله عليه و آله و بين زوجه زيد الذي كان من أدعياء الرسول صلى الله عليه و آله قال الله تعالى: فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ ۗ فففي الحقيقة قد وقع التصريح في الكتاب بعدم ثبوت المحرمية و جواز الترويج ، و من المعلوم عدم الاختصاص بالتبني ، بل يجري بالإضافة إلى البنت المأخوذه من تلك المؤسسات كما هو واضح .

## هل تقع العبادة بعد رفع الوجوب صحيحه؟

### إشارة

أحد الأبحاث المطروحة في قاعده (لا حرج) ، هو أنّه لو أنّ التكليف الحرجي تعلّق بعباده ، سواء تعلّق بجميع العباده ، أو جزئها ، أو شرطها ، و رفعت قاعده (لا حرج) وجوبه ، و نفت لزوم هذه العباده ، إلا أنّ المكلف مع ذلك امتثل الأمر و أتى بها فالبحث هو أنّه هل تقع هذه العباده صحيحه ، رغم أنّها لا تتصف بالوجوب؟ فلو كان الصوم حرجياً بالنسبه لشخص فإنّ وجوب الصوم يرتفع عنه بقاعده (لا حرج) فلو تحمّل الشخص هذا الحرج ، و قال: رغم أنّ الصوم فيه حرج علىّ ، إلا أنّني اريد أن أصوم ، فهل صومه صحيح أو باطل؟ و فيما إذا كانت هذه المسأله في شرط العباده أو جزئها ، بأن كان القيام في الصلاه حرجياً على شخص ، فإنّ قاعده (لا حرج) تقول: لا يجب عليه القيام في الصلاه و يمكنه أن يصلّى من جلوس ، فلو تحمّل هذا الشخص المشقّه و الضيق و صلّى بعناء ، فهل صلاته صحيحه ، أو باطله؟ أو في باب الوضوء بأن كان الجوّ بارداً جداً بحيث كان التكليف معه بالوضوء حرجياً و رُفِعَ معه التكليف و جعل بدله التيمّم ، فلو أصرّ هذا الشخص و قال: مع إنّ في الوضوء حرج علىّ ، إلا أنّني اريد أن أتحمّل هذا الحرج و الضيق و أتوضأ في مثل هذا الجوّ بهذا الماء البارد ، فهل هذا الوضوء صحيح ، أم باطل؟ هذا هو محلّ البحث ، و هو أحد البحوث المهمّه في قاعده (لا حرج) . أوّل من صرّح ببطلان العباده (وفقاً لما توصّلنا إليه) هو المرحوم كاشف الغطاء حيث قال: إنّ الوضوء الحرجي كالوضوء الضروري يقع باطلاً ، و لا يقع صحيحاً (1) . و جاء بعده المرحوم صاحب الجواهر عليه الرحمه ، و قال في كتاب الصوم في مسأله الشيخ و الشيخه و ذى العطاش من الذين لا يجب عليهم الصوم ، قال: لو صام هؤلاء ، فصومهم باطل (2) ، لأنّ الدليل على عدم وجوب الصوم على هؤلاء هو قاعده (لا حرج) ، و هذه القاعده تطرح المسأله بنحو العزيمه لا-الرخصه ، فلا بدّ أن يعمل طبقاً لما تقتضيه قاعده (لا حرج) ، لا أنّ الإنسان مختار بالأخذ بقاعده (لا حرج) أو بالدليل الأوّل الذي أثبت الحكم ، كلاً فإنّ (لا حرج) عنوان مطروح على نحو العزيمه لا الرخصه .

ص: ١٥٧

١-٢) . راجع كشف الغطاء ٣: ٥٤ ، (ط) مكتبه الإعلام الإسلامى .

٢-٣) . جواهر الكلام ١٧: ١٥٠ .





ثم قال: إن هذا المطلب يستفاد من جميع الفقهاء ، و المخالف الوحيد لهم هو صاحب الحدائق (١) استناداً إلى هذه الجملة الواردة في ذيل آية الصوم و هي: (وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) و طبعاً قد فسّرها بهذا الشكل و هو أن (وَ أَنْ تَصُومُوا) في مورد عدم وجوب الصوم و عدم كونه تكليفاً منجزاً في حقك ، لكن في الوقت نفسه إذا صمت فهو أحسن لك و أنفع ، هكذا فسّرها صاحب الحدائق ، و عندها قال: إن الشيخ و الشيخه و ذا العتاش إذا صاموا فمع أن الصوم ليس بواجب عليهم فمقتضى (وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) صحه صومهم . و في الحقيقة فإن صاحب الحدائق لا يريد بيان هذه المسألة بشكل عام ، و إنما حكم بالصحة في مسأله الصوم فقط ، و عندها يستفاد من صاحب الجواهر أن الجميع يذهبون في الحقيقة إلى هذا المعنى ، و هو أن قاعده (لا حرج) مطروحه على أنها عزيمة و ليست رخصه . و من صاحب الجواهر قدس سره نصل إلى المرحوم العلامة النائيني أعلى الله مقامه الشريف ، فقد صرح بهذا المعنى أيضاً و هو أن الغسل و الوضوء الحرجي كالغسل و الوضوء الضروري ، فكما أن الغسل و الوضوء الضروري حكمهما البطلان فإن الوضوء و الغسل الحرجي أيضاً حكمهما البطلان (٢) ، و دليله قاعده (لا حرج) أيضاً ، و لا فرق بينهما ، فإن الوضوء و الغسل الضروري باطلان في مورد قاعده (لا ضرر) ، و الوضوء و الغسل الحرجي أيضاً حكمهما البطلان في مورد قاعده (لا حرج) ، و سنذكر العله و الدليل فيما بعد . و في قبالهم علماء كبار ذهبوا إلى ما يخالف هذا المعنى ، فصرحوا بأن العباده الحرجيه مع أنها غير واجبه فإنها لم تفقد مشروعيتها ، و لم تفقد صحه ، و من هؤلاء العلماء الذين صرحوا بالصحة في هذا الخصوص المرحوم المحقق الهمداني

ص: ١٥٩

١-١) . الحدائق ١٣: ٤٢١ ، (ط) مؤسسه النشر الإسلامى .

٢-٢) . القواعد الفقيهيه ١: ٢٤١ .

صاحب كتاب (مصباح الفقاهه)، و هو رجل عظيم جداً و فقيه جليل ، فإنه يصرّح بأنّ قاعده (لا حرج) إنّما ترفع الإلزام فقط و التكليف ، و أمّا الصّحّه و المشروعيّه و المقرّبيه فلا تزال محفوظه ، و العباده التي تتحقّق عن حرج تتّصف بالصّحّه (١). و المرحوم السيّد صاحب العروه يصرّح بهذا المعنى في كتاب العروه في مسأله الوضوء و الغسل (٢)، و طبعاً فإنّه يفرّق بين الوضوء و الغسل الضرريّان ، و الوضوء و الغسل الحرجيّان ، و يقول: بأنّ الوضوء و الغسل الضرريّين باطلان ، و أمّا الوضوء و الغسل الحرجيّان فيقعان صحيحان و إن كان يوجد فيهما احتياط ، إلّا أنّه احتياط استحبابي ، فلو ارتكب شخص الوضوء و الغسل الحرجيين ، فعليه أن يحتاط و يتيمّم بعدهما ، و لا يكتفى بالوضوء و الغسل الحرجيين ، فقد طرح الاحتياط بشكل استحبابي و من العلماء الذين حكموا بصّحّه العباده المرحوم البجنوردي قدس سره في كتابه (القواعد الفقهيّه) فإنّه يُصرّ أيضاً على هذا المعنى و هو أنّ العباده الحرجيه تتصف بالصّحّه ، و أنّ قاعده (لا حرج) لا تنفي الصّحّه و لا تنفي المشروعيّه (٣). إذن نحن أمام هاتين الطائفتين ، و كلاهما من العلماء الكبار و الفقهاء الشامخين ، حكم فريق بطلان العباده الحرجيه ، و حكم الفريق الآخر بصّحتها . و علينا أولاً أن ننظر إجمالاً إلى مفاد قاعده (لا حرج) ، و بعد ذلك نرى ما هي الطرق التي أرادوا استفادته البطلان من خلالها ، ثم نرى هل أنّ هذه الطرق صحيحه و بإمكان الإنسان أن يصل إلى بطلان العباده الحرجيه من خلالها ، أو لا؟ نقول مقدّمه: إنّ مفاد قاعده (لا حرج) كما اتّضح من البحوث المتقدّمه ،

ص: ١٦٠

١-١ . مصباح الفقيه ١: ٤٧٧ .

٢-٢ . العروه الوثقى ١: ١٥١ .

٣-٣ . القواعد الفقهيّه ١: ٢٦١ .

بلحاظ وجود كلمه (على) فى الآيه و بلحاظ كون كلمه (حرج) صفه للتكليف بالنحو الذى قلناه ، هو أنّ الله لم يجعل عليكم تكليفاً إلزامياً حرجياً ، فإذن قاعده (لا- حرج) تنفى الإلزام و الوجوب و التكليف الحرجى . و من جهه اخرى فإنّ القاعده كما يستفاد من الآيه نفسها ، و يستفاد أيضاً من الروايات و ارده فى مقام الامتنان ، و منشأ هذه القاعده و مستندها هى المنه التى تفضّل بها الله تعالى على الأئمه الإسلاميه ، و عندها إذا جعلنا هذين الاثنين إلى جانب بعضهما ، فمن جهه نشاهد ظهور (لا حرج) فى نفي الإلزام و الوجوب ، و من جهه اخرى فإنّ منشأ هذه القاعده عبارته عن الامتنان على الأئمه ، فما ذا يقتضى الامتنان على الأئمه و المسلمين؟ إنّ الامتنان يقتضى أن نقول: إنّ الصوم الحرجى غير واجب ، و لا نجعلك أيها المسلم تقع فى حرج من ناحيه التكليف بالصوم ، فلا يجب عليك الصوم ، و لا يقتضى أنّ هذا المسلم المسكين إذا صام من شدّه الورع و الاحتياط و التعيّد أن يكون عمله هذا باطلاً ، إذ أنّ بطلان هذا العمل لا يتناسب مع الامتنان ، إنّ الامتنان يجرى فقط فى حدود نفي اللزوم ، أمّا أنّه علاوه على نفي اللزوم يقوم أيضاً بنفي المشروعيه و المقرّبيه و الصّحّه ، فإنّه لا يتناسب أصلاً مع المنه . و الآن لا بدّ من الالتفات إلى الأدله التى ذكرها هؤلاء ، فإذا لم تكن هذه الأدله سليمه و بقينا نحن و مفاد (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) و أنّه وارد فى مقام الامتنان على الأئمه ، فلازم ذلك هو أنّ العباده الحرجيه تقع صحيحه ، و فيها مشروعيه و مقرّبيه ، خاصه و قد سمعت ( أنّ أفضل الأعمال أحزمها) فيستبعد أنّ الشخص الذى يصوم بشكل اعتيادى يكون صومه صحيحاً ، و أمّا الذى يأتى و يتحمّل الحرج فيقال له: إنّ صومك باطل ، إنّ مستبعد جداً ، علاوه على أنّه خلاف ظاهر الدليل ، إلّا أنّ هذا ليس كافياً ، فلا بدّ لنا أولاً أن نلاحظ أدله القائلين

البطلان ، فإذا أمكننا الإجابة عنها ، عندها يمكننا الأخذ بهذا الظاهر و نقول بصحة العباده الحرجيه .

## أدله القائلين بالبطلان:

### الدليل الأول: خلاصه ما أفاده المرحوم المحقق النائيني مع توضيح مختصر

#### اشاره

انه قال: ما هو الفرق بين قاعده (لا ضرر) و بين قاعده (لا حرج)؟ و فسر (لا ضرر) بأنه لم يُشرع في الإسلام حكم ضررى ، إلا أن (ما جعل عليكم في الدين من حرج) يرد على شكل دليل حاكم ، و الدليل الحاكم وظيفته التفسير و التبيين و النظر إلى الدليل المحكوم ، و أمّا باطنه فإنه يضيق و أحياناً يوسع ، فهنا الدليل الحاكم يقوم بتضييق دائره الدليل المحكوم ، و يقول: إن آيه الوضوء لغير مورد الحرج ، و عند ما نضع (ما جعل عليكم في الدين من حرج) إلى جنب آيه الصوم نستفيد أنه لو كان في وجوب الصوم حرج على شخص فإن الوجوب غير مجعول أصلاً من قبل الشارع ، و إن كانت الآيه (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) تشمل من ناحيه الدلاله و الإراده الاستعماليه حتى المورد الحرجي ، إلا إنه حينما تطرح مسأله المراد الجدّي نفهم من (ما جعل عليكم في الدين من حرج) أن الصوم لا يتعلّق بدمه من كان الصوم حرجياً له ، و في الحقيقه نفس المسأله التي تجرونها في التخصيص تجرى هنا أيضاً و إن كان اللسان لسان الحكومه ، إلا إنها تعود بالتحليل إلى التخصيص و التقييد ، فكيف تتعاملون مع موارد التخصيص و التقييد؟ عند ما يقول أحد الدليلين: (أكرم كلّ عالم) و الآخر يقول: (لا تكرم زيدا العالم) فبضمّ الدليل المخصّص إلى جانب الدليل العامّ يتضح أن زيدا لم يتّصف بوجوب الإكرام من البدايه حتى لو كان في دليل الإكرام بحسب الإراده الاستعماليه عموم .

و هكذا الحكم في مسأله الإطلاق و التقييد فلو قال أحد الدليلين: (أعتق رقبه)

كدليل مطلق ، و الآخر يقول: (لا تعتق رقبه كافره) فحينما نضع هذا الدليل المقيد إلى جانب الدليل المطلق ، لا يمكن أن نستنتج من البدايه أنّ الواجب هو عتق كلّ رقبه ، بل أراد من الأوّل جعل وجوب متعلّق (بالرقبه غير الكافره) ، و أمّا العنوان المطلق فاستخدمه فقط في الإراده الاستعماليه لا في الإراده الجدّيه .ففي الأدلّه الحاكمه التي تقتضى التضييق ، من قبيل قاعده (لا حرج) في قبال الأدلّه الأوّليه يرد هذا المعنى أيضاً و إن كان اللسان لسان الحكومه لا التخصيص أو التقييد ، إلّا أنّه في النتيجة يجرى نفس معنى التخصيص و التقييد ، فنحن من خلال وجود قاعده لا حرج نستفيد من البدايه عدم جعل وجوب الوضوء الحرجي ، و أنّه من الأوّل لم يقع وجوب الصوم الحرجي متعلّقاً للجعل ، و كذلك بالنسبه إلى سائر الأحكام ، و عندها يقول المرحوم المحقّق النائيني : إنّ كما قلنا في قاعده (لا ضرر) أنّها حاكمه على الأدلّه الأوّليه ، و مع أنّ مفاد (لا ضرر) نفس مفاد (لا حرج) فلسانهما واحد ، هذا يقول: لم يجعل حكم حرجي ، و هذا يقول: لم يجعل حكم ضرري ، فالفرق بينهما فقط في الحرجيه و الضرريه ، و أمّا لسانهما فواحد ، و كلاهما في مرتبه واحده ، و كلاهما حاكم على الأدلّه الأوّليه و المطلقات و العمومات ، و يقول رحمه الله : كيف نحكم بالبطلان في باب الوضوء و الغسل الضرريين ، و لا نحكم بالبطلان في الصور الحرجيه ، فما الفرق بينهما؟ وطبعاً هناك في باب الوضوء و الغسل الضرريين نكته لا بدّ من الالتفات إليها ، و قد التفت إلى هذه النكته المرحوم السيّد صاحب العروه ، و هو أنّ المراد من الوضوء و الغسل الضرريين أن يكون الوضوء بنفسه ضررياً لا مقدّماته ، فلم يقل أحد بأنّ الشخص المسكين الذي باع فراش بيته و اشترى ماء و توضّأ به: إنّ وضوءه باطل ، لأنّه وضوء ضرري ، كلّاً فإنّ المراد من الوضوء الضرري هو ما كان في نفس أعمال الوضوء ضرر ، مثل من يكون الماء مضرّاً به ضرراً جسيماً ، فهنا

أفتى المرحوم السيد قدس سره ، بل المشهور في الوضوء و الغسل الضرريين بالبطلان ، و عندها يستفيد المرحوم المحقق النائيني قدس سره من هذه المقاييسه و يقول: نحن لم نفهم ما هو الفرق بين قاعده (لا ضرر) و قاعده (لا حرج) ، فإذا كان الوضوء و الغسل الضرريان موجبين للبطلان كما أفتى به المشهور ظاهراً ، فإنّ الوضوء و الغسل الحرجيين فيهما نفس الملاك و المناط ، فلا بدّ أن يحكم عليهما بالبطلان أيضاً .

### الجواب على دليل المحقق النائيني:

هذا هو الطريق الذي سلكه المحقق النائيني ، و لكن أشكل عليه ، و في الحقيقة اجيب من نفس هذه المقاييسه ، و هو: إنّنا لما إذا نحكم ببطلان الوضوء و الغسل الضرريين؟ لأنّ الإضرار بالنفس أحد المحرّمات ، و طبعاً فإنّ للإضرار بالنفس مراتب ، فلو لم تكن بأجمعها حرام ، فإنّ تلك المرتبه التي ترفع و جوب الوضوء هي رفع في مورد الإضرار المحرّم ، أمّا إذا كان في الوضوء ضرر جزئي ، و قد افترضنا أنّ هذا المقدار من الضرر لا حرمة فيه ، فهنا لم يرفع و جوب الوضوء ، فإنّ و جوب الوضوء فيما يتعلّق بالإضرار يدور مدار الإضرار المحرّم ، فكلّما اتّصف الإضرار بالحرمة يرتفع و جوب الوضوء ، فإذا كان الإضرار محرّماً فإنّ الحرمة لا تتناسب مع العباديّه ، و المحرّم الذي هو مبعوض للمولى و ما يبيد عن المولى لا يمكنه أن يكون مقرباً إلى المولى بوصفه عبادةً ، و يكون فيها ملاك العباده ، لذا فنحن في الوضوء الضرري نحكم بالبطلان لحرمة الإضرار . و أمّا في باب الوضوء الحرجي ، فهل هو حرام؟ و هل لدينا دليل على حرمة تحمّل الحرج؟ إذا كان كذلك فقد قلنا في باب المستحبات: إنّ لدينا الكثير من المستحبات الحرجيّه ، فصيام السنه بأجمعها ما عدا العيدين مستحبّ ، و لو كان واجباً لكان حرجياً ، إلّا أنّه ما دام بنحو الاستحباب ، فلا منافاه بين الحرجيّه

والاستحباب ، فإذا كان تحمّل الحرج حراماً ، فكيف يمكن أن يتّصف بالاستحباب؟ وكيف يعقل أن يكون الأمر المحرّم مستحبّاً وراجحاً شرعاً؟ فمن هنا نفهم أن تحمّل الحرج لا يتّصف بالحرمة أبداً ، ولا يوجد فيه أىّ عنوان للمبغوضيّة و المبعديّة . ومن هنا يفترق الوضوء الحرجى عن الوضوء الضررى ، إذ فى الوضوء ترد مسأله حرمة الإضرار و عدم اجتماع الحرمة مع العباديّة ، و أمّا فى الوضوء الحرجى فلا يرد هذا المعنى أبداً ، فلذا فقياس الوضوء و الغسل الحرجيين على الوضوء و الغسل الضرريين باطل .

### جواب آخر على دليل المحقق النائيني:

و نحن ضمن قبولنا لهذا الجواب ندعى علاوة على ذلك أننا لا نرتضى أساساً كون الوضوء و الغسل الضرريان باطلين ، حتّى و إن كان الإضرار فيهما من نوع الإضرار المحرّم ، فمع ذلك نقول بصحّته هذا الوضوء ، لما ذا؟ لما اعتقدناه فى مسأله اجتماع الأمر و النهى ، و هو أنّ متعلّق الحرمة غير متعلّق الأمر العبادى ، و مغاير لذلك الشىء الذى تعلّقت به المقربيه ، أى يوجد هنا عنوانان: أحدهما: عنوان الإضرار بالنفس ، و لا- ربط للإضرار بالنفس مع الوضوء ، فإنّك لو أجريت الماء على يدك لا يتّيه الوضوء ، أو صببت الماء على جسمك لا يتّيه الغسل أيضاً يتحقّق الإضرار ، فإنّ الإضرار لا دخل له بالوضوء ، و إنّما هو نتيجة ملامسه الماء البارد للجسم ، بأىّ كيفية كانت هذه الملامسه ، لذا يوجد لدينا هنا عنوان باعتبار الإضرار بالنفس ، و عنوان آخر و هو عبارته عن الوضوء ، و الوضوء

مقرب إلى الله ، و عباده ، و فيه رجحان ذاتي ، و الآن قد اجتمع هذا العنوانان في الوضوء الضروري ، فيطرح هنا بحثان و عنوانان ، مبعديّه بشأن أحد العنوانين ، و مقربيّه بشأن عنوان آخر ، مبعديّه بشأن الإضرار بالنفس ، و مقربيّه بشأن الوضوء ، فيعاقب هذا الشخص بسبب الإضرار بالنفس ، كما أنّه يعطى ثواباً لأنه تَوْضُأً ، و مجرد اجتماعهما في عمل واحد لا يمنع أن يتعلّق بكلّ جهه عنوانها الخاصّ بها و يؤثّر في جهته ، و لا نستطيع ذكر تفصيل هذه المسأله هنا ، و إنّما محلّها في مسأله اجتماع الأمر و النهي ، لكن إذا لم يكن لدينا دليل خاصّ على بطلان الوضوء و الغسل الضرريين ، فنحكم عليه أيضاً بالصّحّه . و على هذا فإنّ الطريق الذي سلكه المحقّق النائيني قدس سره ، لا يمكنه إثبات بطلان العباده الحرجيه ، و قد ذكرت طرق اخرى ، علينا أن نلاحظها حتّى نرى ما هي النتيجة التي سنصل إليها في المجموع .

## الدليل الثاني على البطلان:

### اشاره

إنّه لا بدّ في وقوع العباده صحيحه أن يرد فيها أمر فعلى ، سواءً كان وجوبياً ، أو استحبابياً ، أو إذا لم يرد فيها أمر فعلى ، فلا بدّ أن يكون فيها ملاك أو مناط ، حتّى و إن زالت فعليّه الأمر لسبب من الأسباب ، كالكلام الذي طرحه المرحوم الآخوند في الكفايه في مسأله الإزالة و الصلاه ، عند ما يكون عندنا واجب أهمّ و واجب مهم ، و فرضنا أنّ الواجب الأهمّ هو الإزالة ، و الواجب المهمّ هو الصلاه ، الآين لو أنّ هذا المكلف مع أنّه ينبغي عليه في الأمرين المتزاحمين ترجيح الأهمّ و امتثاله ، إلّا أنّه عصى و لم يراع الأمر بالأهمّ و اشتغل بالمهم ، فانشغل بالصلاه بدلاً من الإزالة ، فهذه الصلاه كانت واجباً مهمّاً ، و مع الابتلاء بالأهمّ ارتفع عنها الوجوب . إلّا إذا قلنا بالترتب ، و أساساً إنّ الذين طرحوا مسأله الترتب كان رأيهم على



أنَّ العباده تحتاج إلى أمرٍ فعلى حقيقى ، و لا يكفى الملاك و المناط فى صحَّه العباده ، و لذا اضطرُّوا من أجل تصحيح الأمر الفعلى و تثبيته إلى طرح مسأله الترتب ، و قالوا: ما هو المانع من أن نتصوّر هنا أمرين: أمرٌ متعلّق بالأهمّ بنحو الواجب المطلق و غير المشروط ، و أمر متعلّق بالمهمّ معلقاً على عصيان الأمر بالأهمّ ، و يأخذ بالعصيان بنحو الشرط المتأخر ، أو معلقاً على نيته عصيان الأمر الأهمّ بنحو الشرط العقلى و الشرط المتقدمّ ، إلّا أن الذين أنكروا الترتب كالمرحوم الآخوند قال هنا: إنّ المكلف خالف الأمر الأهمّ و اشتغل بالصلاه ، نقول فى نفس الوقت بصحّه صلاته مع أنّه لا يوجد أمرٌ بها ، و لكنّ الملاك موجود و متحقّق ، فلذا نصّح العباده ، و لا يلزم هناك أمرٌ فعلى بالعباده ، فيكفى تحقّق الملاك و المناط أيضاً ، و لكن ينبغى إحراز الملاك ، و لا بدّ أن يكون المناط قطعياً ، و لا يكفى احتمال الملاك و المناط . و نحن فى مسأله الصلاه و الإزاله - و فى كلّ متزاحمين بشكل عامّ - لدينا يقين بتحقّق الملاك فيهما ، إلّا أنّ ضيق وقت المكلف و عدم قدرته قد أوجب ذلك ، فإنّ المكلف لا يستطيع عملاً الجمع بين الصلاه و الإزاله فى آن واحد ، و لا يمكنه فى آن واحد إنقاذ زيد من الغرق و إنقاذ عمرو ، إلّا أنّ مصلحه و جوب الإنقاذ موجوده فى كلا الإنقاذين ، فعدم قدره المكلف صار سبباً فى أن يرفع المولى يده عن أحد أمريه ، و إلّا لو أنّ المكلف كان قادراً على الجمع بين الضدّين و امتثالهما فى آن واحد يكون أمر المولى محفوظاً فيهما معاً ، و أمّا رفع المولى يده عن أحد التكاليفين على سبيل التخيير فيما إذا كان التزاحم بين متساويين ، فسيبه أنّ المكلف لا يستطيع الجمع بين هذين الأمرين و هذين العملين الواجبين .

### الجواب على الدليل الثانى:

و نتساءل فيما نحن فيه: أى واحد من هذين الطريقتين تتمسكون كملاك لصحّه

العبادة من العبادة الحرجية؟ فهل يوجد هناك أمر؟ فلو كان المفاد الأولى لقاعده الحرج هو نفى الوجوب و عدم الإلزام ، فلا معنى لأن يكون هناك أمر في العبادة الحرجية ، لأنّ معناه طرح قاعده (لا- حرج) ، فإذا لم يكن هناك أمر فمن أين تأتون بالملا-ك .ففى مسأله المتزاحمين كُنّا نعلم أنّ المسأله لا-ارتباط لها بالمولى أبداً ، و إنّما الإشكال يرتبط بالمكلف و ضعف قدرته ، فإنّ المكلف لا-يستطيع الجمع بين الإنقاذين ، و لا يتمكّن فى آن واحد أن يجمع بين الصلاه و الإزاله ، و هنا بلحاظ عجز المكلف قام المولى و رفع اليد عن أحد الأمرين ، و هذا لا يقتضى أن لا تكون فى الصلاه عند ترك الإزاله أى مصلحه و أن تختلف هذه الصلاه عن بقيه الصلوات ، حتى تكون الصلوات بأجمعها معراج المؤمن إلّا هذه الصلاه ، و أنّ بقيه الصلوات تنهى عن الفحشاء و المنكر إلّا هذه الصلاه ، فهنا نحرز مسأله الملاك و المناط بشكل كامل ، و لذا فإنّ المرحوم الآخوند من أجل هذا المناط قام بتصحيح العباده و حكم بصحّه الصلاه .و لكن فيما نحن فيه من أين لنا أن نعرف أنّه فى العباده الحرجية رفع التكليف فقط ، و أمّا الملاك فلا يزال محفوظاً ، و أنّ المناط فى الصوم الحرجى و غيره واحد؟ فعلى هذا لا بدّ من إحراز هذا المعنى ، و لا-يكفى مجرد الاحتمال ، فلو أحرزنا أنّ تلك المصلحه التامه الموجوده فى الصوم غير الحرجى موجوده أيضاً فى الصوم الحرجى ، فيامكاننا أن نحكم بصحّه الصوم الحرجى ، و أمّا إذا لم نحرز ذلك ، و لم نتمكّن من إثباته ، فلا-طريق لنا حينئذٍ إلى تصحيح العباده الحرجية .و ربّما يأتى شخص و يقول: نحن نثبتّه بأن نقول: إنّ (ما جعلَ عَلَيْكُمْ فى الدّينِ مِنْ حَرَجٍ) وارده فى مقام الامتنان ، و الامتنان يقتضى أنّ الله لم يجعل وجوباً للصوم الحرجى ، لكن هل يقتضى الامتنان أن يقول: إنّ الصوم الحرجى لا قيمه له أصلاً؟

فهل هذا داخل في الامتتان؟ ربّما يقال: إنّ هذا مخالف الامتتان ، فنحن نستفيد من نفس كون قاعده (لا حرج) وارده في مقام الامتتان أنّ الامتتان يرفع اللزوم فقط و اللابديّه ، و لا ترفع المصلحه عن الفعل ، و لذا فنحن من خلال ضمّ قاعده (لا حرج) إلى دليل: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) نفهم وجود الملاك و المصلحه في الصوم الحرجي ، رغم عدم وجوب التكليف .

## تحقيق المسأله:

### اشاره

و لكن هل يحصل من هذا الكلام اطمئنان لدى الإنسان؟ علينا أن نرى هل إذا ضممننا هذين الدليلين ، فهل يدلّ أحد الدليلين على وجوب الصوم ، و هو (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) من دون أن تطرح مسأله الحرج و عين الحرج فيها ، و يكون مقتضى إطلاقه ثبوت وجوب الصوم حتّى إن كان حرجياً؟ إذا لم تكن هناك قاعده (لا حرج) لكننا قد استفدنا هذا المعنى من (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) و لكن عند ما جعلنا إلى جانب آيه الصوم هذه القاعده ، و إنّ (ما جعلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) في مقام الإخبار ، تخبر عن ما ذا و عن أي شيء ؟ المخبريه هي أنّ وجوب الصوم الحرجي لم يشرّع أصلاً و من أوّل الأمر ، و لو أنّكم تصورتهم من خلال الإبراده الاستعماليه و مقتضى الإطلاق في (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا ...) أنّ وجوب الصوم جعل بشكل مطلق ، إلّا إنّني أنا الشارع و مقتضى قانون الصوم الذي جئت ب (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) أقول لكم : إنّ من البدايه لم يجعل وجوب الصوم الحرجي ، و إنّما كان في الحقيقه فقط تصوّر للجعل . فلو قال ذلك من الأوّل ، و أورد مثل هذا التعبير ، فمن أين لنا أن نعرف أنّ الصوم الحرجي مشتمل على مصلحه ، فلو قيل (أكرم العلماء إلّا زيدا) على نحو

الاستثناء و التخصيص المتصل ، فما هو مقدار الاستثناء الذى يستفاد من ذلك؟ هل تقولون : إنَّ زيدا لا وجوب فى إكرامه مع وجود ملاك وجوب الإكرام فيه؟ أو تقولون لا حكم فيه ، و ربّما لم يكن فيه ملاك أيضاً ، و القاعده إنّه لا ملاك له ، فهل أنّ ضمّ قاعده نفى الحرج إلى الأدلّه الأوّليه تفيد غير هذا المعنى؟ و بعبارة أوضح: إنّه و إن كان لسان قاعده (لا- حرج) لسان الحكومه ، أى حكومه هذه القاعده على الأدلّه الأوّليه ، و لكن هل أنّ الحكومه مختلفه عن التخصيص من هذه الناحيه؟ فلو قال المولى فى موضع: (أكرم العلماء) و فى موضع آخر: (لا- يجب إكرام زيد العالم) ، فهناك أثبت الوجوب ، و فى الدليل المخصّص نفى الوجوب ، فإذن هنا أيضاً توجد مسأله الحكومه ، و لسانها أقوى من لسان التخصيص ، فهو أيضاً فى موضع التشريع يقول بعدم الوجود من أوّل الأمر ، فإذا لم يكن تكليف حرجى من أوّل الأمر فى موضع التشريع فمن أين لى أن أعلم أنّ هذا الصوم الحرجى واجد للملاك؟

### إشكال و جواب:

أمّا الاشكال: قد يقال: إنّ لدليل وجوب الصوم فى الحقيقه دالتان: دلاله مطابقه ، و دلاله التزاميه ، أما الدلاله المطابقه فهى عبارة عن وجوب الصوم هذا ، و أمّا الدلاله الالتزاميه ، أو بتعبير آخر: لازمه ، فهو أنّ الصوم بشكل كلى فيه مصلحه تامه ، فلنقل بوجود دالتين لدليل وجوب الصوم ، و من ثمّ نقول: إنّ المقدار الذى ترفعه قاعده الحرج من دليل وجوب الصوم يختص بدلالته على الوجوب ، و أمّا فيما يختص باشتمال الصوم على المصلحه التامه فإنّ قاعده (لا حرج) لا تنافيه و لا تغايره . ثمّ نأتى بعد ذلك و نطبّق المسأله على بحث موجود فى باب التعادل

والتراجيح ، و هو: هل أنّ الروایتين المتعارضتين (بغضّ النظر عن الأخبار العلاجيّه) التي تقتضى القاعده تساقطهما ، فهل يحصل التساقط بالنسبه إلى مدلولهما المطابقى فقط ، أو يعمّ حتّى المدلول الالتزامى؟ بعبارة أوضح: لو أنّ روايه تقول:

(صلاه الجمعه واجبه) ، و روايه اخرى تقول: (صلاه الجمعه حرام) فالقاعده تقتضى سقوط هاتين الروایتين ، فإنّ التعارض يؤدّى إلى التساقط ، و لكن ما هى حدود التساقط؟ فهل يكون بمقدار رفع الحرمة و الوجوب مع احتمال بقاء الاستحباب و هو حكم ثالث ، أو أنّ تساقط هاتين الروایتين فى نفى الوجوب و الحرمة ، و أمّا فيما يختصّ بنفى الاستحباب فهما مشتركان و لا يتحقّق التساقط ، و فى الحقيقه فإنّ الروایتين المتعارضتين حجّه فى نفى الثالث و إن كانا ساقطتين عن الحجّيّه بالنسبه إلى مفادهما. فنأتى و نقول: إنّ ما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّ دليل وجوب الصوم له دالتان:

دلّاله على الوجوب و دلّاله على المصلحه ، و المقدار الذى ترفعه قاعده (لا حرج) من هذا الدليل هو دلّالته على الوجوب فقط ، أمّا فيما يختصّ بالدلاله على المصلحه فإنّها لا ينافى قاعده (لا حرج) حتّى تقوم هذه القاعده برفع المصلحه أيضاً. الجواب: و لكن هذا الكلام محلّ مناقشه؟ لأنّ دلّاله دليل وجوب الصوم على المصلحه دلّاله فرعيّه و طوليّه ، أى أنّها تدلّ أولاً على الوجوب ، و عن طريق الدلاله على الوجوب يدلّ على المصلحه ، لا أنّ الوجوب و المصلحه يكونان فى عرض واحد ، فيدلّ على الوجوب و يدلّ على المصلحه ، حتّى يقال: إنّ قاعده (لا حرج) تعارض الدلاله على الوجوب ، و لا تعارض الدلاله على المصلحه أبداً ، كلّاً ، إنّ الدلاله على المصلحه فى طول الدلاله على الوجوب ، و إلّا فأى موضع من (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) يدلّ على مسأله المصلحه؟ قد تأتى و تقول بأنّ هذه الآيه تقول: إنّ الصوم واجب ، و نحن من الخارج نعلم

أَنْ كُلَّ واجب فيه مصلحة تامه ، فإذن هناك أمر خارجي نضمه إلى هذا الدليل ، فإن دلالة الدليل على وجوب الصوم تطرح بعنوان أنها دلالة أصليته ، و دلالاته على المصلحة تطرح بعنوان أنها دلالة تبعيته و فرعيته . و لكن الصحيح أنه إذا جاءت قاعده (لا حرج) و حذفت مقداراً من الدلالة الأصليته و قالت: لا تحقّق للوجوب في حاله الحرج ، فمن أين لنا حينئذ أن نحصل على مسأله المصلحة في العباده الحرجيه؟ فنحن عن طريق الوجوب نفهم على أن كل واجب يشتمل على المصلحة ، و لكن قد قامت قاعده (لا- حرج) و قالت إنه لا- وجوب في الأمر الحرجي من الأساس ، فإذا لم يكن هناك وجوب فمن أين نحصل على وجود المصلحة؟ و هكذا في المقارنه بين الخبرين المتعارضين ، فالمسأله أيضاً محلّ خلاف ، فإن المحقّق النائيني لا يرتضى ذلك أيضاً ، فإنه لا- يقول: إذا تساقطت الروايتان بالتعارض تبقى الحجّيه محفوظه بالنسبه إلى نفى الثالث ، بل يقول بسقوط كلا الدليلين المطابقي و الالتزامي . و ثانياً: لو فرضنا أننا سلّمنا بقاء الحجّيه بالنسبه إلى نفى الثالث في الخبرين المتعارضين ، إلّا إن الفرق بين المسألتين؛ أن المسأله هناك مسأله عقليه و نريد فيها أن نرى كيف يتعامل العقل مع الخبرين المتعارضين؟ و طبعاً يقوم العقل بالتجزئه و التحليل ، فالعقل محلّ ، فيأتي هناك و يقول: إن نزاع هذين الخبرين قائم في المدلول المطابقي ، فلا بد أن يتساقطا ، و أمّا في المدلول الالزامي فلا- نزاع بينهما ، فلا داعي إلى تساقطهما ، لأن المسأله مسأله عقليه . أمّا فيما نحن فيه فليست المسأله مسأله العقل ، و إنّما المسأله هي لسان قاعده نفى الحرج في قبال دليل وجوب الصوم ، و لا مجال للعقل هنا حتّى نقول: لو أدرك العقل من الأوّل أن الصوم الحرجي فيه مصلحة فلا حاجة لنا بهذه البحوث . أننا نفترض أن عقلنا لم يتوصّل إلى إدراك شيء ، فعلينا أن نستفيد حكم المسأله من هذه الأدله ، فإن (ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) يقول: إن الصوم الحرجي لم يُجعل من البدايه ، فكيف علمنا بأن الحرجي يشتمل على المصلحة؟ خاصه مع وجود المؤيد الذي ذكرته ، و هو أن في آيه الصوم نفسها تجرى (لا- يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) الذي هو عبارته عن قاعده نفى الحرج عن المسافر ، في حين أنه لا- توجد مصلحة في صوم المسافر حتّى بمقدار رأس الإبره ، و إنّما صومه محكوم بالبطلان .

## نتيجه البحث

فعليه رغم إنني فكّرت طويلاً في المسأله من أجل العثور على طريق مطمئن لاكتشاف الملاك و وجود المصلحة في العبادات الحرجيه ، إلّا أنني لم أجد مثل هذا الطريق ، بل علاوه على ذلك توجد مؤيّدات اخرى أيضاً ، فمن جمله المؤيّدات أننا إلى الآن لم يترك أسماعنا ممّا سمعناه أو شاهدنا و قرأناه من أن الإنسان حينما يريد أن يصلّي فعليه إمّا أن يتوضأ أو يتيمّم و لا وجود لشيء ثالث ، فقد يستفيد الإنسان هذا المعنى من آيه الوضوء ، في حين أننا لو قلنا بصحّه الوضوء الحرجي ، فلازم ذلك من الناحيه العلميه أن يكون مخيراً ، فإذا شاء توضأ و صلّى ، و إذا لم يشأ يتيمّم و يصلّي عن تيمّم ، و قلنا في الواجبات التخيريّه: إذا كان أحد أطراف الواجب التخيري حرجياً فلا- يوجد إشكال ، و يكون كالمستحبّ الحرجي ، و يكون مخيراً بين الوضوء و التيمّم . و إذا قلت: لدينا دليل على عدم وجود الوجوب التخيري ، فنقول: ضع آيه (لا- حرج) إلى جانب (آيه الوضوء) يتولّد عندنا الوجوب التخيري ، و ما هو الإشكال في أن يكون الوجوب تخييرياً؟ فإنّ الحرجيه تنفي التعيين إلّا أنها لا تنفي التخير ، فحينئذ لا بدّ أن نلتزم في مورد العبادات الحرجيه (طبعاً ليس في كلّ



العبادات الحرجية فإنّ هذا الكلام لا- يجرى فى الصوم و إنّما يجرى فى مسأله الوضوء و التيمّم ، و الغسل و التيمّم) أنّ المسأله تطرح بعنوان الواجب التخييري: (أيها المكلف إمّا يجب عليك الوضوء مع كونه حرجياً ، و أمّا عليك التيمّم) و لا مانع من أن يكون أحد أطراف الواجب التخييري حرجياً . و لكن هل يمكننا أن نلتزم بهذا المعنى؟ و هل نستطيع أن نقول فيما يتعلّق بمثل هذا الشخص : إنّ مسأله الوضوء و التيمّم تطرح بعنوان الواجب التخييري؟ طبعاً ليس لدينا دليل عقلى على خلافه ، إلّا إنّّه فى ذهننا بما أنّنا متشرعه و نتناول شؤون الفقه ، نستبعد فى الجملة أنّ مسأله الوضوء و التيمّم مع كونهما فى طول الآخر أن يكونا فى مورد فى عرض بعضهما و على هيئه الواجب التخييري ، لذا يبدو فى نظرى - و لا- أقطع بهذا المعنى - إنّنى لم أجد طريقاً لتصحيح العباده الحرجيه بحسب ما يستفاد من الأدلّه ، فبناءً على القاعده فإنّ العبادات الحرجيه محكومّه بالبطلان .

### بقى بحث أو بحثان فى قاعده (لا حرج)

#### اشاره

نبحثهما بشكل مختصر .

#### التعارض بين «لا ضرر» و «لا حرج»

أحدهما: إذا تعارضت قاعده (لا حرج) مع قاعده (لا ضرر) و طبعاً هذا البحث نبينه على المعنى الذى بينه المرحوم الشيخ فى قاعده (لا ضرر) ، أو المعنى الذى أفاده المرحوم الآخوند فى قاعده (لا ضرر) ، و أمّا على بيان المرحوم شيخ الشريعه الأصفهاني أعلى الله مقامه ، أو على بيان الأستاذ الأعلام الإمام مدّ ظله العالى فلا يرد هذا البحث ، و إنّما يرد على المبني الذى يفسّر (لا ضرر) كما يفسّر (لا حرج) و يرى شأنهما واحداً ، أى كما أنّ (لا حرج) يطرح كدليل حاكم فى قبال الأدلّه الأوّليه فكذلك ، (لا ضرر) أيضاً يطرح بعنوان أنّه دليل حاكم فى قبال الأدلّه الأوّليه ، غايه الفرق بينهما أنّ هذا ينفى التكليف الحرجى ، و ذلك ينفى



التكليف الضرريّ ، فهما يختلفان في عنوان الضرر و الحرج ، و أمّا من حيث الدرجه و المرتبه فكلاهما حاكم و متقدّم على الأدلّه الأوليّة . إنّ مبنى المرحوم الشيخ و المرحوم الآخوند قدس سره هو في الحقيقه مبنى المشهور في (لا ضرر) ، و أمّا بيان المرحوم الشريعه الأصفهاني و بيان الإمام مدّ ظله العالی فمنحصر بهما ، أى على خلاف نظريّه المشهور في قاعده (لا ضرر) فالآن لو حصل تعارض - بناء على نظريّه المشهور - بين قاعده (لا ضرر) و (لا حرج) في مورد ، و مثاله أن نفرض أنّ الإنسان لو احتاج احتياجاً مبرماً في أن يحدث بالوعه ، و إحداه مثل هذه البالوعه أضّرّ بجاره بشكل مباشر ، فهنا تجوز إحداث البالوعه بناءً على قاعده (الناس مسلّطون على أموالهم) يؤدّي إلى تضرّر الجار بشكل كامل ، كما أنّ في منعه من حفر البالوعه حرج عليه ، فإنّه سيضطرّ إلى حمل الفضلات إلى خارج بيته باستمرار و إلقائها في محلّ بعيد ، و هذا فيه حرج و ضيق واضح . فهنا يتحقّق التعارض بين قاعده (لا حرج) و قاعده (لا ضرر) ، فإنّ قاعده لا ضرر تقف إلى جانب الجار ، و بعنوان أنّها حاكمه على (الناس مسلّطون على أموالهم) تقف بوجه تسلّط المالك على ماله و تمنعه من حفر البالوعه ، و من جهة اخرى فإنّ منع المالك من التصرف في ماله مع حاجته المبرمه للبالوعه فيه أيضاً حرج شديد عليه ، فتأتى قاعده (لا حرج) و تجيز له ذلك . يقول المرحوم الشيخ في كتاب الرسائل في أواخر بحث قاعده (لا ضرر) نحن لا بدّ أن نعطي الحقّ إلى المالك ، لأنّ قاعده (لا ضرر) و قاعده (لا حرج) كدليلين حاكمين و في مرتبه واحده ، فبين هذين الدليلين الحاكمين تتحقّق المعارضه ، و عند ما تقع المعارضه بينهما يتساقطان مع كونهما في مرتبه واحده ، فإذا تساقطا يبقى الدليل المحكوم باقياً على حاله ، و الدليل المحكوم هو (الناس مسلّطون على أموالهم) و هذا يجيز للمالك أن يحفر بالوعه في ملكه ، إذ لا يوجد دليل حاكم في قبال

(الناس مسلطون على أموالهم). إلاً أن المرحوم الشيخ قدس سره يطرح طريقاً آخر وهو أنه من الممكن أن نقول: إن قاعدة (لا حرج) فيها حكمه على قاعده (لا ضرر)، فكما أن قاعده (لا حرج) حاكمه على الأدلة الأولى فهي حاكمه أيضاً على قاعده (لا ضرر)، فلو فرضنا صحه هذه الحكومه، فإن قاعده (لا حرج) تجرى هنا، ونسمح للمالك أن يحفر البالوعه. إلاً أن البحث أنه من أين جاء احتمال الحكومه هذا؟ وما هو منشؤه؟ وهل بإمكاننا - حتى كاحتمال - أن نجعل قاعده (لا حرج) حاكمه على قاعده (لا ضرر)، أو أنه لا يوجد أصلاً محلّ لمثل هذا الاحتمال؟ إذا فسرنا (لا ضرر) كما فسرها الشريعه الأصفهاني من أن (لا ضرر) مطروح بعنوان أنه دليل للحكم الأولى، وأن (لا- ضرر في الإسلام) مثل (لا تشرب الخمر) يطرح كحكم أولى، فإذن يصحّ لقائل أن يقول: إن قاعده (لا حرج) كدليل حاكم على سائر الأدلة الأولى، يتقدّم على قاعده (لا ضرر)، إلاً أن الشيخ لا يقول بهذا المبني، لأنّ (لا- ضرر) و (لا- حرج) في عرض واحد، لا- بتلك الكيفيّة التي طرحها المرحوم الشريعه الأصفهاني عندها نقول للشيخ: ما هو المنشأ لاحتمال حكمه (لا حرج) على (لا ضرر)؟ ليس بإمكاننا أن نذكر أيّ منشأ لهذا الاحتمال، و إذا أردنا توضيحاً أكثر في هذا الخصوص نذكر كلام المرحوم المحقق النائيني (الذي له أيضاً رساله في موضوع «لا ضرر») وقد كتبها بنفسه، بقلمه ظاهراً، وفيها عند ما يذكر خلاصه إشكاله على المرحوم الشيخ يقول: إن كلام الشيخ مبني على مقدمتين، كلتاهما باطلتين و فاسدتين، فإحدى المقدمتين هي: أننا أصلاً لا يمكننا أن نتصور التعارض بين قاعده (لا حرج) و (لا ضرر)، لما ذا؟ يقول: لأنّ قاعده (لا- ضرر) تخبر عن نفي الحكم، فإذا أراد شيء أن يعارض الدليل النافي، فلا- بدّ أن يقوم هذا المعارض

بإثبات التكليف ، و أمّا إذا كان لسانها معاً لسان النفي و العدم ، فكيف بإمكان العدميين أن يتعارضوا؟ و المقدمه الثانيه: أن تكون قاعده (لا- حرج) متأخره عن قاعده (لا ضرر) حتى تكون ناظره إليها و حاكمه عليها ، كما أنها متأخره عن دليل وجوب الصوم ، لكونها ناظره إليه و حاكمه عليه ، مع أنه لا- يمكن أن يلتزم بأن قاعده لا- حرج متأخره عن قاعده لا ضرر ، بل كلتا القاعدتين حاکمتان على الأدله الأولى في مرتبه واحده و عرض واحد. فيردّ على الشيخ أنه لا وجه لاحتمال حكومه قاعده (لا حرج) على قاعده (لا ضرر) .

### جريان القاعدة فيما إذا تحقّق الموضوع من ناحيه المكلف

ثمّ إنّه لا- شكّ في أنّ قاعده لا حرج نافيه للأحكام الحرجيه الثابته للشئ في حدّ نفسه ، إنّما الإشكال في ما إذا كان للشارع حكم شرعي ، و لكن موضوع ذلك الحكم إنّما يتحقّق من ناحيه المكلف ، بحيث إذا لم يمكن فعله اختياراً لم يترتب عليه حكم ، كما هو الحال في النذور و وجوب الوفاء به ، فإنّ وجوب الوفاء بالنذر و إن كان حكماً شرعياً ، إلّا أن موضوعه يتحقّق بيد المكلف و باختياره ، فهل تجرى قاعده (لا حرج) في مثله إذا كان العمل بالنذر حرجياً؟ الظاهر عدم جريان القاعدة في مثله ، لمّا تقدّم من صاحب الفصول في الجواب عن النقص بوجوب تمكين النفس للقصاص من أنّه إنّما نشأ الحرجيه من نفس المكلف و اختياره لا من الحكم الشرعي . إلى هنا تمّ ما أفاده دام ظلّه في قاعده لا حرج ، و قد بحثه في شهر رمضان المبارك . و السلام



الفجر في الليالي المقمره

اشاره

ص: ١٧٩



**مقدمه خادمى**

الحمد لله الذى فلق الإصباح وَ جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ حُسْبَانًا وَ الصلاه و السلام على شمس الوجود محمد و آله الطيبين الأبرار المعصومين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين . أمّا بعد فهذه رساله نفيه فى تعيين الفجر فى اللالى المقمره و هى التى ألقاها أستاذنا الكبير فقيه أهل البيت آيه الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللكرانى دام ظله الوارف فى لىالى شهر رمضان سنه ١٤١٨ هـ . ق . و لَمَّا كان هذا البحث مورد التدقيق من الوجهه العلميه للعلماء و المجتهدين و مورد الحاجه من الوجهه العمليه للمكلفين و المقلدين فأردت أَنْ أَنْظِمَ بحث الأستاذ مدّ ظله العالى حَتَّى يستفيد منه رواد الفقه و اسأل الله تعالى أن يجعل هذا ذخيره ليوم فقرى و حاجتى و أن يجعلنى من خَدَمه فقه أهل البيت عليهم آلاف التحية و الثناء . قم المقدسه - اكبر خادم الذاكرين (خادمى) ٢٧ ربيع الثانى ١٤٢٠ هـ . ق

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ما هو حكم الصلاة و الصوم فى الللىالى المقمره التى يتأخر فيها ظهور نور الفجر و يتأخر فيها غلبه نوره على نور القمر؟ و هذه المسأله من المسائل المبتلى بها خصوصاً فى شهر رمضان و هى أنّ طلوع الفجر فى الللىالى المقمره متأخر عن الساعات المعينه بحسب القواعد النجوميه أو لا. و من المعلوم أنّ الللىالى المقمره تتحقق من الليله الثانيه عشر إلى الرابعه و العشرين من كلّ شهر و هى التى يكون ضوء القمر فيها شديداً بالنسبه إلى سائر الللىالى . و الظاهر أنّ هذا البحث لم يكن مطروحاً فى كتب القدماء و المتوسطين و الّذى طرحه أولاً بهذا الشكل صاحب الجواهر رحمه الله و احتاط فى تأخير صلاه الفجر فى الللىالى البيض و الغيم حتّى يتبين الفجر بنحو الاحتياط الاستحبابى (١). ثم المحقق الهمدانى رحمه الله فرّق بين الللىالى المقمره و الللىالى المغيمه بتأخير الصلاة حتّى يتبين الفجر فى الأول دون الثانى (٢). و هذه المسأله تكون ذات آثار أحدها فى الدخول فى صلاه الصبح و ثانيها فى امتداد وقت صلاه العشاء أو العشاءين و ثالثها فى جواز الأكل و الشرب فى سحر رمضان و رابعها فى نافلة الصبح فإنّ أوّل وقتها طلوع الفجر و إن جوّز تقديمه و إتيانه بعد نافلة الليل لمن صلى نافلة الليل و يعبر عنه بإقحام نافلة الصبح فى نافلة الليل .

ص: ١٨٢

١-١). قال صاحب الجواهر: «ينبغى التريص فيه (أى القمر) حتّى يتبين و يظهر، خصوصاً فى لىالى البيض و الغيم، للاحتياط فى أمر الصلاة و إيماء التشبيه بالقبطيه البيضاء و نهر سورى إليه و خبر ابن مهزيار» جواهر الكلام، ج ٧، ص ٩٧ - ٩٨، طبع دار الكتب الإسلاميه .

٢-٢). مصباح الفقيه، ج ٢، ص ٢٥ .



و بعد هذا المحقق ، من أصرّ على هذا المبنى هو الإمام الخميني قدس سره فإنه قدس سره دون رساله موجزه في تعيين طلوع الفجر في الليالي المقمره و كنت استنسخه في السنوات الماضيه و تلك النسخه موجوده عندي و لكن في زماننا هذا طبعت هذه الرساله و هذه الرساله كما قلنا مختصره في حد صفحه أو صفحتين . و اختار هو مختار الهمداني رحمه الله باستناد الكتاب و السنه و قال المحقق الهمداني: «مقتضى ظاهر الكتاب و السنه و كذا فتاوى الأصحاب اعتبار اعتراض الفجر و تبينه في الأفق بالفعل فلا- يكفي التقدير مع القمر لو أثر في تأخر تبين البياض المعترض في الأفق» و سيأتي بيان إنه لما ذا قال ظهور «فتاوى الأصحاب» مع أن هذه المسأله لم تكن معنونه في كلمات الفقهاء .

## و العمده هو البحث عن الكتاب

### شأن نزول و مفاد قوله تعالى أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ

و هو قوله تعالى: «أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَ أَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَ عَفَا عَنْكُمْ فَالْمَآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» ١. ذكر المفسرون ذيل هذه الآية وجوهاً في وجه نزولها و قال الطبرسي رحمه الله في المجمع: «روى على بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام: قال كان الأكل محرماً في شهر رمضان بالليل بعد النوم و كان النكاح حراماً بالليل و النهار في شهر رمضان و كان رجل من أصحاب رسول الله يقول له مطعم بن جبير أخو عبد الله بن جبير الذي كان رسول الله و كَلَّه بِقَمِ الشَّعْبِ يَوْمَ أَحَدٍ فِي خَمْسِينَ مِنَ الرَّمَاهِ وَ فَارَقَهُ أَصْحَابُهُ وَ بَقِيَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا فَقَتَلَ عَلِيٌّ بَابَ الشَّعْبِ وَ كَانَ أَخُوهُ

هذا مطعم بن جبير شيخاً ضعيفاً و كان صائماً فأبطأت عليه أهله بالطعام فنام قبل أن يفطر فلما انتبه قال لأهله قد حرم عليّ الأكل في هذه الليلة فلمّا أصبح حضر حفر الخندق فأغمى عليه فرآه رسول الله صلى الله عليه و آله فرّق له و كان قوم من الشباب ينكحون بالليل سرّاً في شهر رمضان فأنزل الله هذه الآية فأحلّ النكاح بالليل في شهر رمضان و الأكل بعد النوم إلى طلوع الفجر . فحاصل شأن النزول أنه بعد تشريع الصوم كان هناك حكرمان أحدهما تحريم مجامعه النساء في ليله شهر رمضان مضافاً إلى حرمتها في نهار رمضان لمن كان صائماً و ثانيهما عدم جواز الأكل و الشرب بعد النوم فإنّ نام بعد أكل العشاء و استيقظ قبل الفجر فلا يجوز له السحور أى ما يسمى بالفارسيه ب«سحري» فجواز أكل السحور كان لمن لم ينم في الليل . و لما وقع اغماء الشيخ و تخلف الشباب تغير الحكم و جوّز الشارع أكل السحور بعد النوم و الجماع في الليل و لا يخفى أن الأمر في قوله تعالى: «باشئروا» و في قوله تعالى: «كُلُوا وَ اشْرَبُوا» في مقام رفع الحظر و لا يدلّ على الوجوب ، بمعنى أن المباشره و الأكل و الشرب في الليل كان ممنوعاً و محظوراً و الآن لا بأس بها .

### الكلام في الغايه أى غايه قوله تعالى حتّى يتبين لكم الخيط الأبيض

#### اشاره

إلى هنا اتضح شأن نزول الآية و مفادها إلى الغايه أى «حَتَّى يَتَّبِينَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» و الكلام هنا في الغايه و من المعلوم أنّ العرف يستفيد منها بمناسبة شأن النزول و خصوصيات الآية جواز المباشره و الأكل و الشرب إلى تبين طلوع الفجر أمّياً بعده فلا و المؤيّد لهذا المطلب قوله بعد ذلك «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» بمعنى أنّ إباحه هذه الأمور تنتهى بمجرد طلوع الفجر و عليكم من بعد طلوع الفجر إتمام الصيام إلى الليل .

والمهم توضيح هذه الغايه و من المؤسف أنّ أكثر الكتب التي ألّفت في توضيح آيات الأحكام و بعض التفاسير التي راجعتها لم أجد توضيحاً وافياً بالنسبه إلى هذه الغايه مع إنّ ثمره مهمه فقهية تترتب على هذه فقره و قبل توضيح هذه الغايه نقدم مقدّمه عبّر عن هذه المقدّمه في بعض الكتب بعنوان «الضابطه». الضابطه: و هو أنّ العناوين و المفاهيم المأخوذه في موضوعات الأحكام و خصوصيات الأحكام ظاهره في الفعلية أو لا. مثال ذلك أنّه إذا قال الشارع في دليل: «الماء المتغيّر نجس» أو قال الفقهاء في الرسائل العمليه أو الكتب الفقهيه: «إذا تغيّر الماء الطاهر أحد أوصافه الثلاثه - اللون و الرائحه و الطعم - بملاقاه نجس العين يصير نجساً و لو كان الماء عشره اكرار». فما المراد بالتغير، هل التغير فعلي و تحقيقي بمعنى أنّه إذا تغير رائحته يستشّم منه الرائحه بالفعل و إذا تغير لونه يرى تغيره كالدم الذي اريق في الكريّن من الماء و صار الماء أحمر أو أنّ المراد بالتغير هو الأعم من الفعلي و التقديري كما إذا اريقت ماده كيميائيه في الماء ثم اريق دم كثير فيه بنحو لو لم تكن تلك ماده في الماء لتغير لونه، هل هو نجس أو لا. يذكر المحققون هنا تلك الضابطه و يقولون ظاهر العنوان المأخوذ في موضوع الدليل الفعلي أيّ الماء المتغيّر بالفعل، ففي المثال لا يحكم بالنجاسه لأنّ التغير هنا «تقديري» أو «لولائي» بمعنى أنّه لو لا ماده لأثر الدم في الماء لكنّها مانعه عن التغير بالفعل. و استثنى الفقهاء من هذه القاعده عنوان العلم و اليقين و أمثال ذلك فإنّه إذا أخذ في الدليل فلا موضوعيه له بل هو طريق إلى الواقع كقوله «الماء كلّ طاهر حتّى تعلم أنه نجس». أو «كلّ شيء شكّ في طهارته و نجاسته فهو طاهر حتّى تعلم أنه قدر».

ولا- خصوصيه لعنوان العلم بل يجوز قيام البيئه مقامه فيثبت بها نجاسه الشيء أيضاً و هكذا يجوز قيام الاستصحاب مقام العلم فيثبت به نجاسه الشيء أيضاً .

و هكذا يجوز قيام أخبار ذى اليد مقامه كما إذا أخبر صاحب البيت بأن هذه السجاده نجسه فيثبت بأخباره نجاستها و إخباره حجّه و لو لم تحصل مظنّه أو علم بالنجاسه . فتحصل أن هنا ضابطتين الأولى بالنسبه إلى المستثنى منه و هى إنّ موضوعات الأحكام ظاهره فى الفعلية و لعناوين الموضوعات خصوصيته و موضوعيته . و الثانيه بالنسبه إلى المستثنى و هو عنوان العلم و اليقين و أمثال ذلك كالتبيين و لا- خصوصيته عرفاً لهذه العناوين و لذا يجوز قيام غيره كالأماره و الأصل مقامه . ثم إذا اتضح هاتان الضابطتان نرجع إلى قوله تعالى: «كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» فنقول: أولاً: أنّ الخيط الأبيض هو الفجر الصادق الذى يشبه الخيط لقله عرضه و هو بنحو أفقى فى السماء و يتزايد شيئاً فشيئاً . و ثانياً: أنّ الخيط الأسود عبارته عن الليل و عبّر عنه بالخيط أيضاً لوجهين أمّا للمشاكله (1) التى من المحسنات البديعه التى ذكرت فى المطول و المختصر بمعنى أنه لمّا عبّر عن الفجر بالخيط الأبيض عبّر عن الليل بالخيط الأسود للمشاكله فى التعبير و إمّا للمقاييسه بين الخط الأبيض و ما يشغل من الليل فإنّ الخيط الأبيض يشغل بمقدار خيط أسود من الليل و أنّه يزول بالخيط الأبيض مثله من السواد و هذا الوجه يمكن استفادته من المجمع بالتأمّل و إن لم أقل أنه يريد ذلك جزماً . و ثالثاً: أنّ قوله «مِنَ الْفَجْرِ» احتمالات ثلاثه: التبعضيه و التبيينيه و النسويه

ص: ١٨٦

١- ١) . قال الخطيب القزوينى فى تلخيص المفتاح: المشاكله و هى ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته تحقيقاً أو تقديرأ (مختصر المعانى ، ص ١٩٠) .

الأوّل أنّه للتبعيض و على هذا «من» متعلّق بالخيط الأبيض (١) و معنى الآية هكذا «حتّى يتبين الخيط الأبيض الذى هو بعض الفجر» و البعضيه بحسب شروع الفجر حيث إنّ الفجر الصادق فى شروع كالخيط الأبيض الدقيق و قليل العرض ثمّ بتقرّب الشمس إلى الأفق يصير البياض عريضاً يعترض شيئاً فشيئاً . و الإمام الخميني جعل هذا الاحتمال بعيداً عن ظاهر الآية (٢). و الثانى: أنّه للتبيين و فى هذا الفرض احتمالان: أحدهما: و هو الذى عليه المفسّرون - أنّه يُبين الخيط الأبيض الذى هو فاعل «يَتَبَيَّنُ» و نقل أهل التفسير أنّ عدى بن حاتم بعد نزول الآية توهم أنّ معناها عدم جواز الأكل و الشرب حتّى إذا بلغ بياض السماء إلى حدّ يتمييز الخيط الأبيض من الخيط الأسود و لذا أخذ بيده خيطاً أبيض و خيطاً أسود (٣). و نقل بعض أنه أخذ عقالين أسود و أبيض و وضعهما تحت فراشه و آخر الليل كان يستيقظ و ينظر إليهما و لكنّه لمّا لم يتمكن من التميّز إلّا بعد مضى زمان كثير من طلوع الفجر راجع النبي و نقل ما فعل فضحك رسول الله صلى الله عليه و آله و قال صلى الله عليه و آله : ليس معنى الآية ما فهمت بل المقصود من الخيط الأبيض هو الفجر و النهار و المقصود من الخيط الأسود الليل . فعلى هذا الاحتمال أعنى من للتبيين و أنّها مبيّنه للخيط الأبيض فمعنى الآية هكذا «حتّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الخَيْطُ الأَبْيَضُ أَى الفجر» و بناءً على هذا الاحتمال الفجر

ص: ١٨٧

- 
- ١-١) . مراده الشريف أنّه متعلّق بأحد أفعال العموم مثل «ثابتاً» و هو حال للخيط الأبيض .
- ٢-٢) . قال فى رسالته الشريفه: «و أمّا جعل «من» تبعيضيه فبعيد كما لا يخفى» (رساله فى تعيين الفجر ، ص ١٣ فى الليالى المقمره) و لعلّ وجهه إنّ الفجر هو أول ظهور الضوء و شروعه و لا فرض للكُلّ و البعض هنا .
- ٣-٣) . قال فى المجمع: روى أنّ عدى بن حاتم قال للنبي: إننى وضعت خيطين من شعر أبيض و أسود فكنت انظر فيهما فلا يتبين لى فضحك رسول الله صلى الله عليه و آله حتّى رؤيت نواجذه ثمّ قال يا ابن حاتم إنّما ذلك بياض النهار و سواد الليل (مجمع البيان ، ج ١ ، ص ٢٨١ ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى) .

شئ و التبين شئ آخر. و ثانيهما: أنه يبين نفس التبين و هذا الاحتمال في كلام الإمام الخميني و جعله ظاهر الآيه و كأن الفجر يبين مجموع الفعل و الفاعل و المفعول «يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود» و معنى الآيه أنه يجوز الأكل و الشرب حتى يتبين لكم الخيط الأبيض عن الخيط الأسود و هذا التبين هو الفجر. و العجب أنه رحمه الله لم يذكر الاحتمال الأول الذي ذكره المفسرون حتى بنحو الاحتمال و كأنه التزم بأن «مَنْ» لو كان للتبين كانا بياناً للتبين فقط لا غير. و هذا الاحتمال اساس فتواه بتأخير الصلاة و الصوم هو هذا المطلب فإنه من جهه استبعد احتمال التبعض و من جهه اخرى التزم بكون «مَنْ» للتبين بالمعنى الثانى و إن التبين هو الفجر و الفجر لم يتحقق إلّا بعد غلبه ضوء الشمس على ضوء القمر. و على هذا الاحتمال الفجر عين التبين. و الثالث: أنه للنشوء - بمعنى أن التبين ناش عن الفجر و هذا الاحتمال في الآيه يقول الإمام الخميني قدس سره أنه من ابداعاتنا و لم نجده في كلمات المفسرين (١). و على هذا الاحتمال ، الناشئ أى التبين متأخر عن المنشأ أى الفجر و التبين شئ و الفجر شئ آخر و لانزم هذا الاحتمال الالتزام بجواز الأكل و الشرب بعد الفجر إلى حصول التبين مع أنه لا يمكن الالتزام بجوازهما بعده و لذا ضعف هذا الاحتمال (٢).

ص: ١٨٨

١-١) . لم يذكر المفسرون هذا الاحتمال و إليك عبارته الطبرسى؛ فى المجمع: «يحتمل «مَنْ» معنيين أحدهما أن يكون بمعنى التبعض لأن المعنى من بعض الفجر و ليس الفجر كله ، عن ابن دريد و الآخر أنه للتبين لأنه بين الخيط الأبيض فكأنه قال الخيط الأبيض الذى هو الفجر» (مجمع البيان ، ج ١ ، ص ٢٨١ ، منشورات مكتبة آيه الله العظمى المرعشى النجفى) .

٢-٢) . قال: أن جعلها نشويه خلاف الظاهر بل هو احتمال أبديناها و المفسرون جعلوها للتبين أو التبعض (رساله فى تعيين الفجر فى الليالى المقمره ، ص ١٣) .

و هنا بحث من جهة الحكم الظاهرى فى استدامه جواز الأكل و الشرب بمقتضى الاستصحاب فى ليله رمضان لمن لم يحرز طلوع الفجر و فى وجوب الإمساك فى النهار لمن لم يحرز غروب الشمس و هذا لا- يرتبط بكلامنا الآن لأنّ كلامنا الآن فى الحكم الواقعى لا- الحكم الظاهرى و الرجوع إلى الاستصحاب . و الفجر بنظره الشريف عين التبين و لكنّ بناءً على احتمال المفسرين ، الفجر على نحوين أمّا متبين و أمّا غير متبين كما أنّ سائر العناوين كالنجاسه أمّا متبين سواء كان بالعلم أو البينه أو غيرهما و أمّا غير متبين . لا يقال بناءً على نظره رحمه الله فإذا لم يتفحص المكلف عن الفجر لم يحصل التبين و الفجر .لانا نقول: التبين وصف للواقع و أنّ له واقعيه فى الخارج و يحصل فى وقته و ان لم نُحَقِّق عنه و هذا كضوء سراج فى غرفه فإنه موجود و إن لم نفتح باب الغرفه و لم نره إلا أنّ الذى يأكل السحور و يريد الصوم لا بد أن يحقق عنه حتّى لم يقع أكله بعد الفجر .

### مُلخَص نظر الإمام الخمينى

و محصّل نظره أنّ من للتبين لا- للتبعيض و النشوء «و من» بيان لنفس التبين لا الخيط الأبيض و على هذا الفجر عبارته عن تبيين الخيطين و تميزهما و فى الليالى المقمره يقهر نور القمر على بياض الفجر بواسطه أصل وجود القمر أولاً و بواسطه قربيه من الأفق الشرقى ثانياً . و ذلك حيث إنّ ضوء القمر شديد و يمنع عن تبيين البياض فى أوائل طلوع بياض الفجر و حينما تقرب الشمس من الأفق و ينسب الخيط الأبيض يتفوق البياض على ضوء القمر و لا يتحقّق التبين بحسب الواقع أصلاً إلاّ أنّه يتحقق واقعاً و لكنّه مستور بالنسبه إلينا و هذا مثل السراج الذى نوره

ضعيف فى قبال السراج الذى نوره شديد فنور الضعيف لا يتبين ولا يتميز أصلاً هذا بيان كلامه قدس سره بفهمنا الناقص . و لنا فى هذه النظرية إشكالات:الأول: أنّ «من» التبيينيه لا- تكون بياناً للجمله بل بياناً لكلمه واحده أو المضاف و المضاف إليه أو الصفه و الموصوف (1). و الثانى: أنه لو سلم أنّ «من» التبيينيه تكون بياناً للجمله كما يكون بياناً للمفرد فاللازم الاستظهار من الآيه بأن «من» فى الآيه بيان لأى شىء للجمله أو المفرد . و الثالث: أنّ الفجر هل يكون فيه إجمال حتى يحتاج إلى التبين . هل له حقيقه شرعيه أو المتشرعيه كالصلاه ، و الظاهر أنّ العناوين التى مثل الفجر كزوال الشمس و غروبها ليس لهما حقيقه شرعيه أو المتشرعيه بل هما بمعناهما العرفى و اللغوى موضوعان للأحكام الشرعيه و الزوال أمر محسوس بالعين للإنسان و هكذا الغروب - أى استتار القرص فى الأفق - أمر محسوس لمن يرى الأفق نعم جعل الشارع ذهاب الحمره المشرقيه عن الرأس أماره للغروب لمن يعيش فى البلاد التى لم ير الأفق فيها كبلدنا «قم» . فمن البعيد جداً خروج الشارع عن المعنى العرفى و اللغوى للفجر فالمستظهر من الآيه عدم كون الفجر عباره اخرى عن التبين و لا يكون «من» للتبيين . ثم تقدم أنّ الاحتمالات فى الآيه بناء على ما ذكره الإمام الخمينى بالنسبه إلى

ص: ١٩٠

١- ١) . و سيأتى أنّ بعض الروايات الوارده فى تفسير الآيه مثل صحيحه على بن مهزيار - التى قال الإمام الخمينى بانها أظهر أخبار الباب فى إثبات مختاره - تدلّ بالصراحه على بيانيه الفجر للخيط الأبيض لا على بيانيته لنفس التبين حيث ذكر فيها «الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض» و العجب كل العجب أنه رحمه الله لم يذكر هذا حتى بنحو الاحتمال فى الآيه .



«من» ثلاثه: التبعض و التبيين و النشويه و بعد المراجعه إلى بعض الكتب المفصله كمغنى اللبيب لابن هشام لم نجد معنى النشوء ل «من» مع أنه ذكر خمسة عشر معنى لها نعم أحد هذه المعانى قابل للانطباق (1) على النشو و هو «من» بمعنى التعليل كما فى الكتاب كقوله تعالى «مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا» ٢ أى الغرق ناشٍ من خطيئاتهم ، و كما فى الإشعار مثل الشعر المعروف لفرزدق فى مورد الامام زين العابدين «يُغْضَى حِيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ»

أى الإغضاء ناشٍ من المهابه .فإذا كان المراد من النشو التعليل فله وجه و أمّا بعنوان النشو فلا يوجد فى كلام المحققين من الأدباء .و أما «من» التبيينيه فهى لبيان الجنس و هذا الجنس و هو الذى فيه الإبهام و يعبر عن الماهيه المبهمه ، بالجنس و معلوم أنّ الجنس بالاصطلاح الأدبى غير الاصطلاح المنطقى .و لذا يقول الألف و اللام لتعريف الجنس فيتضح أنّ فى الجنس إبهاماً يرفع بالألف و اللام و الأمثله التى مثلوا ب «من» التبيينيه تكون فى المفردات فى مقابل الجملة و لا يكون فى كلمات الأدباء إشاره إلى أن «من» لتبيين الجملة .فانقذح أولاً أنه لا يكون «من» التبيين الجملة و ثانياً: أنه لو فرض من الجهه الأديبيه وجود «من» لتبيين الجملة فنقول لا يمكن فرضه فى الآيه لنقطتين: الأولى: ما تقدّم من عدم وجود الحقيقه الشرعيه بل المتشريع للفرج كما

ص: ١٩١

---

١ - ١) . الظاهر انطباقه على «من» الابتدائيه إذا كانت ناظره إلى منشأ الشىء مثل قوله تعالى «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا» (انباء ٣٠) و لذا قيل فى قوله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» (الزمر ٢١) أنّ «من» للابتداء و فسّر الدسوقى بقوله: «يا ويلنا ويلاً نشأ من هذا» (شرح الدسوقى ج ١ ، ص ٣١٩) .

عرفنا وجداناً أنّ الشارع لم يضع حقيقه شرعيه للزوال و الغروب .و الثانيه: أنه لو فسّر الشارع الفجر بالتبين لكان له وجه و لكنّه فعل في الآيه بالعكس و فسّر التبين بالفجر و نحن نعلم أنّ المعهود في الألفاظ التي فيها حقيقه شرعيه كالصلاه مثلاً ، تفسيرها بماهياتها الشرعيه فتفسّر الصلاه بالأفعال و الأذكار و أنّ أولها التكبير و آخرها التسليم و بعباره أخرى اللفظ موضوع و تعريفه محمول كما في «الإنسان حيوان ناطق» و لا يعملون بالعكس «الحيوان الناطق إنسان» و في الآيه بناء على ما ذكره الإمام الخميني رحمه الله الفجر جعل بياناً للتبين و هذا بعكس المعهود .فما ذهب إليه الإمام الخميني قدس سره لا يمكن الالتزام به و الحال نطرح كلام الهمداني رحمه الله .

### كلام المحقق الهمداني في المسأله

ذكر المحقق (١) الهمداني رحمه الله في كلامه نكتتان: احدهما أنّ «من» في الآيه بيان للخيط الأبيض لا النفس التبين و مع ذلك يجب تأخير الصلاه و الصوم حتّى يقهر نور الفجر على نور القمر لأنّ المأخوذ في الآيه تبيين الخيط الأبيض «حَيْتِي يَتَّبِينُ [لَكُمْ] الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» و ظاهر العناوين المأخوذه في الأدله ، الموضوعيه فكما ذكرنا في قوله «الماء المتغير نجس» أنّ ظهور التغير في التغير الفعلي

ص: ١٩٢

١-١) . قال في كتاب الصلاه (في باب المواقيت) في التبيه الثاني هكذا: مقتضى ظاهر الكتاب و السنه و كذا فتاوى الأصحاب ، اعتبار اعتراض الفجر و تبيّنه في الأفق بالفعل ، فلا يكفي التقدير مع القمر لو أثر في تأخر تبيين البياض المعترض في الأفق ، و لا يقاس ذلك بالغيمة و نحوه فإنّ ضوء القمر مانع عن تحقق البياض ، ما لم يقهره ضوء و الغيم مانع عن الرؤيه ، لا عن التحقق و قد تقدّم في مسأله التغير التقديري في مبحث المياه من كتاب الطهاره ماله نفع في المقام ، (مصباح الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٥) .

لا التقديرى فكذلك هنا لا بد من تحقق التبين بالفعل و فى الليالى المقمره ليس التبين فعلياً بل التبين تقديرى و لولائى بمعنى إنه لو لا- ضوء القمر لتبين الفجر و لكنّ مع وجود ضوء القمر لا- وجود للتبين واقعاً فيجوز للمكلف أن يأكل و يشرب إلى أن يتحقق التبين الفعلى . و ثانيتهما: الفرق بين الليالى المقمره و المغيمه و الحكم بوجوب التأخير فى الأوّل دون الثانى لأنّ الغيم أمر عرضى و مانع عن الرؤيه كما يكون العمى فى الأعمى و العمش فى الأعمش و الذى يضعف بصره مانعاً عن رؤيه التبين بخلاف نور القمر فى الليالى المقمره و بعبارة اخرى إنّما المشكل فى الليالى المقمره فى المرئى أى الفجر بمعنى أنه لم يتحقق مع وجود ضوء القمر و المشكل فى الليالى المغيمه فى الرؤيه لا المرئى بمعنى أنّ الفجر تحقّق و لكنّ الغيم مانع عن الرؤيه .

### نقد نظريه الهمدانى رحمه الله

و فى كلامه نظر لما تقدّم فى ضمن الضابطه الكليه من أنّ ظاهر العناوين و إن كان فى الموضوعيه كتغيّر الماء و لكن لهذه القاعده استثناءً و هو أنّ ماده «العلم» و «اليقين» و نحوهما كالتبيين ظاهره فى الطريقيه عرفاً .فما ذكر فى مباحث القطع فى علم الأصول - من أنّ القطع امّياً موضوعى و أمّا طريقي و الموضوعى إمّا تمام الموضوع و إمّا جزء الموضوع و القطع الموضوعى إمّا أخذ بنحو الطريقيه و الكاشفيه و أمّا أخذ بنحو الوصفيه - لا ينافى ما ذكرنا هنا ، لأنّ البحث فى ظهور الكلمات عرفاً و ماده العلم و اليقين و نحوهما ظاهره فى الطريقيه إلّا أن تقوم قرينه على الموضوعيه فيمكن أخذ العلم بنحو الموضوعيه فى الدليل و لكنّه يحتاج إلى القرينه و الأصل عدمها . و لو سلّم عدم الفرق بين العلم و سائر العناوين

وأنها كلها ظاهره في الموضوعيه فأجيب بما أجاب به بعض الفحول من أن فرق الهمداني رحمه الله بين الليالي المقمره و المغيمه بلا وجه لأن الغيم في المغيمه مانع عن رؤيه الفجر وكذلك في المقمره أيضاً نور القمر مانع عن رؤيه الفجر لا أن الفجر لم يتحقق .و مثال ما نحن فيه مثال وجود السراج الضعيف و السراج الشديد فإن الضوء الضعيف موجود و لكنه مقهور ، لا أنه ليس بموجود أصلاً و كذلك ضوء القمر موجود و لكنه مقهور لنور القمر .فمسأله الليالي المقمره مثل الليالي المغيمه بحيث إذا علمنا من الخارج طلوع الفجر - كما إذا علمناه بإخبار المنجمين - لا يجوز الأكل و الشرب في رمضان سواء كان الغيم موجوداً أم كان ضوء القمر غالباً على ضوء الفجر . أمّا «من» التبعضيه فهو خلاف الظاهر لأن معيار «من» التبعضيه جواز وضع كلمه «بعض» بدلها مثل قوله تعالى: «فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ» فوضع كلمه «بعض» بدله لا يتغير المعنى بخلاف الآيه فإن وضع «بعض» لا يصح في الآيه لوجهين: الأول: أن الفجر غير قابل للتبعض حيث أن الفجر هو الانشقاق و الانفجار و بمجرد ظهور الخيط الأبيض يتحقق الانشقاق و لا انشقاق بعده حتى يكون الانشقاق الأول بعضه . و الثاني: أنه تنخرم سلاسه الآيه حيث يصير المعنى «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود بعض الفجر» . و المتحصّل ان «من» للتبيين و بيان للخيط الأبيض و التبين عنوان طريقى لا- موضوعى خلافاً للهمداني رحمه الله و لا- تكون «من» بياناً للتبين كما ذهب إليه الإمام الخميني و لا يتم «من» النسويه و لا «من» التبعضيه . هذا تمام الكلام في الآيه و الآن نبحت عن الروايات .

إشارة

هنا روايات بعضها في مقام تفسير الآيه أو الاستشهاد بها و بعضها في صلاة الصبح و أوّل وقتها من دون إشاره إلى الآيه . و أمّا الروايه التي في تفسير الآيه أو الاستشهاد بها - و هي التي عدّها الإمام الخميني أظهر الأخبار و أدلّها على مختاره -

صحيحه على بن مهزيار:

إشارة

«قال: كتب أبو الحسن بن الحسين إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي: جعلت فداك قد اختلف موالوك (مواليك) في صلاة الفجر ، فمنهم من يصلّي إذا طلع الفجر الأوّل المستطيل في السماء ، و منهم من يصلّي إذا اعترض في أسفل الأفق و استبان ، و لست أعرف أفضل الوقتين فأصلّي فيه ، فإن رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين و تحدّه لي ، و كيف أصنع مع القمر و الفجر لا يتبين (تبين) معه ، حتّى يحمرّ و يصبح ، و كيف أصنع مع الغيم و ما حدّد ذلك في السفر و الحضر فقلت إن شاء الله ، فكتب عليه السلام بخطّه و قرأته: الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض ، و ليس هو الأبيض صعداً فلا تصلّ في سفر و لا حضر حتّى تبينه ، فإنّ الله تبارك و تعالى لم يجعل خلقه في شبهه من هذا ، فقال:

كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْمَأْيُضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ فَأَلْبِضْهُ بِالْمَاءِ الَّذِي يَحْرَمُ بِهِ الْأَكْلُ وَ الشَّرْبُ فِي الصَّوْمِ وَ كَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ بِهِ الصَّلَاةَ» (١).

سند الروايه

هذه الروايه مرويه بطريقين طريق الكليني و طريق الشيخ و أمّا طريق الكليني فهكذا: محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيار و الكلام في هذا الطريق في «سهل بن زياد» فبعض وثّقه و قال أنّ الأمر في السهل

ص: ١٩٥

سهل و بعض ضَعَفَه أو قال بعدم توثيقه . و أما طريق الشيخ فهكذا: محمد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن الحصين (بن أبي الحصين) (١). و هذا السند و إن لم يكن فيه «سهل بن زياد» إلا أن فيه «الحصين» و هو غير موثق بخلاف أبو الحسن بن الحصين الذى فى طريق الكلينى فإنه موثق و بملاحظه وحده المكاتبه ، تعدد الكاتب بعيد و الذى ينبغى أن يقال أن فى طريق الشيخ تصحيحاً و أن الصحيح أبو الحسن بن الحصين .

### دلالة الروايه

و فى الروايه ثلاثه سؤالات: السؤال الأول: عن أول وقت صلاه الصبح و فى أول الوقت خصوصيتان: أحديهما: أن الصلاه قبله باطله . و ثانيتهما: أن الصلاه فيه أفضل و هذا السؤال الأول عن الشبهه الحكيمه و أن أول صلاه الصبح الفجر الكاذب أو الفجر الصادق . و الفرق بينهما ثلاثه الأول أن الكاذب حالته عموديه و لذا عبّر عنه بالمستطيل و الصادق افاقه مع استداره و لذا عبّر عنه فى بعض الروايات بذبذبة السرحان . و الثانى: أن الكاذب لمعانه و ضيائه فى الأول شديد و يضعف شيئاً فشيئاً ، و الصادق بالعكس لأن الشمس تقرب من كره الأرض فيزداد ضياء الفجر الصادق شيئاً فشيئاً . و الثالث: أن بياض الفجر الكاذب لا يتصل بالأفق بخلاف بياض الفجر

ص: ١٩٦

---

(١-١) . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٦ ، ح ١١٥ ، طبع دار الكتب الإسلاميه .

الصادق فإنه يتصل بالأفق ولذا عبّر في الروايه بأنه «اعترض في أسفل الأفق». ثم كتب الراوى «لست أعرف أفضل الوقتين فأصلى فيه» و ليس مراده أفضل الوقتين بل بقريته ما بعده مراده أنه لم أعرف أصل وقت صلاه الصبح حتى أصلى فيه. الثانى: السؤال عن الصلاه فى الليالى المقمره و المغيمه (1) و ظاهر هذا السؤال بقريته «حتى يحمرّ و يصبح» عن الشبهه الموضوعيه ، يعنى أنّ الفجر حصل و لكن لا يتبين حتى يحمر و يصبح و القرينه الأخرى عطف بحث الغيم إلى بحث القمر و قال «كيف أصنع مع الغيم». و يمكن إرجاعه إلى الشبهه الحكميه بمعنى أنّ السائل يسأل عن أول الوقت فى الليالى المقمره و المغيمه بأنه هل هو نفس الفجر الواقعى و إن لم يتبين لنا أو الفجر مع التبين بالنسبه إلينا. الثالث: السؤال عن الفجر فى السفر و الحضر (2) و أنّ الحكم فيهما واحد أو لا. و هذا السؤال عن الشبهه الحكميه قطعاً . و قوله «فعلت إن شاء الله» جزاء لقوله «فان رأيت تعلمنى». ثم بعد أتضح السند و الدلاله فلنا بحث مع الإمام الخمينى قدس سره و بحث مع المحقق الهمداني رحمه الله . أمّا بالنسبه إلى كلام الإمام الخمينى فإنه قدس سره التزم ب «من» التبيينيه و أنّ الفجر بيان لنفس التبين و هذه الروايه - التى قال هو بأنها أظهر روايات الباب - تدل

ص: ١٩٧

١-١) . «و كيف أصنع مع القمر و الفجر لا يتبين معه ، حتى يحمرّ و يصبح و كيف أصنع مع الغيم» و أعلم أنّ فى نسخه الشيخ بدل «الغيم» «القمر» و الظاهر أنه زياده لأنه تكرر ركيك مضافاً إلى أنّ صاحب الوسائل يذكّر اختلاف النسخ و لكن مع ذلك هنا يقول بعد نقل الكلينى: «إن الشيخ ذكر مثله» من دون إشاره إلى اختلاف فعلم أن نسخه التهذيب عند صاحب الوسائل هو «الغيم» أيضاً .

٢-٢) . «و ما حدّ ذلك فى السفر و الحضر» .

بالصراحة على بيانيته الفجر للخيط الأبيض لا- لنفس التبين. إن قلت: لعل «المعترض» في قوله «و الفجر . . . هو الخيط الأبيض المعترض» بمعنى «المتبين» و يتم مراد الإمام الخميني قدس سره. قلت: في الرواية قرينه قطعياً على أن المعترض في مقابل المستطيل لا بمعنى المتبين لأنه أولاً قال بعد ذلك «و ليس هو الأبيض صعداً» يعنى ليس الفجر الصادق هو المستطيل و ثانياً قال: «فلا تصل في سفر و لا حضر حتى تبينه» فلو كان «المعترض» بمعنى «المتبين» لما كان معنى لقوله «حتى تبينه» لأنه لا معنى لتبين المتبين ، فالضمير المفعولى في «تبينه» راجع إلى الفجر و الفجر تارة متبين و تارة غير متبين كما أن سائر الواقعات كخمرية هذا المائع تارة متبين و تارة غير متبين. و أمراً بالنسبة إلى كلام المحقق الهمداني رحمه الله حيث جعل «من» بياناً للخيط الأبيض و لكنه التزم بموضوعيه التبين لا- طريقيته فنقول ، هل للرواية بيان زائد على موضوعيه التبين أكثر ممّا في الآيه أو لا ، الظاهر إن تعبير الرواية عين تعبير الآيه و الإمام عليه السلام استدل بنفس الآيه فلمّا قلنا أن التبين في الآيه طريقي لا موضوعي فنقول في الرواية كذلك. ثم التأمل في الرواية يقتضى بأن الامام عليه السلام أجاب بسؤالين من السؤالات الثلاثة للراوى أحدهما ملاك أوّل وقت صلاه ، الصبح و ثانيهما عدم الفرق بين السفر و الحضر ، و أمّا السؤال المهمّ الذى عنى به السائل و هو أوّل الوقت في الليالى المقمره و المغيمه فلم يُجب بحسب الظاهر. فما نقول في توجيه هذا المطلب؟ نقول هنا أربعة احتمالات: الأوّل أن الإمام لم يُجب هذا السؤال أصلاً و هذا بعيد لأنه عليه السلام أجاب بالسؤالين و لا تكون خصوصيه في السؤال الثالث فكيف لا يجيبه مع عنايه السائل و اهتمامه بهذا السؤال .



الثانى: انّ الإمام أجاب بهذا السؤال و حكم بموضوعيه التبين فى مورد وجود نور القمر و الغيم و فيه انّ هذا الاحتمال مستلزم لما هو مخالف لقول جميع الفقهاء و هو لزوم تأخير الصلاه و الإمساك فى الصوم حتّى يتبين الفجر مع أنه لم يوجد فقيه حتّى الهمداني و الإمام الخميني ، التزم بالتأخير فى الليالى المغيمه .الثالث: ما استفيد من ذيل كلام الإمام الخميني فى رساله تعيين الفجر و إنّ الإمام عليه السلام أجاب و حكم بموضوعيه التبين فى مورد وجود القمر دون الغيم و الفرق بين الليالى المقمره و المغيمه قد كان واضحاً عند السائل و إنّ الغيم أمر عرضى دون نور القمر و لذا فهم اختصاص الجواب بمورد وجود القمر . و فيه انّ الظاهر عدم إمكان تحميل هذا الاحتمال بالروايه كما هو الظاهر .الرابع: أنّ الإمام أجاب بأنّ الفجر هو الخيط الأبيض و التبين عنوان طريقي لا موضوعى و هذا أنسب الاحتمالات بالروايه فإذا تبين و علم بانشقاق الفجر سواء كان بالرؤيه أو بإخبار المنجمين أو غيرهما تحقّق أوّل وقت صلاه الصبح و أوّل وقت إمساك الصوم و أمّا ما لم يتبين فيجوز بمقتضى استصحاب عدم دخول الوقت إتيان النافله الليليه و عدم جواز الدخول فى صلاه الصبح و جواز الأكل و الشرب فى رمضان .فتحصل انّ كلام الإمام الخميني فى بيانيه «من» لنفس التبين غير تامّ من أساسه لصراحه الروايه فى بيانيه «من» للخيط الأبيض و كلام الهمداني فى موضوعيه التبين مخدوش بما ذكرنا فى الاحتمال الرابع و إن التزم بيانيه «من» للخيط الأبيض .هذا تمام الكلام فى صحيحه على بن مهزيار .و أمّا الروايات التى فى صلاه الصبح و أوّل وقتها فهى على ثلاثه طوائف: قسم ذكر الفجر بعنوان أوّل وقت صلاه الصبح و قسم ذكر طلوع الفجر و قسم ذكر

انشقاق الفجر. ائما فى القسم الأوّل فروايات استدلّ بها على موضوعيه التّبين ووجوب تأخير الصلاه والإمساك. منها: صحيحه على بن عطيه عن أبى عبد الله عليه السلام: أنّه قال: الصّيح (الفجر) هو الذى إذا رأيتّه كان معترضاً كأنّه بياض نهر سوره (١) رواها المشايخ الثلاثة، الصدوق والطوسى والكلىنى، و فى نسخه الوافى (٢) للمحدّث الكاشانى بدل «بياض سوره» «نباض سورى» بالألف المقصوره لا- الممدوده و النباض من نبض أى سال الماء و جرى فبناء على البياض، مراده بياض نهر سورى و بناءً على النباض سيلان هذا النهر قال فى الوافى «سورى» بالمقصوره

ص: ٢٠٠

١-١). وسائل الشيعه، ج ٣، أبواب المواقيت، باب ٢٧، ح ٢، قال فى التنقيح: «وقد يناقش فى سندها بأنّ على بن عطيه الراوى لها و إن كان ثقّه، وثقّه النجاشى فى ترجمه أخيه الحسن إلّا أنّ فى طريق الصدوق إليه على ابن حسان و هو مردّد بين الواسطى الثقّه، و الهاشمى الضعيف و قد قال النجاشى فى حقّه: على بن حسان الكبير الهاشمى... ضعيف جداً ذكره بعض أصحابنا فى الغلاه فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليط كلّه و عن ابن فضال أنّه كذاب و قال العلّامه، أنّ له كتاباً سمّاه كتاب تفسير الباطن لا يتعلّق من الإسلام بسبب هذا. و الصحيح أنّ طريق الصدوق إلى الرجل صحيح، إذ الظاهر أنّ على بن حسان الواقع فيه هو الواسطى الثقّه، لأن الصدوق قدس سره روى فى الفقيه عن على بن حسان عن على بن عطيه، و ليس هذا إلّا الواسطى فإنّ الهاشمى لا يروى إلّا عن عمّه عبد الرحمن بن كثير و لم يعلم له أيه روايه عن على بن عطيه أو غيره. على أنّ الروايه رواها كلّ من الكلىنى و الشيخ (قدس سرهما) بطريق صحيح أو حسن - باعتبار إبراهيم بن هاشم - إذا فالروايه غير قابله للمناقشه من حيث السند» (التنقيح، كتاب الصلاه، ج ١، ص ٢٨١).

٢-٢). و قال صاحب الوافى: «النباض بالنون و الباء الموحّده من نبض الماء إذا سال و ربما قرأ بالموحّده ثمّ الياء المثناه من تحت (البياض) و سورى على وزن بُشرى موضع بالعراق و المراد بنباضها أو بياضها، نهرها كما دلّ عليه خبر هشام بن الهذيل «حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سورى» و قال الطريحي فى مجمع البحرين فى ماده نبض «يقال نبض العرق بالكسر ينبض نبضاً و نبضاً إذا تحرك» و قال فى ماده «سور» (سورى كطورى و قد تمد (سوره) بلده بالعراق من أرض بابل من بلاد السريانيين و فى الحديث «و قد سأل عن الفجر قال إذا رأيتّه معترضاً كأنّه بياض نهر سورى» و يريد الفرات).

كبشرى موضع بالعراق و فى هذا الموضع نهر يسمى بنهر سورى و هذا النهر بالاحتمال القوى منشعب من الفرات و خصوصيته ان جريان الماء و سيلانه فى هذا النهر محسوس بخلاف الدجله و الفرات كان جريان الماء فيهما لا يحس بالمشاهده و يشبه بالماء الراكد و كأنه لا يحس جريانه إلا من دخل فيهما و لذا شبه الفجر بنهر سورى لا بالدجله و الفرات و لما كان سيلانه كان محسوساً لذا يقال «نباض سورى» أى سيلان مائها و يقال «بياض سورى» بلحاظ مقايسته بطرفى النهر. و الفجر يجلب النظر من وجهين: الأول: الخيط الأبيض و كونه محفوظاً. الثانى: سيلان ضوء الفجر بالنسبه إلى السواد الذى فى طرفيه. و استدلل بهذه الروايه لموضوعيه التبين حيث قال الإمام عليه السلام فى الروايه: «إذا رأيتاه كان معترضاً كأنه بياض نهر سورا» فللرؤيه دخل فى ماهيه الفجر و ان الفجر ما رأيتاه معترضاً و فيه ان ظاهر الروايه ان للفجر حالتين: مرئياً و غير مرئى و إذا كان مرئياً، رأيتاه بنحو المعترض كأنه بياض نهر سورا، لا- ان الفجر هو ما كان مرئياً و ان للرؤيه دخل فى ماهيته. و منها روايه هشام بن الهذيل عن أبى الحسن الماضى قال: سألته عن وقت صلاه الفجر فقال حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سورا (١). و فى سند هذه الروايه هشام بن الهذيل و ليس له توثيق عام - كأن يكون فى طريق أسناد كامل الزيارات أو فى طريق أسناد تفسير على بن إبراهيم - و لا- توثيق خاص و لا تدل على موضوعيه التبين و ظاهرها مثل الصحيحه السابقه فى ان للفجر حالتين و إذا كان مرئياً رأيتاه بهذا النحو لا ان للرؤيه دخل فى الفجر و قلنا فى

ص: ٢٠١

(١-١). وسائل الشيعه، ج ٣، أبواب المواقيت، باب ٢٧، ح ٦.

ذيل روايه على بن مهزيار أنّ معنى كونه معترضاً ليس بمعنى التبين حتّى يكون للتبين و الرؤيه موضوعيه لتحقق الفجر .و منها: صحيحه أبي بصير التي نقلها الصدوق و الكليني: عن أبي بصير ليث المرادى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام و الشراب على الصائم و تحلّ الصلاه صلاه الفجر فقال: إذا اعترض الفجر فكان كالقبطيه البيضاء فتمّ يحرم الطعام على الصائم و تحلّ الصلاه صلاه الفجر . . .» (١). رجل قبطي ، من ولد في مصر و ثياب قبطيه ، ما صنعت في مصر و هي رقيقه بيضاء (٢) و ظاهر هذه الروايه أنّ المشبه به أي القبطيه البيضاء - واقعيه خارجيه يمكن أنّ يتعلق به الرؤيه و يمكن أنّ لا يتعلق به الرؤيه فكذلك المشبه - أي اعتراض الفجر - واقعيه خارجيه يمكن أنّ يتعلق به الرؤيه و يمكن أنّ لا يتعلق به و لا يكون للرؤيه و التبين خصوصيه لتحقق الفجر .و منها: صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلّي ركعتي الصبح و هي الفجر إذا اعترض الفجر و أضاء حسناً» (٣). و هذه الروايه استدللّ بها أيضاً على موضوعيه التبين و لعلّها عند التأمل أشدّ إيهاماً للموضوعيه .

ص: ٢٠٢

١-١). نفس المصدر ، ح ١ .

٢-٢). قال في مجمع البحرين في ماده قبط «في الحديث: الفجر الصادق هو المعترض كالقباطي بفتح القاف و تخفيف الموحده قبل الألف و تشديد الياء بعد الطاء المهمله ثياب بيض رقيقه تجلب من مصر واحدها قبطي بضم القاف نسبة إلى القبط بكسر القاف و هم أهل مصر و التغيير هنا للاختصاص كما في الدهرى بالضمّ نسبة إلى الدهر بالفتح و هذا التعبير إنّما أعتبر في الثياب فرقاً بين الإنسان و غيره فأما في الناس فينبى على اعتبار الأصل فيقول رجل قبطي و جماعه قبطيه بالكسر لا غير و منه حديث من ردّ الله عليهم أعمالهم فجعلها هباءً منثوراً قال عليه السلام : أما و الله و كانت أعمالهم أشدّ بياضاً من القباطي» .

٣-٣). وسائل الشيعة ، ج ٣ ، أبواب المواقيت ، باب ٢٧ ، ح ٥ .

و فيه أولاً أنّ تأخير النبي صلواته صلى الله عليه وآله حتى أضاء الفجر حسناً لا يدلّ على الوجوب بل يحتمل أن التأخير مستحب والرسول صلى الله عليه وآله كان يعمل على طبق الاستحباب. و ثانياً: ظاهر الرواية بقرينه روايات اخر - كما قلنا في الروايات السابقة - أنّ تأخير النبي صلواته صلى الله عليه وآله حتى أضاء الفجر حسناً كان فيما رُوى الفجر من دون وجود مانع كنور القمر أو الغيم لا أنّه يؤخّر في الليالي المغيمه أيضاً حتى يذهب الغيم. و منها روايات اخرى أضعف دلالة مما ذكر و لذا نُعرض عن ذكرها. و أمّا في القسم الثاني - الذي ذكر طلوع (١) الفجر بعنوان أوّل وقت صلاة الصبح لا نفس الفجر - فروايات. منها: موثّقه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر . . . ثمّ أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلى الصبح . . . (٢). و منها: موثّقه زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلى من النهار شيئاً حتى تزول الشمس . . . فإذا طلع الفجر و أضاء صلى الغداة (٣). و هذه الرواية موثّقه بموسى بن بكر فإنه ثقة و إن كان واقفياً. هنا نكتة أساسها من آية الله العظمى البروجردى قدس سره و هي أنّ المعروف بين الفقهاء عدم الإطلاق لفعل المعصوم من جهة و عدم وجوبه و لزومه من جهة اخرى لأنّ الفعل يمكن وقوعه بنحو الاستحباب و لكنّ المهمّ أنّ هذا صحيح فيما كان الناقل

ص: ٢٠٣

١-١). و ورد في سورة القدر أنّ انتهاء ليله القدر طلوع الفجر و أنّ هذه الليلة سلام حتى مطلع الفجر «سَيَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ».

٢-٢). وسائل الشيعة، ج ٣، أبواب المواقيت، باب ١٠، ح ٥.

٣-٣). وسائل الشيعة، ج ٣، أبواب المواقيت، باب ١٠، ح ٣.

و الحاكى غير المعصوم و أميا إذا كان الناقل عن فعل النبيّ مثلاً هو المعصوم ، و حكايته فى مقام بيان حكم الله الواقعى ، فهنا نتمسك بالإطلاق إذا لم يذكر قيدياً ، كما كان نستظهر الوجوب إذا لم يكن قرينه على خلافه . و منها: روايه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا تفوت الصلاه من أراد الصلاه ، لا تفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس و لا صلاه الليل حتى يطلع الفجر و لا صلاه الفجر حتى تطلع الشمس (١) . و الظاهر أنّ المراد بصلاه الليل صلاه المغرب و العشاء لا نافله الليل لأنّه ذكر فى مقابل صلاه النهار نعم هل يوجد معارض لهذه الروايه فى وقت صلاه المغرب و العشاء فموكول إلى بحث تحديد وقت العشاءين . و منها: صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام (فى حديث) قال: إذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداه (٢) . و منها: موثقه موسى بن بكر من زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس (٣) . و منها: موثقه عمّار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل إذا غلبته عينه أو عاقه أمرٌ أن يصلّى المكتوبه من الفجر ما بين أن يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس و ذلك فى المكتوبه خاصّه (٤) . و أمّا فى القسم الثالث - الذى ذكر الانشقاق بعنوان أوّل وقت صلاه الصبح - فروايات .

ص: ٢٠٤

١-١ . نفس المصدر ، ح ٩ .

٢-٢ . وسائل الشيعه ، ج ٣ ، أبواب المواقيت ، باب ٢٦ ، ح ٢ .

٣-٣ . نفس المصدر ، ح ٦ .

٤-٤ . نفس المصدر ، ح ٧ .

منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام : قال: «وقت الفجر حين ينشقّ الفجر إلى أن يتجلّل الصبح السماء . . .» (١). و  
منها: روايه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لكلّ صلاه وقتان و أوّل الوقتين أفضلهما و وقت صلاه الفجر  
حين ينشقّ الفجر إلى أن يتجلّل الصبح السماء...» (٢). و البحث هنا في أنّ طلوع الفجر و انشقاقه أمر زائد على نفس الفجر أو لا و  
بعبارة أخرى هل هما قيدان توضيحيان أو احترازيان. الظاهر إنّهما ليسا أمرين زائدين على نفس الفجر سيّما بعد ملاحظه اللغه و  
انّ الفجر لغوياً هو الانشقاق و يستعمل الفجر في الينايع التي خرجت من الأرض و القرآن استعمل كلمه الفجر و التفجر و  
أمثالهما . و الآيه الشريفه «كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» في أنّ الفجر أوّل وقت صلاه الصبح و هو الخيط الأبيض  
فالطلع و الانشقاق قيدان توضيحيان . و هذا يتضح أكثر إن لاحظنا سوره القدر و أنّ إتمام ليله القدر بطلع الفجر «سَلَامٌ هِيَ  
حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» فهل هذا الظهور الموضوعي للطلع موجود في الآيه أيضاً أو لا-، بمعنى أنه هل إتمام ليله القدر (٣) منوط  
بالتبين الخارجى لنا و أنّ التبين له موضوعيه في إتمام ليله القدر و طلوع الفجر أو لا. هل يتصور ان يقال أنّ ليله القدر التي هي  
خير من ألف شهر و لها بركات و آثار لا تتمّ حتّى يتبين لنا طلوعه ، مع أنّ التبين يمكن له موضوعيه في التكليف و أمّا في مثل  
«سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» الذي لا يرتبط بنا مستقيماً بل يبيّن آثار

ص: ٢٠٥

١-١) . وسائل الشيعة ، ح ٣ ، أبواب المواقيت ، باب ٢٦ ، ح ١ .

٢-٢) . نفس المصدر ، ح ٥ .

٣-٣) . و لا يخفى أنّ ليله القدر بحسب الروايات في الليالي المقمره .

و برکات ليله القدر سواء استفدنا منها أم لا ، فلا يمكن تصوير الموضوعيه للتبين ، فالآثار موجوده ما لم يتحقق الفجر واقعاً و أنّ تحقق تَمَّت تلك الآثار سواء ترى طلوع الفجر أم لا- فإضافه الطلوع إلى الفجر لا- يزيد أكثر من نفس الفجر و هو الانشقاق الواقعي .مضافاً إلى أنّ هنا نقطه أهم مما ذكر و هي تزيل غبار الشبهه في الأدلّه اللفظيّه و هي أنّ بعض الأمور الكثير الابتلاء صار مفعولاً- عنه من بعض الجهات عند عامه الناس و حتّى عند من له مرتبه من العلم و في هذه الموارد لا- بدّ ان يتّبه الإمام عليه السلام و يتعرض له . و فيما نحن فيه نقول هذه المسأله أى مسأله الليالي المقمره و المغيمه ليست من المسائل المستحدثه بل عند تشريع صلاه الفجر كان الناس مبتلى بها حيث أنّ الليالي المقمره في كل شهر تشغل حدود عشر ليال بل أكثر و الغيم آنذاك كان أمراً متعارفاً في بعض الليالي و مع ذلك لم يتّبه الإمام عليه السلام في روايه بذلك ، نعم يوجد في سؤال السائل في صحيحه على بن مهزيار ، السؤال عن الفجر مع نور القمر و الغيم و لكن الإمام قدس سره لم يصرح بالفرق بين الليالي المقمره و المغيمه و بين غيرها أو بين الليالي المقمره و بين المغيمه . و نحن استفدنا من هذه النقطه في بعض موارد الفقه مثل مسأله الطواف حيث التزم الفقهاء بتضييق محل الطواف خلف حجر إسماعيل بمقداره و قالوا بقي هناك سته أذرع و نصف تقريباً فيجب أنّ لا يتجاوز هذا الحدّ و لو تخلف أعاد هذا الجزء في الحدّ . و لكننا قلنا بأنّ مقدار المطاف يلاحظ من الحجر و لا يضيق لأنّه لو كان ضيقاً في هذه الناحيه لكانت كثره الابتلاء موجباً للتّبه عليه و لو في روايه واحده كما أنّ الأئمه عليهم السلام تعرضوا لخصوصيات كثيره في الحجّ و مع ذلك لم ترد روايه في



هذا المورد (١). فعلى هذا فيما نحن فيه أولاً- لم يصرح الإمام بالفرق بين الليالى المقمره و بين المغيمه فى صحيحه على بن مهزيار مع أنّ الناس كانوا يبتلون بالليالى المقمره فى كل شهر و بالليالى المغيمه فى بعض الأحيان . و ثانياً: لو صرح فى هذه الروايه لما تكفى الذهاب المشهور على عدم الفرق بين المقمره و المغيمه و غيرهما . و لا يخفى أنّ عدم الفرق لا يحتاج إلى التذكار و التنبيه بخلاف وجود الفرق فإنّه يحتاج إلى التبيين و العجب أنّ المشهور لم يتعرضوا هذه المسأله و أول من ذكرها صاحب الجواهر و مضى فى البحث باحتياط التأخير و أول من أفتى بلزوم التأخير المحقق الهمدانى و قال هذا ظاهر فتاوى الأصحاب مع أنّ مقصوده إن كان تصريح الأصحاب فهو ممنوع لعدم تعرضهم بهذه المسأله أصلاً و إن كان مراده أنّ ظاهر كلماتهم اعتبار اعتراض الفجر و تبيّنه فى الأفق بالفعل فهو صحيح و لكن لا بدّ أن يعتبر مع القمر و الغيم و لكنهم لم يعتبروا فى مورد الغيم و المحصل أنّ الكلام الأخير - و هو لزوم التنبيه على أمر مغفول عنه مع كثره الابتلاء

ص: ٢٠٧

١ - ١) . قال دام عزّه الوارف فى «تفصيل الشريعه فى شرح تحرير الوسيله»: «مستند الضيق بالمقدار المذكور هو الجمع بين الروايه المتقدمه الداله على أنّ حدّ الطواف بين البيت و المقام و بين ما تقدّم ممّا دلّ على أنّ الحجر لا يكون جزءاً من البيت بل يكون بجميع أجزائه خارجاً عنه و عليه فاللازم ملاحظه الحدّ فى جانبه من نفس البيت و استثناء مقدار الحجر الذى هو قريب من عشرين ذراعاً فلا يبقى إلّا سته أذرع و نصف تقريباً و يتحقق الضيق جداً . هذا و الظاهر عندى عدم تحقق الضيق من ناحيه الحجر بوجه و أنّ مقدار المطاف يلاحظ من الحجر و ان كان خارجاً عن البيت بجميع أجزائه و ذلك لأنّه لو كان محلّ الطواف ضيقاً فى هذه الناحيه لكانت كثره الابتلاء مقتضيه بل موجهه للتعرض له صريحاً و التنبيه عليه و لو فى روايه واحده مع أنّه لا يوجد ذلك فى شىء من الروايات و لم يتحقّق التنبيه على ذلك و لو فى مورد فيكشف ذلك عن عدم تحقق الضيق أصلاً و أنّ المقدار المذكور يلاحظ فى ناحيه الحجر من الحجر و أنّ كان خارجاً عن البيت فتدبر . (تفصيل الشريعه ، كتاب الحج ، ج ٤ ، ص ٣٧٦) .

به - مع الغمض عن الآيه و الروايات ، يوجب الاطمئنان بعدم لزوم تأخير الصلاه و الإمساك و لا فرق بين الليالى ، مغميه كانت أو مقمره أو غيرهما و لو ثبت الفرق واقعاً لزم التنبيه عليه لا مره واحده بل مرات عديده .

## الأصل العملى فى المسأله

### اشاره

و لو فرضنا الإجمال فى الأدله اللفظيه و لم تدلّ على قول أحد طرفى النزاع أى قول المشهور و مقابلهم فهل يجرى الاستصحاب أو لا؟

### الشبهه الموضوعيه

و لا إشكال فى جريان الاستصحاب فى الشبهه الموضوعيه و يجوز للمكلف إذا شكّ فى الليالى المغميه «هل طلع الفجر أو هل تبين الفجر على القولين المتقدمين» أن يجرى استصحاب عدم الطلوع أو عدم التبين حتى يستيقن أو تقوم به اليينه .

### الشبهه الحكميه

و أمّا الشبهه الحكميه بمعنى إننا لا-نعلم هل جعل الشارع ملاك أول وقت صلاه الصبح واقع الخيط الأبيض أو تبينه فهنا استصحابان استصحاب فى الموضوع و استصحاب فى الحكم .أما الاستصحاب الموضوعى فى الشبهه الحكميه فلا يجرى للعلم الإجمالى بأنّ عدم جواز الأكل أمّا مغمياً بالطلوع أو بالتبين و الأصل النافى فى أطراف العلم الإجمالى إمّا لا يجرى رأساً أو يجرى و لكن يسقط بالتعارض .لا يقال أنا بعد طلوع الفجر و قبل تبينه ، تُجرى الاستصحاب فى الليل لأننا نشكّ فى معنى الليل و الأصل بقاء الليل .

ص: ٢٠٨

لأننا نقول: أولاً جريان استصحاب الليل بنحو الشبهه الموضوعيه فلا إشكال في جريانه بمعنى أنا نستصحب الليل عند الشك في طلوع الفجر و لكن جريانه بنحو الشبهه الحكميه فلا- لأن الشبهه حينئذٍ مفهوميه و لا شك في الخارج حيث إن طلوع الفجر قد حصل و تبينه لم يحصل بعد. و أدله الاستصحاب ناظره إلى الخارج لا إلى المفهوم و لا يقين من بدو الأمر بأن الليل إلى طلوع الفجر أو إلى تبين الفجر ، بل نعلم أن الليل إن كان إلى طلوع الفجر فقد حصل و إن كان إلى تبين الفجر فلم يحصل بعد ، فلا شك في متيقن سابق (1). و ثانياً: إن الحكم في الآيه لم يترتب على عنوان الليل أو عدمه بل ترتب جواز الأكل و الشرب معياً بطلوع الفجر أو تبينه بمعنى أن غايه الأكل و الشرب أما طلوع الفجر أو تبينه. و ثالثاً: إن استصحاب الليل أن كان لإثبات الليل فلا يكون هو موضوع الدليل و إن كان لإثبات أن الغايه نفس التبين لا طلوع الفجر فهو أصل مثبت. و أما الاستصحاب الحكمي في الشبهه الحكميه فلا إشكال في جريانه بمعنى إنا

ص: ٢٠٩

١- ١). فليس لنا يقين و شك تعلقاً بشيء واحد حتى نُجرى الاستصحاب فيه بل لنا يقينان: يقين بطلوع الفجر و يقين بعدم تبينه ، فأى موضوع يشك في بقاءه بعد العلم بحدوثه حتى يكون مجرى للاستصحاب فإذا لا- شك لنا إلا في مفهوم اللفظ و من الظاهر أنه لا معنى لجريان الاستصحاب فيه. قال صاحب مصباح الأصول تقريراً لبحث آيه الله العظمى الخوئي: «و نظير المقام ما إذا شكنا في معنى العدالة و أنها عباره عن ترك الكبائر فقط أو هو مع ترك الصغائر ، فإذا كان زيد عادلاً يقيناً فارتكب صغيره نشك في بقاء عدالته للشبهه المفهوميه ، فلا معنى لجريان الاستصحاب الموضوعي لعدم الشك في شيء من الموضوع حتى ليجرى فيه الاستصحاب ، فإن ارتكابه الصغيره معلوم و ارتكابه الكبيره معلوم الانتفاء فليس هنا شيء يشك في بقاءه ليجرى فيه الاستصحاب و قد صرح الشيخ رحمه الله في بعض تحقيقاته بعدم جريان الاستصحاب الموضوعي في موارد الشبهه المفهوميه» (مصباح الأصول، ج ٣، ص ١٣٢).

نشك بعد طلوع الفجر و قبل تبينه فى الحكم أى فى جواز الأكل و الشرب و نستصحب جوازهما و أيضاً نشكّ بعد طلوع الفجر و قبل تبينه فى جواز الدخول فى صلاه الصبح فنستصحب عدم جواز الدخول .

### محصل الكلام

فمحصل الكلام فى الأصل العملى انّ الاستصحاب فى الشبهه الموضوعيه يجرى و أمّا فى الحكميه ففى الموضوع لا يجرى و فى الحكم يجرى . هذا تمام الكلام فى البحث عن الفجر فى الليالى المقمره ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

ص: ٢١٠

بحث دام ظلّه المسأله فى كتاب تفصیل الشریعه ضمن مسأله عدّه من لا تحيض استطراداً و أوردنا المسأله من أولها و الرساله فى  
ضمنها .

ص: ٢١١



عَدَّة الْفِرَاقِ طَلَاقًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ

فصل في عَدَّة الْفِرَاقِ طَلَاقًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ

مسأله ١ : لا عده على من لم يدخل بها و لا على الصغيره ، و هي من لم تكمل

التسع و إن دخل بها ، و لا على اليائسه

سواء بانث في ذلك كله بطلاق أو فسخ أو هبه مده أو انقضائها(١).

١ - لا تكون عَدَّة الْفِرَاقِ ثابتة على جماعه : احداها : من لم يدخل بها ، سواء كانت كبيره أم صغيره؛ لقوله تعالى : ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ١ . و الروايات الواردة في هذا المجال كثيره ، مثل : صحيحه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا عَدَّةٌ ، تَرْوَجُ مِنْ سَاعَتِهَا إِنْ شَاءَتْ ، وَ تَبَيَّنَ تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةً ، وَ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا فَنَصَفَ مَا فَرَضَ (١) .

ص: ٢١٣

---

١-٢) الكافي: ٦ / ٨٣ ح ٣ ، التهذيب: ٨ / ٦٤ ح ٣١١ ، الاستبصار: ٣ / ٢٩٦ ح ١٠٤٧ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٦ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ١ ح ٤ .

و روايه أبى بصير ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها تطليقه واحده ، فقد بانت منه ، و تزوج من ساعتها إن شاءت (١). و صحيحه زراره ، عن أحدهما عليهما السلام فى رجل تزوج امرأه بكرة ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثلاث تطليقات ، كل شهر تطليقه ، قال : بانت منه فى التطليقه الأولى ، و اثنتان فضل ، و هو خاطب ، يتزوجها متى شاءت و شاء بمهر جديد . قيل له : فله أن يراجعها ، إذا طلقها تطليقه قبل أن تمضى ثلاثة أشهر ؟ قال : لا ، إنما كان يكون له أن يراجعها لو كان دخل بها أولاً ، فأما قبل أن يدخل بها فلا رجعه له عليها ، قد بانت منه ساعه طلقها (٢) . و مراده عليه السلام من الفضل هو البطلان . و صحيحه عبد الله بن سنان ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سأله أبى - و أنا حاضر - عن رجل تزوج امرأه فأدخلت عليه و لم يمسيها و لم يصل إليها حتى طلقها ، هل عليها عدّه منه ؟ فقال : إنما العدّه من الماء ، قيل له : فإن كان واقعها فى الفرج و لم ينزل ؟ فقال : إذا أدخله وجب الغسل و المهر و العدّه (٣) . و فى روايته الأخرى المتحدّه مع هذه الروايه إضافه ، و ملامسه النساء هى (هو خ ل) الايقاع بهنّ (٤) . و صحيحه الحلبي الأخرى ، عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل دخل بامرأه ، قال : إذا التقى الختانان وجب المهر و العدّه (٥) .

ص: ٢١٤

- ١-١) الكافى: ٦ / ٨٤ ح ٦ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٥ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ١ ح ٣ .
- ٢-٢) الكافى: ٦ / ٨٤ ح ٤ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٥ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ١ ح ٢ .
- ٣-٣) الكافى: ٦ / ١٠٩ ح ٦ ، الوسائل: ٢١ / ٣١٩ ، كتاب النكاح ، أبواب المهور ب ٥٤ ح ١ .
- ٤-٤) الكافى: ٦ / ١٠٩ ح ٤ ، الوسائل: ٢١ / ٣١٩ ، كتاب النكاح ، أبواب المهور ب ٥٤ ح ٢ .
- ٥-٥) الكافى: ٦ / ١٠٩ ح ١ ، الوسائل: ٢١ / ٣١٩ ، كتاب النكاح ، أبواب المهور ب ٥٤ ح ٣ .



و روايه حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دخل بامرأه ، قال : إذا التقى الختانان وجب المهر و العده (١). و غير ذلك من الروايات (٢) الداله عليه ، و مقتضاها إطلاقاً أو صريحاً أنّ المسّ و الدخول و التقاء الختانين ، و أمثال ذلك من العناوين موجب للعدّه ، و إن لم يتحقق الإنزال ، و إن كانت حكمه العده و ثبوتها مقتضيه لعدم ثبوتها مع عدم تحقّق الإنزال ، إلّا أنّ الحكم لا يدور مدار الحكمه؛ و لأجله ذكر صاحب الجواهر قدس سره : أنّه لا فرق بين القبل و الدبر في ذلك بلا خلاف أجده ، قال: بل ظاهرهم الإجماع عليه (٣) و إن توقّف فيه في الحدائق (٤) . بدعوى انصراف المطلق إلى الفرد الشائع ، الذي هو المواقع في القبل ، بل به يتحقّق التقاء الختانين (٥) . أقول : ظاهر التقاء الختانين و إن كان هو خصوص الوطء في القبل ، إلّا أنّ العناوين الأخرى الواردة في الكتاب (٦) و السنّه (٧) مطلقه شامله للوطء في الدبر خصوصاً بعد كون الدبر أحد المأئين و أحد الفرجين ، و بعد ملاحظه: صحيفه أبي عبيده قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن خصي تزوّج امرأه و فرض لها

ص: ٢١٥

- 
- ١- ١) التهذيب: ٤٦٤/٧ ح ١٨٦١، الاستبصار: ٢٢٦/٣ ح ٨١٩، الوسائل: ٣٢٠/٢١، كتاب النكاح، أبواب المهور ب ٥٤ ح ٨.
  - ١- ٢) الوسائل: ٣١٩/٢١ - ٣٢٠، كتاب النكاح، أبواب المهور ب ٥٤ ح ١٧٥/٢٢ - ١٧٧، كتاب الطلاق، أبواب العدد ب ١.
  - ١- ٣) رياض المسائل: ٣٥٦/٧ - ٣٥٧، نهايه المرام: ٧٦/٢، الحدائق الناضره: ٣٩٣/٢٥، مسالك الافهام: ٢١٥/٩.
  - ١- ٤) الحدائق الناضره: ٣٩٣ / ٢٥.
  - ١- ٥) جواهر الكلام: ٢١٣ / ٣٢.
  - ١- ٦) سوره البقره: ٢ / ٢٢٣.
  - ١- ٧) الوسائل: ١٤٥ / ٢٠ - ١٤٨، أبواب مقدمات النكاح ب ٧٣.

صداقاً و هي تعلم أنه خصي ، فقال: جائز ، فقيل: فإنه مكث معها ما شاء الله ثم طلقها ، هل عليها عدّه؟ قال : نعم أليس قد لذّ منها و لذت منه (١). فإنّ مطلق الالتذاذ من الطرفين ، و إن لم يكن موجِباً لترتّب العدّه و ثبوتها ، إلّا أنّ الالتذاذ الحاصل بسبب الدخول و لو في الدبر يوجب ذلك . لكن في مقابلها صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي قال : سألت الرضا عليه السلام عن خصي تزوّج امرأه على ألف درهم ، ثم طلقها بعد ما دخل بها ، قال : لها الألف التي أخذت منه و لا عدّه عليها (٢). هذا و الظاهر أنّ المراد من الدخول بها الخلوه ، و عليه فثبوت الألف لها إنّما هو بنحو النذب . و الجمع بينهما بحمل الاعتداد في الصحيحه الأولى على النذب المنافي لما عليه الأصحاب و النصوص السابقه خلاف الظاهر جدّاً ، هذا و لكن الاحتياط في الوطاء في الدبر لا ينبغي تركه . هذا ، و قد قال المحقّق في الشرائع : أما لو كان مقطوع الذكر ، سليم الأنتيين ، قيل :

تجب العدّه؛ لإمكان الحمل بالمساحقه ، و فيه تردّد؛ لأنّ العدّه تترتّب على الوطاء ، نعم لو ظهر حمل اعتدّت منه بوضعه لإمكان الإنزال (٣). و في محكى القواعد: و كذا لو كان مقطوع الذكر و الاثنتين على إشكال (٤). و اللّمازم ملاحظه تحقّق شرائط اللحوق و عدم تحقّقها ، إلّا أن يقال: بأنّ المفروض خصوصاً في كلام المحقّق صورته

ص: ٢١٦

- 
- ١-١) الكافي: ٦ / ١٥١ ح ١ ، الوسائل: ٢٢ / ٢٥٥ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٣٩ ح ١ .
  - ٢-٢) التهذيب: ٧ / ٣٧٥ ح ١٥١٧ ، الوسائل: ٢١ / ٣٠٣ ، كتاب النكاح ، أبواب المهور ب ٤٤ ح ١ .
  - ٣-٣) شرائع الإسلام: ٣ / ٣٤ .
  - ٤-٤) قواعد الاحكام: ٢ / ٦٨ .

العلم بكون الولد منه ، فتدبر جيداً . ثانیتها : الصغیره و هی من لم تکمل التسع ، فإنه لا عدّه علیها ، و إن دخل بها مع الجواز أو بدونه ، و یدل علیہ روايات ، مثل : صحیحہ حمّاد بن عثمان ، عن أبی عبد الله علیہ السلام قال : سألتہ عن التی قد یئست من المحیض ، و التی لا تحیض مثلها ، قال : لیس علیها عدّه (١) . و مرسله جمیل بن درّاج ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما علیهما السلام فی الرجل یطلق الصبیہ ، التی لم تبلغ ، و لا- تحمل مثلها ، فقال : لیس علیها عدّه و إن دخل بها (٢) . و رواه فی الوسائل مرّتين مع إضافه فی سؤال الثانی : و المرأه التی قد یئست من المحیض و ارتفع حیضها فلا یلد مثلها (٣) . و رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال أبو عبد الله علیہ السلام : ثلاث تتروّجن علی کلّ حال ، التی لم تحض و مثلها لا تحیض ، قال : قلت : و ما حدّها؟ قال : إذا أتى لها أقلّ من تسع سنین ، و التی لم یدخل بها ، و التی قد یئست من المحیض و مثلها لا تحیض ، قلت : و ما حدّها؟ قال : إذا كان لها خمسون سنه (٤) . و غیر ذلك من الروایات (٥) الداله علیہ ، لكن فی مضمرة أبی بصیر قال : عدّه التی لم تبلغ الحیض ثلاثه أشهر ، و التی قد قعدت من المحیض ثلاثه أشهر (٦) .

ص: ٢١٧

- ١-١) التهذیب: ٨ / ٦٦ ح ٢١٨ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٧ ، کتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ١ .
- ٢-٢) التهذیب: ٨ / ٦٦ ح ٢١٩ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٨ ، کتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٢ .
- ٣-٣) الکافی: ٦ / ٨٤ ح ١ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٨ ، کتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٣ .
- ٤-٤) الکافی: ٦ / ٨٥ ح ٤ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٩ ، کتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٤ .
- ٥-٥) الوسائل: ٢٢ / ١٧٧ - ١٨٣ ، کتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ و ٣ .
- ٦-٦) الکافی: ٦ / ٨٥ ذیل ح ٥ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٩ ، کتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٦ .

و ذكر صاحب الوسائل بعد نقل الخبر : حملة الشيخ (١) و غيره (٢) على المسترابة و هي التي لا- تحيض و هي في سنّ من تحيض . و كذلك نقل الكليني عن معاوية بن حكيم أنّه حمل الحديث على المسترابة (٣) ، و نقل الشيخ فيه الإجماع و هو مطابق لظاهر القرآن (٤)(٥) . و يمكن حمل ما تضمنه عدّه هنا على التقيه؛ لموافقته لمذهب العامه و على الاستحباب لما مرّ . و في روايه محمد بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الجارية التي لم تدرك الحيض ، قال : يطلقها زوجها بالشهور ، الحديث (٦) . و في روايه هارون بن حمزه الغنوي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جاريه حدثه طَلقت و لم تحض بعد ، فمضى لها شهران ، ثم حاضت ، أ تعتدّ بالشهرين؟ قال : نعم ، و تكمل عدّتها شهراً ، فقلت : أ تكمل عدّتها بحيضه؟ قال : لا ، بل بشهر يمضى (مضى خ ل) آخر عدّتها على ما يمضى (مضى خ ل) عليه أولها (٧) . و في روايه أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدّه التي لم تحض ، و المستحاضه التي لا تطهر ثلاثه أشهر ، و عدّه التي تحيض و يستقيم حيضها ثلاثه قروء ، و القروء جمع الدم بين الحيضتين (٨) .

ص: ٢١٨

- 
- ١-١) التهذيب: ٨ / ٦٨ ذ ح ٢٢٤ .
  - ٢-٢) مختلف الشيعة: ٧ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .
  - ٣-٣) الكافي: ٦ / ٨٦ ذ ح ٥ .
  - ٤-٤) سوره الطلاق: ٤ / ٦٥ .
  - ٥-٥) التهذيب: ٨ / ١٣٨ ذ ح ٤٨١ ، الاستبصار: ٣ / ٣٣٨ ذ ح ١٢٠٥ .
  - ٦-٦) التهذيب: ٨ / ١٣٨ ح ٤٨٢ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٠ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٧ .
  - ٧-٧) التهذيب: ٨ / ١٣٩ ح ٤٨٣ . الوسائل: ٢٢ / ١٨١ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٩ .
  - ٨-٨) الكافي: ٦ / ٩٩ ح ٣ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٧ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٩ .

هذا وقد ذكر المحقق في الشرائع: وفي اليائسه، والتي لم تبلغ روايتان: إحداهما أنّهما تعتدان بثلاثه أشهر، والأخرى لا عدّه عليهما وهي الأشهر (١). والأصل في القول الأوّل وإن كان هي الآيه الشريفه وهو قوله تعالى: وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَهُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ . . . ٢ لأنّ السيّد المرتضى القائل بهذا القول (٢) لا يرى التمسك بخبر الواحد، إلّا أنّ أوّل المرجحات في باب الخبرين المتعارضين هي الشهره الفتوائيه كما نبهنا عليه مراراً، ولا شبهه في ثبوتها للطائفه الثانيه. بل يظهر من الجواهر أنّه لم يعرف القائل بالقول الأوّل عدا جماعه معدودين ٤، بل ربما يظهر من غير واحد دعوى الإجماع (٣) في مقابله (٤)، ولا مانع من حمل قوله: عدّه التي لم تحض على التي لم تحض وهي في سنّ من تحيض، كما اخترناه في هذه المسأله، ولعلّها تجيء فيما بعد مع الإشاره إلى دليلها وبيان وجهها. ثالثها: اليائسه ولو كانت كبيره بالغه مدخولاً بها، والكلام فيها يظهر من الكلام في الصغيره، وفي كلام المحقق المتقدّم عطف الصغيره على اليائسه، وقد تقدم

ص: ٢١٩

- 
- ١- (١) شرائع الإسلام: ٣ / ٣٥.
  - ٢- (٣ و ٤) الانتصار: ٣٣٤ - ٣٣٦، الغنيه: ٣٨٢.
  - ٣- (٥) المقنعه: ٥٣٢ - ٥٣٣، النهايه: ٥٣٢ - ٥٣٣، الخلاف: ٥ / ٥٣. المقنع: ٣٤٥، المراسم: ١٦٦، الكافي في الفقه: ٣١٢، الوسيله: ٣٢٥، السرائر: ٢ / ٧٣٣، المهذب: ٢ / ٣١٥ - ٣١٦، رياض المسائل: ٧ / ٣٦٧.
  - ٤- (٦) جواهر الكلام: ٣٢ / ٢٣٣.

## عدّه من لا تحيض و هى فى سن من تحيض

### اشاره

و حيث انجرّ البحث فى هذه المسأله إلى طوائف من النساء ، لا- تكون عدّه الفراق ثابتة لهنّ ، فينبغى البحث فى طائفه رابعه؛ لكون المسأله مبتلى بها سيّما فى زماننا هذا ، حيث إنّ بعض النساء يخرجن أرحامهنّ لعلّه الكساله أو بعض الأهداف الآخر ، مثل عدم الحمل أو غيره ، و بالنتيجه يخرجن من دائره الحيض المتعارف مع كونهنّ فى سنّ من تحيض؛ لعدم بلوغ سنّ اليأس . و قد التزم بعض الأفاضل من المعاصرين تبعاً لبعض القدماء من الأصحاب أو مشهورهم (١) رضوان الله عليهم أجمعين بعدم ثبوت العدّه عليهنّ فى صوره الطلاق؛ لعدم الحيض على ما هو المفروض . و قد تعرّضتْ لهذه المسأله مفصّلاً فى إحدى شهور رمضان الماضيه ، فأردت إيرادها بصوره «رساله» مستقلّه فى هذا المقام؛ لكى ينتفع بها الناظر فيها إن شاء الله تعالى و أنتفع بها فى الآتى فى الدنيا و الآخره . و قبل الشروع فى البحث نمهّد مقدّمه ، و هى أنّ العدّه فى النساء لا تكون تابعه لوجود الحمل أو احتمالها فيها؛ لثبوت العدّه فى موارد يعلم فيها بعدم الحمل كالزوج الذى يكون فى السجن مدّه سنّه ، و فى هذه المدّه لم يمسن زوجته أصلاً ، فإذا خرج من السجن طلق زوجته فوراً من غير تماس ، فإنّه لا إشكال فى ثبوت العدّه

ص: ٢٢٠

---

١- ١) لم نقف على أحد من القائلين بذلك ، بل ادعى الإجماع على ثبوت العدّه فى الشرائع: ٣ / ٣٥ و نهايه المرام: ٢ / ٨٣ و رياض المسائل: ٧ / ٣٦٢ .

عليها ، و إن لم تكن شبهه الحمل متحققه ، فالعدّه لا- تدور مدار ثبوت الحمل أو احتماله .إذا عرفت ذلك ، فاعلم أنه ذكر المحقق قدس سره في الشرائع بعد الحكم في اليائسه و الصغيره ، بأن أشهر الروايتين هي روايه نفى العدّه عليهما : و لو كان مثلها تحيض ، اعتدّت بثلاثه أشهر إجماعاً ، و هذه تراعى الشهور و الحيض ، فإن سبقت الإطهار ، فقد خرجت من العدّه ، و كذا إن سبقت الشهور (١). و من القدماء السيّد المرتضى قدس سره قد استفاد من مجموع الآيات الوارده في عدّه المطلقه ثبوت العدّه لهنّ ثلاثه أشهر (٢). و الروايات الداله على الخلاف إمّا أن لا تكون حجّه كما هو مبناه في باب خير الواحد ، و إمّا لا تنهض بظهورها في مقابل نصّ القرآن على اعتقاده؛ لأنّ النصّ قرينه على التصرف في الظاهر ، فلا مجال للأخذ بها في مقابل الكتاب . و اللّازم أولاً التعرّض لما استفاد من الكتاب ، ثمّ التعرّض لما تفيده الروايات الوارده في هذا المجال ، أو التي استفاد منها حكم المقام ، فنقول : و الآيات المهمّه المرتبطه بثلاثه : الأولى : قوله تعالى : وَ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَ لا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ ما خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ اليَوْمِ الآخِرِ وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَليكَ إِنْ أَرادُوا إِصْلاحاً وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ

ص: ٢٢١

١-١) شرائع الإسلام: ٣ / ٣٥ .

٢-٢) الانتصار: ٣٣٤ - ٣٣٦ .

وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ١. و غير خفي أن مقتضى العموم في هذه الآية بلحاظ الجمع المحلى باللام ثبوت العده لكل مطلقه ، و كلمه ثلاثه قروء لا تصير قرينه على عدم العموم ، بل الاختصاص بالنساء اللاتي لهن الحيض و الطهر ، سواء كانت القرء بالمعنى الأول أو الثاني ، و كذا قوله: وَ لَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ الدَّالَّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْكُتْمَانِ مَعَ عَدَمِ إِطْلَاعِ الْغَيْرِ ، و كذا قوله تعالى: وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ لَا دِلَالَةَ لَهُ عَلَى إِخْتِصَاصِ الْعُمُومِ بِالْمَطْلُوقَاتِ الرَّجَعِيَّةِ ، فَإِنَّ ثُبُوتَ عَدَّةِ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ لِعُمُومِ الْمَطْلُوقَاتِ حُكْمٌ عَامٌّ قَانُونِيٌّ ، وَ قَدْ ثَبِتَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ تَخْصِيصَ الْعُمُومِ لَا يَكْشِفُ عَنِ عَدَمِ اسْتِعْمَالِ الْعُمُومِ فِيهِ بِمَقْتَضَى الْإِرَادَةِ الِاسْتِعْمَالِيَّةِ ، وَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّجَوُّزَ فِيهِ أَصْلًا كَمَا لَا يَخْفَى ، فَهَذِهِ الْآيَةُ بِمَقْتَضَى الْعُمُومِ تَدَلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْعَدَّةِ لِعُمُومِ الْمَطْلُوقَاتِ (١). الثانيه : قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سِرًّا جَمِيعًا ٣. و الظاهر أن هذه الآية بمنزله المخصيص للآيه الأولى؛ لأن مقتضاها عدم ثبوت العده على المطلقة غير المدخول بها . الثالثه : قوله تعالى: وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ

ص: ٢٢٢

١-٢) ما ذكره شيخنا الأستاذ أدام الله ظله ، تام في العام المنفصل عن الخاص ، و أمّا في المتصل فالمشهور على عدم انعقاد الظهور للعام بالنسبه إلى الخاص المتصل به ، و المقام من احتفاف العام بالخاص المتصل ، نعم فيما يكون الخاص بصورة الاستثناء كان الحق تاميه الظهور ، فإن الإخراج فرع الدخول . «الكريمى القمى»



فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَ أَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ۗ وَ قَدْ اسْتَدَلَّ السَّيِّدُ الْمَرْتَضَى قَدَسَ سِرِهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى ثُبُوتِ عَدَّةِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ عَلَى الْيَأْسِ وَ عَلَى الصَّغِيرَةِ ، وَ عَلَى أَنْ أَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (١) . وَ لَا بَدَّ مِنْ مَلَاخِظِهِ أَنَّ الْمَشْهُورَ (٢) الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ ثُبُوتِ الْعِدَّةِ عَلَى الْأَوْلِيَيْنِ كَيْفَ فَسَّرُوا الْآيَةَ الشَّرِيفَةَ ، فَنَقُولُ: هُمْ يَقُولُونَ: بِأَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْعِدَّةِ لِهَمَا أَى لِيَأْسِهِ وَ الصَّغِيرَةِ مُطْلَقًا ، بَلْ مَقِيدًا بِقَوْلِهِ: إِنْ ارْتَبْتُمْ وَ الْمَهْمُ بَيَانُ الْمُرَادِ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَرْتِبِ الْحُكْمِ عَلَى مُطْلَقِ الْيَأْسِ ، بَلْ عَلَى الْيَأْسِ الْمُرْتَابِ وَ هِيَ الَّتِي تَشْكُ فِي أَنَّهَا بَلَغَتْ سَنَ الْيَأْسِ أَمْ لَا- ، وَ فِي الْحَقِيقَةِ تَشْكُ فِي أَنَّ عَدَمَ الْحِيضِ ، هَلْ يَكُونُ مُسْتَدْنَا إِلَى الْيَأْسِ ، أَوْ يَكُونُ عَارِضًا مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ؟ وَ عَلَيْهِ فَمَنْ بَلَغَتْ سَنَ الْيَأْسِ مُشَخَّصًا لَا يَكُونُ حُكْمًا مَذْكَورًا فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَ هَكَذَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ فَإِنَّ الظَّاهِرَ ثُبُوتَ هَذَا الْقَيْدِ فِيهِنَّ ، وَ أَنَّ الْمُرَادَ ثُبُوتَ الرِّيْبِ فِيهِنَّ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَمْ تَرَ الدَّمَ ، وَ لَكِنْ شَكَّتْ فِي أَنَّ عَدَمَ رُؤْيَيْهَا هَلْ لِأَجْلِ عَدَمِ الْبُلُوغِ بِسَنِ الْحِيضِ ، أَوْ مُسْتَدْنَا إِلَى عَارِضٍ آخَرَ ، تَكُونُ مُورَدًا لِلْحُكْمِ فِي الْآيَةِ . وَ أَمَّا الْمَرْأَةُ غَيْرُ الْمُرْتَابِ ، وَ غَيْرُ الْبَالِغَةِ سَنَ الْحِيضِ فَلَا تَعْرِضُ فِي الْآيَةِ لِحُكْمِهَا . وَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ: إِنْ ارْتَبْتُمْ مَعْنَاهُ الْوُقُوعُ فِي الرِّيْبِ وَ الشَّكِّ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: إِنْ

ص: ٢٢٣

١-٢) الانتصار: ٣٣٤ - ٣٣٦ .

٢-٣) شرائع الإسلام: ٣ / ٣٥ ، المقنعه: ٥٣٢ - ٥٣٣ ، النهاية: ٥٣٢ - ٥٣٣ ، مسالك الافهام: ٩ / ٢٣٠ ، رياض المسائل: ٧ / ٣٦٧ ، الحدائق الناضرة: ٢٥ / ٤٣١ .

إِزْتَبْتُمْ ما ذكرنا - مضافاً إلى أنّ معناه الظاهر ذلك - صحيحه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدّه المرأة التي لا تحيض و المستحاضه التي لا تطهر ثلاثه أشهر ، و عدّه التي تحيض و يستقيم حيضها ثلاثه قروء ، قال: و سألته عن قول الله عزّ و جلّ: **إِنْ اِزْتَبْتُمْ ما الرّيبه؟** فقال : ما زاد على شهر فهو ريبه فلتعتد ثلاثه أشهر و لتترك الحيض ، و ما كان في الشهر لم يزد في الحيض على ثلاث حيض فعّدتها ثلاث حيض (١). و لكن السيّد المرتضى قدس سره في الانتصار الذي تكلم فيه في هذه المسأله بنحو التفصيل قد فسّر هذا القول بأن جهلتم في أصل الحكم . و عليه فليس قيماً في الموضوع بل الموضوع مطلق اليأسه و الصغيره ، و عليه فتدل الآيه بالمنطوق على حكمهما و لزوم الاعتداد عليهما بثلاثه أشهر. و قد أيد ما أفاده بأمر : الأول : أنّ جمهور المفسّرين و المطّلعين على تأويل القرآن و تفسيره قد فسّروا قوله : **إِنْ اِزْتَبْتُمْ** بذلك . الثاني : ملاحظه شأن نزول الآيه و هو أنّ أبيّ بن كعب قال: يا رسول الله صلى الله عليه و آله إنّ عدداً من عدد النساء لم تذكر في الكتاب الصغار و الكبار و أولات الأحمال ، فأنزل الله تعالى هذه الآيه (٢). ثمّ قال السيّد قدس سره ما حاصله : إنه لو لم يكن قوله: **إِنْ اِزْتَبْتُمْ** بمعنى إن جهلتم ، بل كان قيماً للطائفتين للاحتراز عن غير المرتابه منهما يلزم إشكالات متعدّده :

ص: ٢٢٤

١-١) الكافي: ١٠٠ / ٦ ح ٨ ، التهذيب: ١١٨ / ٨ ح ٤٠٧ ، الاستبصار: ٣ / ٣٣٢ ح ١١٨٣ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٦ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٤ ح ٧ .

٢-٢) سنن البيهقي: ٧ / ٤١٤ و ٤٢٠ ، أحكام القرآن للجصاص: ٣ / ٦٨٣ ، أحكام القرآن لابن العربي: ٤ / ٢٨٤ .

منها: أَنَّ الجَمْعَ بَينَ قولِهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: وَ اللَّائِي يَشْرَنَ مِنَ المَحِيضِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ ثَبوتَ اليَأْسِ لَهِنَّ مُحَرَزٌ غَيرَ مَشْكُوكٍ، وَ بَينَ قولِهِ: إِنْ ارْتَبْتُمْ بِالمَعْنَى المَشهُورِ، وَ هُوَ الِارْتِيَابُ فِي ثَبوتِ اليَأْسِ لَهِنَّ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِشَأْنِهِ تَعَالَى بِلِ بَغيرِهِ أَصْلًا، وَ هَكَذَا فِي نَاحِيَةِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي مَرَجَعُهَا إِلَى كَوْنِ الصَّغَرِ مُحَرَزًا غَيرَ مَشْكُوكٍ فِيهِ، كَمَا لَا يَخْفَى. وَ مِنْهَا: أَنَّ أمْثَالَ مَسَائِلِ الحِيضِ وَ الطَّهْرِ مَسَائِلٌ يَكُونُ لِلنِّسَاءِ فِيهَا أَصَالُهُ، وَ الرِّجَالُ يَرْجِعُونَ إِلَى النِّسَاءِ لِلإِطْلَاعِ عَلَيَّهَا، وَ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ قولُهُ: إِنْ ارْتَبْتُمْ رَاجِعًا إِلَى الِارْتِيَابِ فِي النِّسَاءِ؛ لَكَانَ اللَّعَازِمُ أَنْ يَقُولَ تَعَالَى مَكَانَهُ: «إِنْ ارْتَبْتُمْ» بِحَيْثُ يَكُونُ الخُطَابُ لِلنِّسَاءِ لَا لِلرِّجَالِ، بِخِلَافِ أَصْلِ العِدَّةِ فَإِنَّ المَعْتَدَةَ وَ إِنْ كَانَتْ هِيَ الزَّوْجَةُ، أَمَّا الطَّرْفُ الأَصْلِيُّ فِي بَابِ العِدَّةِ هُمُ الرِّجَالُ؛ وَ لِذَا ذَكَرَ فِي آيَةِ عَدَمِ الدَّخُولِ فَمَا لَكُمْ عَلَيَّهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ١ كَمَا عَرَفْتُمْ، وَ هَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إِنْ ارْتَبْتُمْ بِمَعْنَى إِنْ جَهَلْتُمْ، فَإِنَّ المَسْأَلَةَ الأَصْلِيَّةَ هِيَ جَهْلُ الرِّجَالِ بِأَصْلِ الحُكْمِ، كَمَا عَرَفْتُمْ فِي شَأْنِ نَزْوِلِ الآيَةِ. وَ مِنْهَا: بَعْضُ الإِشْكَالَاتِ الأُخْرَى الَّتِي لَا يَبْلُغُ مِنَ القُوَّةِ وَ الِاسْتِحْكَامِ مَا ذَكَرَ (١). وَ يَرِدُ عَلَى مَجْمُوعِ مَا أَفَادَهُ قَدَسَ سِرِّهِ: أَوَّلًا: أَنَّ الِارْتِيَابَ وَ الجَهْلَ بِأَصْلِ الحُكْمِ فِي أَصْلِ العِدَّةِ هَلْ لَهُ أَيُّ خِصُوصِيَّةٍ فِي بَابِ العِدَّةِ حَتَّى يَعلَقَ الحُكْمُ عَلَيْهِ فِي هَذَا البَابِ، مَعَ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِالإِضَافَةِ إِلَى أَغْلَبِ الأحْكَامِ جَاهِلِينَ، وَ لَمْ يَعلَقْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الحُكْمَ عَلَى الجَهْلِ حَتَّى فِي بَابِ الصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّهَا أَهْمُ الوَاجِبَاتِ إِنْ قُبِلَتْ قَبْلَ مَا سِوَاهَا وَ إِنْ رَدَّتْ رَدًّا مَا سِوَاهَا؟ وَ ثَانِيًا: أَنَّ كَلِمَةَ الِارْتِيَابِ تَغَايِرُ كَلِمَةَ الجَهْلِ، فَإِنَّ الأَوَّلَ يَسْتَعْمَلُ مَعْمُولًا فِي

ص: ٢٢٥

مورد كان فى مقابل الواقعيه الموجوده شك و ترديد ، مثل قوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ۚ لَا يَقَالُ لِمَنْ كَانَ جَاهِلًا- بوجوب الصلاه: إن كنت فى ريب من وجوب الصلاه . و ثالثاً: ظاهر الآيه الشريفه أن القيد قد ذكر عقيب الموضوع قبل مجيء الحكم و بيانه ، فاللزام ملاحظه الموضوع مقيداً بهذا القيد ، و مرجعه إلى لزوم فهم الموضوع قبل الحكم ، فالارتياح لا بد أن يلاحظ معناه قبل الحكم بثبوت العده أو بنفيها ، و فى الموارد التى تكون مرتبطة بالحكم لا بد و أن يقال: إذا جهلتم بوجوب الصلاه مثلاً- فاعلموا أنها واجبه و مثل ذلك . و بالنتيجه ذكر القيد فى الموضوع قبل بيان الحكم لا بد من أن يكون مرتبطاً به و موجباً لتميز الموضوع عن غيره . و رابعاً: أن ما نسبه السيد إلى جمهور المفسرين ليس على ما ينبغى لا بالنسبه إلى المفسرين من الشيعة الإماميه (١) - رضوان الله عليهم أجمعين - و لا- بالإضافة إلى المفسرين من العامه (٢) ، فإن هذا التفسير لا يكون شائعاً بينهم ، فانظر إلى كلام الطبرسى قدس سره فى مجمع البيان ، فإنه يقول فى تفسير الآيه: إن معنى قوله تعالى: **إِنْ ارْتَبْتُمْ عباره عن أنكم لا- تعلمون أن اليأس هل هو مستند إلى كبر السن أو إلى عروض عارض . و لم يطرح مسأله الجهل بوجه . و خامساً: أن ما أفاده السيد قدس سره من أن الجمع بين قوله تعالى: **وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ الظاهر فى إحراز اليأس و عدم الشك فيه ، و بين قوله: **إِنْ ارْتَبْتُمْ إن كان بمعنى الارتياح و الشك فى اليأس غير صحيح مما لا يستقيم ، كما أفاده فى********

ص: ٢٢٤

١-٢) التبيان: ١٠ / ٣٣ ، مجمع البيان: ١٠ / ٣٩ .

٢-٣) جامع البيان ، المعروف بتفسير الطبرى: ٢٨ / ٩١ ، تفسير البيضاوى مع حاشيه الشهاب: ٨ / ٢٠٧ .

الجواهر (١)؛ لعدم العلم بكون المراد من يئسن من المحيض هو اليأس الاصطلاحي ، بل المراد من ينقطع عنها دم الحيض ، و اليائسه اصطلاح فقهي لا قرآني ، و عليه فالجمع بين الأمرين ممّا لا ريب فيه . و نحن نزيد عليه بأنّ هذا الإشكال يجرى في كثير من التقييدات، فإنّ مرجع التقييد إلى إخراج الموضوع الفاقد للقيّد عن دائره الحكم ، فقولنا في الغنم السائمه زكاه ، إذا اريد بيان نفى وجوب الزكاه في الغنم المعلوفه فرضاً يجرى هذا الإشكال بعينه . و سادساً : أنّ ما استند إليه السيّد قدس سره من أنّ الأصاله في بابي الحيض و الطهر إنّما هي للنساء دون الرجال ، و لو كان المراد من الارتياب غير عنوان الجهل؛ لكان اللّازم أن يقول: «إن ارتبّت» لا «إن ارتبّت» فقد اجيب عنه في الجواهر (٢) و غيرها (٣) بأنّه لا منافاه بين كون الأصاله للنساء ، و بين كون الخطاب متوجّهاً إلى الرجال كما في صدر الآيه ، حيث يقول: مِنْ نِسَائِكُمْ . و اللّازم في الآيه ملاحظه نكتتين و التوجّه إلى خصوصيتين ، تظهر الأولى بملاحظه التفاسير المختلفه و الثانيه مفتاح حلّ الآيه الشريفه و الوصول إلى المراد منها إن شاء الله تعالى . أمّا الأولى: فهي التي تظهر من كلمات المفسّرين بنحو النفي و الإثبات ، و هي أنّه قد ذكر في الجمله الثانيه قوله تعالى: وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ وَ هُوَ مَبْتَدَأٌ وَ خَبْرُهُ مَحذُوفٌ؛ لأنّ الجمله الأولى قد تمّت قبله ، و الظاهر أنّ الخبر المحذوف في هذا الكلام قوله:

«كذلك» أي و اللّائى لم يحضن كذلك ، أي تعتدون ثلاثه أشهر ، و البحث إنّما هو في

ص: ٢٢٧

١-١ (١) جواهر الكلام : ٣٢ / ٢٣٥ .

٢-٢ (٢) جواهر الكلام : ٣٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

٣-٣ (٣) مسالك الافهام : ٩ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، نهايه المرام : ٢ / ٩١ .

أن قيد *إِنْ ارْتَبْتُمْ* مقصود في هذه الجملة أيضاً أم لا ، فعن الزمخشري (١) و صاحب المجمع (٢) و تبعهما صاحب الجواهر قدس سره (٣) ذكر القيد في هذه الجملة كالجملة الأولى ، و المنقول عن بعض آخر كالشيخ الطوسي قدس سره (٤) عدم إضافه هذا القيد في الجملة الثانيه؛ نظراً إلى أنه لا دليل على إضافه هذا القيد ، بل المقدار اللازم حذف الخبر ، و المراد وجوب الاعتداد ثلاثه أشهر من دون أن يكون الموضوع مقيداً ، و يؤيد الأخير أنه لو كان القيد مراداً في الجملة الأخيره؛ لكان اللازم عطف الموضوع الثاني على الموضوع الأول مع قيد « *إِنْ ارْتَبْتُمْ* » ثم بيان الحكم لا البيان بهذه الكيفيه ، و بالجملة لا دليل على ثبوت القيد في الجملة الثانيه أيضاً . أقول : و لعل هذا يؤيد ما أفاده السيد قدس سره من أن « *إِنْ ارْتَبْتُمْ* » إنما هو بمعنى إن جهلتم ، كما لا يخفى . و أمّا الثانيه: فهو أنه لو لم يكن قيد « *إِنْ ارْتَبْتُمْ* » مقصوداً في الجملة الثانيه و هي « *اللَّائِي لَمْ يَحْضَنَ* » يلزم أن لا يخطر بالبال أن المصداق الواضح لها أيه جماعه من النساء ، إذ لا شبهه بحسب الظاهر في أن المراد بهن الصغيره غير البالغه سنّ الحيض عادةً ، لكن لنا دليل على أن المراد بها ليس مطلق الصغيره ، و هي الآيه الثانيه المتقدمه (٥) الداله على أنه لا عتده للزوجات المطلقه قبل أن تمسوهن ، و قد عرفت

ص: ٢٢٨

١-١ (١) الكشاف: ٤ / ٥٥٧.

٢-٢ (٢) مجمع البيان: ١٠ / ٣٩ .

٣-٣ (٣) جواهر الكلام: ٣٢ / ٢٣٥ .

٤-٤ (٤) التبيان: ١٠ / ٣٣ .

٥-٥ (٥) في ص ٩٩ .

أَنَّ الزوجه الصغيره المطلقه لا عدّه عليها (١)، و من ناحيه اخرى كما تقدّم في باب النكاح لنا دليل على أنه لا يجوز الدخول بالصغيره ما لم تبلغ (٢)، فاللّازم حمل الآيه في المقام على «اللّائى لمّ يحضن» مع ثبوت الدخول بهنّ، و يلزم من هذا أن يكون الموضوع المجعول في كلامه موضوعاً غير مشروع مضافاً إلى ندره تحقّقه، فالآيه المتقدّمه قرينه على أن المراد ب «اللّائى لمّ يحضن» ليس خصوص المدخول بها، فاللّازم حينئذٍ أن يقال: بأنّ مقتضى التحقيق عدم كون المراد بالجمله الثانيه الصغيره أصلاً، بل المراد هي النساء البالغه المطلقه المدخول بها، التي لم تر دم الحيض. و من هنا تحصل هذه النتيجة، و هي أنّ الذين قيّدوا الجمله الثانيه بكونهنّ في سنّ من تحيض يكون كلامهم صحيحاً. إلى هنا ظهر الجواب عن السيّد قدس سره القائل بأنّ المراد بالجمله الثانيه مطلق الصغيره. ثمّ نرجع إلى الطائفه الأولى، فنقول: إنّها على ثلاثه أقسام: ١ - اليائسه المصطلحه الفقهيّه كالبالغه سنّ خمسين و واحداً أو ستين و واحداً. ٢ - اليائسه المترابه أى المرأه التي انقطع عنها الدم، لكن لا تعلم سبب الانقطاع و منشؤه هل هو الكبر و البلوغ حدّ اليأس، أو خصوصيه عرضت عليها و ظهرت فيها. ٣ - المرأه التي هي محلّ البحث، و هي المرأه التي لا تحيض و هي في سن من تحيض، و لعلها لا تحيض إلى آخر العمر أصلاً بسبب إخراج الرّحم، و قيد «إِنْ ارْتَبْتُمْ» بالمعنى الذي ذكرنا يخرج الطائفه الأولى، غايه الأمر خروجها بأيّ نحو هل

ص: ٢٢٩

١-١) في ص ٩٤.

٢-٢) في أوائل كتاب النكاح مسأله ١٢.

هو بنحو تدل الآيه الشريفه بالمفهوم على عدم ثبوت العِدّه لهّن ، أو بنحو لا- تعرض فى الآيه بالإضافه إلى حكمهّن؟ إن قيل بثبوت المفهوم للقضيه الشرطيه على خلاف ما حَقَّقناه فى محلّه من عدم ثبوت المفهوم حتى للقضيه الشرطيه؛ لكان اللازم الالتزام بدلاله الآيه مفهوماً على عدم ثبوت العِدّه لهّن ، و إن لم نقل بثبوت المفهوم؛ لكانت الآيه غير متعرّضه لحكم اليائسه الاصطلاحيه لا دالّه على إثبات العِدّه لهّن ، و لا دالّه على نفيها فيهنّ؛ لأنّ المفروض دخاله قيد الارتياح فى ثبوت العِدّه لهّن و الاعتداد ثلاثه أشهر. بقى فى المقام طائفتان أخريان : إحداهما : الطائفه الثانيه و هى اليائسه المرتابه بالمعنى الذى ذكرنا ، و الظاهر أنّها داخله فى الآيه الشريفه . و إن قلنا بعدم المفهوم للقضيه الشرطيه؛ لأنّ ذكر هذا القيد دليل على دخالته فى ثبوت الحكم و إلّا تلزم اللغويه ، فاللازم الالتزام بخروج اليائسه المصطلحه من الآيه . و أمّا الطائفه الثالثه ، فالظاهر أنّه يستفاد من الآيه الشريفه ثبوت اعتداد ثلاثه أشهر لهّن؛ لأنّ هذه الطائفه مشتركه مع الطائفه الداخله فى الآيه فى أنّ الحيض صار منقطعاً ، و مختلفه فى أنّ مورد الآيه صورته الارتياح و احتمال اليأس ، و فى هذه الطائفه لا يحتمل اليأس ، بل هى واقعته فى سنّ من تحيض . و من الواضح أنّ احتمال اليأس لا دخاله له فى ثبوت العِدّه، بل يمكن أن يقال: بأنّ الطائفه الثالثه تكون العِدّه ثابتة لهّن بنحو أولى ، و أن لا تكون الأحكام إلّا تعبديه ، إلّا أنّ مرجع التعبديه ليس إلى أنّه لا سبيل إلى فهم المناسبه بين الحكم و الموضوع ، فإذا قال الشارع: بأنّ اليائسه المصطلحه لا عدّه عليها ، و قال أيضاً: بأنّ اليائسه المرتابه عليها العِدّه ، فهل لا يستفاد ثبوت الاعتداد فى مثل المقام المشترك مع اليائسه المرتابه فى انقطاع



الحيض ، و المممتاز عنها بعدم احتمال اليأس أو استفاد بطريق أولى؟ إلى هنا ظهر أمران: الأول: في مقابل السيد المرتضى قدس سره ، حيث إنّه استفاد من الآية الشريفه أنّ اليائسه المصطلحه عليها الاعتداد ثلاثه أشهر ، و نحن أجبننا عنه بأنّ قيد «إِنْ ارْتَبْتُمْ» ينافى ذلك ، و ان لم نقل بثبوت المفهوم للقضيه الشرطيه . الثاني : إنّ في أصل المسأله يعنى النساء اللّاتى انقطع عنهنّ الحيض؛ لأجل إخراج الرّحم مثلاً ، و لكنهنّ فى سنّ من تحيض ، استفاد من الآية ثبوت العده عليهنّ . و عبارته اخرى أنّه إذا سئل عن أنّه لم وقع البحث عن اليائسه و الصغيره؟ فالجواب: أنّ وقوع البحث عنهما إنّما هو بلحاظ أنّه لو قلنا فيه بما قاله السيد قدس سره من ثبوت العده لليائسه المصطلحه بمقتضى ما استفاده من الآية الشريفه؛ لكان اللازم الالتزام بثبوت العده فيمن لا تحيض و هى فى سن من تحيض بطريق أولى؛ لاشتراكهما فى انقطاع الحيض و امتياز اليائسه بالبلوغ إلى سنّ اليأس ، و لو لم نقل بما قاله السيد ، بل قلنا بعدم ثبوت العده لليائسه المصطلحه كما اخترناه ، فهو لا يلزم عدم الثبوت فى المقام؛ لإمكان عدم ثبوت العده لليائسه و ثبوتها فى المقام ، فالملازمه أنّما هى ثابتة فى ناحيه الإثبات دون النفى . ثمّ إنّ بعض الفقهاء - قدس الله أسرارهم - قد جمعوا بين عدم تبعيّة السيد قدس سره فى فتواه ، و بين الاعتراف بأنّ الآية لا ظهور لها فى خلاف مقالته ، بل هى مجمله و اللازم رفع اليد عنها (1) . و من جمله هؤلاء صاحب المدارك فى نهايه

ص: ٢٣١

المرام ، التي هي تتمه كتاب استاده المحقق الأردبيلي صاحب مجمع الفائده و البرهان في شرح الإرشاد للعلامة (١) ، و يمكن أن يستفاد من عبارته الشرائع أيضاً ذلك ، حيث اقتصر على وجود روايتين في المسأله و لم يشر إلى الآيه أصلاً (٢) . هذا كله بلحاظ الآيه الشريفه ، و أمياً بملاحظه الروايات الوارده فهي على طائفتين : إحداهما : الروايات (٣) النافيه لثبوت العده على اليائسه و الصغيره ، و هي متكثره بحيث قال صاحب الجواهر قدس سره : يمكن دعوى تواترها (٤) . و قد تقدمت هذه الروايات و البحث عن مفادها . ثانيتهما : الروايات الوارده في ضابطه العده ، و اللآزم البحث في مفادها من جهتين : الأولى : هل هذه الروايات في مقام إعطاء الضابطه ، أو أنها في مقام الإشاره إلى مسأله العده من دون أن تكون في مقام إعطاء الضابطه الكليه ؟ الثانيه : أنه إذا كانت في مقام إعطاء الضابطه ، فهل المقام من مصاديقها أم لا؟ و من هذه الروايات : روايه داود بن سرحان - التي في طريقها سهل بن زياد - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عده المطلقه ثلاثه قروء ، أو ثلاثه أشهر إن لم تكن تحيض (٥) .

ص: ٢٣٢

- ١-١) نهاية المرام: ٩١ / ٢ .
- ٢-٢) شرائع الإسلام: ٣٥ / ٣ .
- ٣-٣) الوسائل: ١٧٧ / ٢٢ - ١٨٣ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ و ٣ .
- ٤-٤) جواهر الكلام: ٢٣٣ / ٣٢ .
- ٥-٥) الكافي: ٩٠ / ٦ ح ٢ ، الوسائل: ١٩٨ / ٢٢ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ١٢ ح ٣ .

و ظاهرٌ أنّ قيد «إن لم تكن تحيض» دليل على كونها في مقام إعطاء الضابطه ، و إلّا لم تكن حاجه إلى بيان هذا القيد . و أمّا بالنظر إلى الجبهه الثانيه ، فنقول : ما المراد من القيد المذكور في الروايه؟ فهل المراد منه المرأه التي لم تر دم الحيض إلى الحال أصلاً ، أو المراد منه المرأه التي لا ترى دم الحيض في حال وقوع الطلاق؟ و بعبارة اخرى أعمّ ممّن لم تر دم الحيض أو لا تراه في هذه الحاله ، فإن قلنا بالثاني فالروايه تدل بالمنطوق على ثبوت العده لمن أخرجت رحمها و مثلها ، و حيث إنّ لا يتحقق فيها إلّا الأشهر فاللازم رعايتها ، و إن قلنا بالاحتمال الأول الذي تؤيّد به روايه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ينبغي للمطلّقه أن تخرج إلّا بإذن زوجها حتى تنقضى عدّتها ثلاثه قروء ، أو ثلاثه أشهر إن لم تحض (١). فيمكن أن يستشهد بالروايه من طريق الأولويّه شبيه الأولويّه المذكوره بالإضافه إلى الآيه الشريفه؛ لأنّ من لم تر دم الحيض إلى عشرين سنه مثلاً من عمرها إذا كانت عدّتها ثلاثه أشهر ، فمن رأته إلى أربعين سنه من عمرها - غايه الأمر صار الدم منقطعاً لأجل إخراج الرحم أو غيره - تكون العده المذكوره ثابتة عليها بطريق أولى ، كما لا يخفى . هذا ، و لكن تعارض الروايه المزبوره صحيحه محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال : في التي تحيض في كلّ ثلاثه أشهر مرّه ، أو في ستّه ، أو في سبعة أشهر ، و المستحاضه التي لم تبلغ الحيض ، و التي تحيض مرّه و يرتفع مرّه ، و التي لا تطمع في

ص: ٢٣٣

---

١- (١) الكافي: ٦ / ٨٩ ح ١ ، التهذيب: ٨ / ١١٦ ح ٤٠٢ و ١٣٠ ح ٤٤٩ ، الاستبصار: ٣ / ٣٣٣ ح ١١٨٤ ، الوسائل: ٢٢ / ١٩٨ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ١٢ ح ١ .

الولد ، و التي قد ارتفع حيضها وزعمت أنّها لم تيأس ، و التي ترى الصفره من حيض ليس بمستقيم ، فذكر : أنّ عدّه هؤلاء كلّهنّ ثلاثه أشهر (١). فيانّ قوله: «و التي لا تطمع في الولد» فمع أنّه لم يستعمل فيه كلمه المثل و الطمع لغه يستعمل في موارد ثبوت الرجاء ، فالمذكور في الروايه أنّ عدّتها أيضاً ثلاثه أشهر ، و في بعض الروايات: التي لا تحبل مثلها لا عدّه عليها (٢). فهل بين الروايتين تعارض؟ أو أنّ عدم ذكر كلمه المثل في هذه الروايه و ذكرها في الروايه المذكوره ، يوجب إمكان الجمع الدلالي بينهما و خروجهما عن المتعارضين؟ نظراً إلى أنّ قوله عليه السلام «التي لا تحبل مثلها» ناظر إلى الأقران و المشتركات معها في السنّ ، و قوله: «التي لا تطمع في الولد» ناظر إلى خصوص بعض المطلقات من جهه حاله الشخصيه ، المانع لها عن الطمع في الولد ، ففي الحقيقه تقول الروايه المذكوره : كلّ من لا تحبل مثلها بحسب السنّ لا عدّه عليها ، و الصحيحه تقول: بأنّ «من لا طمع لها في الولد» لخصوصيه موجوده فيها و عارضه عليها يجب عليها الاعتداد ثلاثه أشهر ، و من المعلوم أنّ المقام داخل في هذا القسم؛ لأنّ من أخرجت رحمها لعلّه لا يكون لها الطمع في الولد للخصوصيه الموجوده فيها ، و إن كانت مثلها تحبل عادة و قد بقيت في هذا البحث ثلاث طوائف اخرى من الروايات : إحداها : الروايات الوارده في اليائسه المصطلحه و الصغيره الدالّه على وجوب

ص: ٢٣٤

- 
- ١-١) الكافي: ٦ / ٩٩ ح ٥، الوسائل: ٢٢ / ١٨٣ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٤ ح ١ .  
٢-٢) الكافي: ٦ / ٨٥ ح ٣ ، التهذيب: ٨ / ٦٧ ح ٢٢١ ، الاستبصار: ٣ / ٣٣٨ ح ١٢٠٤ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٢ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٣ ح ٢ .

الاعتداد لهم ثلاثة أشهر خلافاً للمشهور (١)، و في مقابلها الروايات الداله على أنه لا عدّه لهما ، و قد عرفت (٢) ثبوت الترجيح مع هذه الطائفة . ثانيها : الروايات الداله على عدم ثبوت العدّه على عناوين مخصوصه ، و ربّما يتوهم شمول بعض تلك العناوين للمقام ، مثل : صحّحه حمّاد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن التي قد يئست من المحيض ، و التي لا تحيض مثلها؟ قال : ليس عليها عدّه (٣) . و البحث إنّما هو في هذا العنوان الثاني ، و هو السؤال عن التي لا تحيض مثلها نظراً إلى أنّ الصغيره و إن كانت لا تحيض مثلها ، إلّا أنّه لا دليل على انحصاره بها ، و السرّ أنّ السائل و هو حمّاد بن عثمان قد سأل الإمام عليه السلام عن عنوانين :

أحدهما: اليائسه المصطلحه . ثانيهما: التي لا تحيض مثلها . و هذا يكشف عن أنّه كان في ذهن السائل - و هو من فقهاء الرواه - مناسبة بين الحيض و العدّه . و جواب الإمام عليه السلام بعدم ثبوت العدّه راجع إلى ثبوت الارتباط ، و وجود المناسبه بين الحيض و العدّه ، و لكن بالمعنى الذى ذكرناه فى مثل قوله عليه السلام : «التي لا تحبل مثلها» ، و إلّا فلو كان المقصود عدم ثبوت العدّه على من لا ترى دم الحيض بأى وجه و سبب بعله طبيعيه أو غير طبيعيه ، لم تكن حاجه إلى الإتيان بكلمه المثل ، و هذه الكلمه موجوده فى كلام الإمام عليه السلام و فى كلام السائل فى هذه الروايه و فى غير هذه

ص: ٢٣٥

- 
- ١- ١) شرائع الإسلام: ٣ / ٣٥ ، المقنعه: ٥٣٢ - ٥٣٣ ، النهايه: ٥٣٢ - ٥٣٣ ، مسالك الافهام: ٩ / ٢٣٠ ، رياض المسائل: ٧ / ٣٦٧ ، الحدائق الناضره: ٢٥ / ٤٣١ .
- ٢- ٢) فى ص ٩٤ - ٩٦ .
- ٣- ٣) التهذيب: ٨ / ٦٦ ح ٢١٨ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٧ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ١ .

الروايه . و بالجملة : الإتيان بكلمه المثل شاهد على عدم كون المراد انقطاع الدم؛ لأجل خصوصيه عرضت عليها ، بل لأن أمثالها أيضاً لا تحيض . و روايه عبد الرحمن بن الحجاج - التي فى سندها سهل بن زياد - قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ثلاث تتزوجن على كل حال: التي لم تحض و مثلها لا تحيض ، قال:

قلت : و ما حدّها؟ قال : إذا أتى لها أقلّ من تسع سنين ، و التي لم يدخل بها ، و التي قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض ، قلت : و ما حدّها؟ قال : إذا كان لها خمسون سنه (١). فإنّ العنوان الأوّل إن كان عامّاً شاملاً للمرأة التي أخرجت رحمها لشيء من الأهداف المترتبة على عدم الرحم ، أو لا- تحيض لجهه من الجهات لم يكن وجه للسؤال عن حدّها ، فإنّه من المعلوم أنّ المراد بلوغ المرأة إلى سنّ خاص ، و أجاب عليه السلام بأنّه إذا أتى لها أقلّ من تسع سنين . و مرسله حمّاد بن عثمان ، عمّن رواه أو صحبته ، عن زراره ، عن أبي عبد الله عليه السلام فى الصّبيه التي لا- تحيض مثلها ، و التي قد يئست من المحيض ، قال : ليس عليهما عده و إن دخل بهما (٢). و الظاهر أنّ قيد «لا تحيض مثلها» توضيحي ، و لا يكون الحكم دائراً مدار هذا العنوان ؛ بحيث يكون ذكر الصّبيه بعنوان المصداق له ، بل الحكم معلق عليها كقوله:

و التي قد يئست من المحيض ، و قد وردت فى هذه الرابطه روايه مخالفه لهذه الروايات الثلاثه على طبق أوّل ما نقلت مع قطع النظر عن الاحتمال الجارى فيه ، و هى:

ص: ٢٣٦

- 
- ١- (١) الكافي: ٦ / ٨٥ ح ٤ ، الوسائل: ٢٢ / ١٧٩ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٢ ح ٤ .
  - ٢- (٢) الكافي: ٦ / ٨٥ ح ٢ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٢ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٣ ح ٣ .

روايه محمد بن حكيم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت : المرأة التي لا تحيض مثلها و لم تحض كم تعتدّ؟ قال : ثلاثه أشهر ، قلت : فإنّها ارتابت ، قال : تعتدّ آخر الأجلين ، تعتدّ تسعه أشهر ، قلت : فإنّها ارتابت ، قال : ليس عليها ارتياب؛ لأنّ الله عزّ و جلّ جعل للحبل وقتاً ، فليس بعده ارتياب (١). و حيث إنّه قد روى صفوان ، عن محمد بن حكيم في بعض الروايات ، فهذا المقدار يكفي في الحكم بوثاقه محمد بن حكيم . و البحث إنّما هو في الطائفة التي هي مورد السؤال أوّلاً ، فعلى تقدير كون الروايه بهذه الكيفيه و إن كانت تنفعنا ، إلّا أنّ الروايه لا تكون بهذه الكيفيه ، كما يظهر من الشراح ، مثل العلّامة المجلسي في ملاذ الأخيار (٢) و الكاشاني في الوافي (٣) . حيث احتملا- أن تكون كلمه «لا» زائده ، و مراد السائل هي المرأة التي تحيض مثلها ، و لكنّها لا- تحيض بنفسها ، و يؤيّد السؤل الثاني عن ارتيابها؛ لأنّ المرأة التي لا تحيض مثلها و لا نفسها لا تكون فيها الريبه بوجه ؛ لأنّ حصول الريبه ينشأ من اختلاف حالها مع حال أقرانها ، و أمّا مع الاتحاد في عدم الحيض فلا تتحقّق الريبه بوجه و يؤيّد أيضاً إضافه كلمه «لا» ، أنّه مع عدم الإضافه لا- دليل على كون الفاعل في «لم تحض» هو شخص المرأة ، بل الظاهر رجوع الضمير فيه إلى المثل ، و اختلاف الجملتين حينئذ في أنّه لا تحيض المثل و لم يتحقّق له الحيض إلى الحال ، مع أنّ ظاهر السؤال الرجوع إلى شخص المرأة لا المثل كما لا يخفى ، فينقدح صحّه احتمال كون كلمه «لا» زائده .

ص: ٢٣٧

- 
- ١-١) التهذيب: ٨ / ٦٨ ح ٢٢٧ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٩ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٤ ح ١٨ .
  - ٢-٢) ملاذ الأخيار: ١٣ / ١٣٩ .
  - ٣-٣) الوافي: ٢٣ / ١١٦٨ و ١١٧٥ .

و صحیحہ الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدّه المرأه التي لا- تحيض و المستحاضه التي لا- تطهر ثلاثه أشهر ، الحديث (١). و في هذه الروايه لم يرد عنوان المثل ، و من ناحيه اخرى ورد قوله: «لا- تحيض» بصوره المضارع المنفى ، و من ناحيه ثالثه لم تقع في جواب سؤال ، بل وردت ابتداء بصوره بيان ضابطه كليّه و قاعده عامه ، و من الواضح أنّ المقام من المصاديق الواضحه ، ثم إنّ في ذيل الروايه قال: و سألته عن قول الله عزّ و جلّ: «إِنْ ارْتَبْتُمْ مَا الرّيبه؟ فقال : ما زاد على شهر فهو ريبه فلتعدّ ثلاثه أشهر و تترك الحيض ، و ما كان في الشهر لم يزد في الحيض على ثلاث حيض فعدها ثلاث حيض . أقول : و هذا الذيل دليل على قول السيّد قدس سره ، حيث يقول: بأنّ معنى «إِنْ ارْتَبْتُمْ» إنّ جهلتم ، مع أنّ معناه هي الريبه الحاصله بما زاد على شهر كما في الروايه . ثالثتها : الروايات الوارده في حكمه ثبوت العدّه ، مثل : ١- روايه محمد بن سليمان ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال : قلت له: جعلت فداك كيف صارت عدّه المطلقه ثلاث حيض أو ثلاثه أشهر ، و صارت عدّه المتوفى عنها زوجها أربعه أشهر و عشرأ؟ فقال : أمّا عدّه المطلقه ثلاثه قروء فلاستبراء الرحم من الولد ، و أمّا عدّه المتوفى عنها زوجها فإنّ الله تعالى شرط للنساء شرطاً ، و شرط عليهنّ شرطاً ، فلم يحابهنّ فيما شرط لهنّ ، و لم يجر فيما اشترط عليهنّ ، أمّا ما شرط لهنّ في الإيلاء أربعه أشهر ، إذ يقول الله عزّ و جلّ: «لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَمْ يَجُوزْ لِأَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فِي الْإِيلاءِ ،

ص: ٢٣٨

---

١-١) الكافي: ٦ / ١٠٠ ح ٨ ، التهذيب: ٨ / ١١٨ ح ٤٠٧ ، الاستبصار: ٣ / ٣٣٢ ح ١١٨٣ ، الوسائل: ٢٢ / ١٨٦ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٤ ح ٧ .



لعلمه تبارك اسمه أنه غايه صبر المرأة عن الرجل ، و أمّا ما شرط عليهنّ فإنه أمرها أن تعتدّ إذا مات زوجها أربعة أشهر و عشرًا ، فأخذ منها له عند موته ما أخذ لها منه في حياته عند الإيلاء ، قال الله عزّ و جلّ: يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا ۗ وَ لَمْ يَذْكُرِ الْعَشْرَةَ الْأَيَّامَ فِي الْعَدَّةِ إِلَّا مَعَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ ، و علم أنّ غايه المرأة الأربعة أشهر في ترك الجماع ، فمن ثمّ أوجبه عليها و لها (١) . و السند مجهول و إن كان المتن ربما يؤيّد الصدور من الإمام عليه السلام . و لقائل أن يقول : بأنّ جعل الحكمه في ثبوت العده استبراء الرحم من الولد ، مع أنّه في مثل المقام ممّا إذا أخرجت المرأة رحمها لا شبهه لثبوت الحمل ، فالعده غير ثابتة . كما أنّه لسائل أن يسأل عن أنّه مع كون السائل إنّما سأل عن أنّه كيف صارت عده المطلقة ثلاث حيض أو ثلاثه أشهر إلخ؟ كيف أجاب الإمام عليه السلام عن خصوص ما إذا كانت عده المطلقة ثلاثه قروء؟ و الظاهر أنّ النكته عباره عن أنّ نظر السائل إنّما هو السؤال عن الفرق بين عده الطلاق و بين عده الموت ، و اقتصر الإمام عليه السلام في الجواب على الفرد الغالب من المطلقات ، و هي المرأة التي يستقيم حيضها و لو كان في مثل هذه النساء ، اللّاتي تكون عدتهنّ ثلاثه قروء ، و أنّ الحكمه في الثبوت استبراء الرحم من الولد ، فهل هذا دليل على أنّ الحكمه مطلقاً تكون كذلك؟ فهل يمكن أن يستفاد منه حكم اليائسه المصطلحه و الصغيره مع الدخول بها ، أو أنّ الظاهر اختصاص الحكم بمن كانت عدتها ثلاثه قروء ؟

ص: ٢٣٩

---

١-٢) الكافي: ٦ / ١١٣ ح ١ ، تفسير العياشي: ١ / ١٢٢ ح ٣٨٩ باختلاف ، الوسائل: ٢٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٣٠ ح ٢ .

إن قلت: اقتصار الإمام عليه السلام في الجواب على ذكر هذه الطائفة إنما هو بعنوان أنها أحد موردى السؤال ، وإلا فالجواب عام شامل لكلا الموردين . قلت : أولاً : هذا خلاف الظاهر جداً . و ثانياً : أن هنا روايه تدل على أن الفرق بين عدّه ثلاثه أشهر و بين عدّه الموت أمر آخر ، و هي: روايه عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لأتىّ علّه صارت عدّه المطلّقه ثلاثه أشهر و عدّه المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر و عشرًا؟ قال: لأنّ حرقة المطلّقه تسكن في ثلاثه أشهر ، و حرقة المتوفّى عنها زوجها لا تسكن إلا بعد أربعة أشهر و عشرًا (١) . ٢- و روايه زراره - و في طريقها موسى بن بكر - قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأه نعى إليها زوجها فاعتدّت ، فتروّجت ، فجاء زوجها الأوّل ، ففارقها ، و فارقها الآخر ، كم تعتدّ للناس ؟ قال : بثلاثه قروء ، و إنّما يستبرأ رحمها بثلاثه قروء تحلّها للناس كلّهم . قال زراره: و ذلك أنّ أناساً قالوا: تعتدّ عدّتين من كلّ واحد عدّه ، فأبى ذلك أبو جعفر عليه السلام ، و قال: تعتدّ ثلاثه قروء ، فتحلّ للرجال (٢) . و من الواضح اختصاص قوله : «و إنّما يستبرأ رحمها بثلاثه قروء» بمن يكون لها الحيض ، كقوله تعالى : وَ الْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ٣ فلا يستفاد منها حكم من كانت عدّتها ثلاثه أشهر أصلاً ، كما لا يخفى .

ص: ٢٤٠

١-١) علل الشرائع: ٥٠٨ ح ٢، الوسائل: ٢٢ / ٢٣٧ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٣٠ ح ٣ .

٢-٢) الكافي: ٦ / ١٥٠ ح ١ ، الوسائل: ٢٢ / ٢٥٤ ، كتاب الطلاق ، أبواب العدد ب ٣٨ ح ١ .

٣- و صحیحہ اُبی عبیدہ قال: سئل أبو جعفر علیه السلام عن خصی تزوّج امرأه، و فرض لها صداقاً، و هی تعلم أنه خصی، فقال: جائز، فقيل: فإنه مكث معها ما شاء الله، ثم طلقها، هل عليها عدّه؟ قال: نعم أليس قد لدّ منها، و لدّت منه؟ الحديث (١). إن قلت: إنّ كون الرجل خصياً يلازم عدم إمكان الدخول، و قد مرّ أنّه لا عدّه على من لم يدخل بها. قلت: نمنع استلزام كون الرجل خصياً؛ لعدم الدخول مطلقاً، خصوصاً الدخول بالمقدار اللّازم، و هو الذي يعبر عنه بالتقاء الختّانين، و يوجب الغسل و العدّه، بل الظاهر كونه مانعاً عن تحقّق الدخول الموجب للحمل. فقد انقدح أنّ هذه الروايات لا تكون في مقابله الآيه فقط، بل هي مؤيّدته للآيه الشريفه .

### تكميل

نحن أثبتنا العدّه لمثل من أخرجت رحمها و لا- تحيض، مع كونها في سنّ من تحيض من طريق الأولويه؛ نظراً إلى أنّ اليائسه المرتابه مع ثبوت الحيض لها إذا كانت لها عدّه ثلاثه أشهر، فالمقام مع كونها في سن من تحيض قطعاً بطريق أولى. و نحن نقول: إن لم يوجد في الروايات ما ينافي ظاهر الآيه الشريفه فيها، و إن فرض وجود طائفه منها، بل طوائف على خلاف الآيه الشريفه، فطبعاً تكون مخالفه للأولويه المستفاده منها، فبأى نحو يعامل معها بل بمنع الأولويه غير القابله للمنع، أو بمنع أصل دلالة الآيه على حكم الأصل، و هي غير قابله للخدشه، فاللّازم المعامله معها بنحو لا ينافي الآيه الشريفه .

ص: ٢٤١

## مسألة ٢: يتحقق الدخول بإبلاج تمام الحشفه قبلاً أو دبراً وإن لم ينزل

، بل وإن كان مقطوع الأنثيين (١).

نعم ، هنا بحث موضوعي و هو أنّ إخراج الرحم مع عدم ثبوت الاضطرار الشرعي إليه هل هو جائز أم لا؟ لكنّ الكلام في ثبوت الجواز و عدمه أمر ، و في ثبوت العده عليها في صورته الطلاق مع الإخراج و عدمه أمر آخر ، إلى هنا تمّت رساله بحمد لله ربّ العالمين (١).

ص: ٢٤٢

١-\*) أقول:الذي يحصل من الأدله وجوب العده على العقيمه،و ذلك لصحيحه محمّد بن مسلم في التي لا تطمع في الولد-أى العقيمه-قلنا بدلاله الآيه عليه أم لا،كان العقم لمرض أو لإخراج الرحم.و لا تعارضها سائر الروايات،لأنّ ما دلّت على عدم العده لليائسه عامّ و هى خاصّ،و ما دلّت على أنّ جعل العده لحفظ الأنساب و عدم اختلاط المياه ليست بصدد بيان العله المنحصره،بل بصدد بيان الحكمه،و الحكم لا- تدور مدار الحكمه،و ما دلّت على كون الاعتداد بالأشهر مختصّ بمن لا- تحيض و مثلها تحيض،كان مفهومها بقرينه سائر الأدله«مثلها سنّا تحيض»لا- مع حفظ جميع الخصوصيات. مضافا إلى أنّها أوفق بالاحتياط و أقرب إلى حفظ الأنساب الذى هو مورد توجه الأديان،كما لا يخفى. فما ذكره شيخنا الأستاذ متين جدّا و إن خالفنا في كفيته الاستدلال،و الأمر لا ينحصر بإخراج الرحم بل يشمل جميع أنحاء إعدام المرأه و إفساد نطفه الرجل بالأجهزه الحديثه و الأدويه العصريه.و مع شكّ في ذلك كلّه كان المرجع عموم«إذا أدخله وجب الغسل و المهر و العده»و ذيل صحيحه أبى عبيده الوارده في ثبوت العده للخصي الداله على أنّ الموضوع بحسب الواقع هى الالتذاذ بالدخول.(راجع باب ٥٤ من أبواب المهور و باب ٣٩ من أبواب العدد).«الكريمى القمى»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان  
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

